الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الإنسانية
قسم: التاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

التعليم الفرنسي في الجزائر 1962-1965

من إعداد الطالب:
مغزيلي عبد القادر

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور: شاوش حباسي

لجنة المناقشة

الأستاذ: د. أحمد شرف الدين، جامعة الجزائر 2 ..... رئيسا
الأستاذ: د. شاوش حباسي، جامعة الجزائر 2 ..... مقررا
الدكتور: عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ، جامعة الجزائر 2 ..... عضوا
الدكتور: جلال محمد، جامعة الجزائر 2 ..... عضوا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

فهرس

المحتويات

المحتويـــات	الصفحة
فهرس المحتويات	01
فهرس المختصرات	06
المقدمة	07
الفصل الأول: السياسة التعليمية الاستعمارية قبل الاستقلال	15
1. واقع التعليم في الجزائر غداة الاحتلال	16
2. السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر من 1848 إلى 1870.	19
2.1. المؤسسات التعليمية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية (1848- 1852)	19
2.1.1. المدارس العربية الفرنسية	23
2.1.2. مدارس الإناث	25
2.1.3. مصير المدارس العربية الفرنسية	25
2.1.4. تقييم التعليم في ظل الجمهورية الثانية	28
2.2. التعليم الفرنسي في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870)	28
2.2.1. المعاهد الفرنسية	28
2.2.2. المدارس الشرعية أو المدارس الحكومية الرسمية	32
2.2.3. إنشاء مدرسة المعلمين (Ecole normale)	25
3. تطور التعليم في ظل الجمهورية الثالثة من 1870 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية	37
3.1. تطور التعليم في ظل الجمهورية الثالثة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى	38
3.1.1. السياق التاريخي لتطور المدرسة الفرنسية	38
3.1.2. إصلاحات جول فيري	43
3.1.3. تقييم التجربة ما لها وما عليها	47
3.2. التعليم الفرنسي من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية	50
3.3. التعليم الفرنسي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1962	53
3.3.1. التعليم الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة	57
3.3.1.1. أمرية رقم 759/58 بتاريخ 20 أوت 1958	58
3.3.1.2. المراكز الاجتماعية والتربوية: أهدافها، إدارتها ونهايتها المأساوية	61

خلاصة الفصل الأول	68
الفصل الثاني: التعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة 1962-1965	69
1. الهوية الثقافية الجزائرية من خلال مرجعيات الثورة	70
1.1. الثقافة في بيان أول نوفمبر	72
1.2. الثقافة في وثيقة الصومام	74
1.3. الثقافة في برامج الحكومة المؤقتة	15
1.4. لجنة صبيح ومسألة الهوية	77
1.5. ميثاق طرابلس ومسألة الهوية	78
1.6. اتفاقيات إيفيان والمسألة الثقافية	80
2. الأطر المنظمة للتعليم الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال	81
2.1. الإطار التاريخي	81
2.2. الإطار السياسي	84
2.3. الإطار القانوني	86
2.3.1. اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962	86
2.3.2. أمرية 952/62 بتاريخ 1962/08/11	91
2.3.3. المرسوم رقم 62-1062 بتاريخ 1962/09/12.	92
2.3.4. القانون رقم 62-421 بتاريخ 1962/04/13.	94
2.3.5. البروتوكول الملحق الأول	95
2.3.6. البروتوكول الملحق الثاني	96
2.3.7. المرسوم رقم 63/255 بتاريخ 16 جويلية 1963	96
2.3.8. المرسوم رقم 313/66	99
2.3.9. المرسوم رقم 452/63	99
3. أنماط التعليم الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال	99
3.1. الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر	101
3.1.1. أهمية الديوان	103
3.1.2. إدارة الديوان	103
3.1.3. مهام الديوان	104
3.1.4. مؤسسات وهياكل الديوان	106

3.1.4.1. معاهد البحث العلمي	106
3.1.4.2. المؤسسات التعليمية من الدرجة الثانية	107
3.1.4.3. المؤسسات التقنية	108
3.1.4.4. المؤسسات التربوية من الدرجة الأولى	109
3.1.5. تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان وفي التعليم الخاص	113
3.1.6. التأطير التربوي الفرنسي في إطار التعاون	114
3.2. التعليم الجامعي	117
4. تمدرس أبناء الفرنسيين في الجزائر.	120
5. العسكريون الفرنسيون في إطار التعاون الثقافي	121
6. المناهج الدراسية الفرنسية المطبقة في الجزائر	122
6.1. برنامج التاريخ	125
6.2. برنامج الجغرافية	128
7. مصير الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر O.U.C.F.A	129
7.1. التصور الخاص بالجزائر	130
7.2. على المستوى الفرنسي والدولي	130
8. التعليم الكاثوليكي في الجزائر	131
8.1. التعليم التبشيري العمومي	132
8.2. التعليم التبشيري الخاص	132
8.3. الهيئات المشرفة على التعليم الديني في الجزائر المستقلة	133
8.4. نشاط الأبرشيات التعليمي	134
خلاصة الفصل الثاني	137
الفصل الثالث: نتائج وانعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر	138
تمهيد	139
1. الانتقال من الاستعمار إلى التعاون	140
2. المدرسة ودورها في ترسيخ قيم المجتمع	142
2.1. مفهوم المدرسة	143
2.2. وظائف المدرسة	145
2.2.1. الوظيفة التعليمية والتكوينية	145

2.2.2. الوظيفة التربوية	145
2.2.3. الوظيفة الإيديولوجية:	146
2.2.4. الوظيفة الثقافية ونقل التراث	146
2.2.5. الوظيفة الاجتماعية	147
3. انعكاسات المدرسة الفرنسية على التعليم في الجزائر المستقلة	148
3.1. الازدواجية اللغوية المفهوم والمآل	148
3.2. لغة التعليم والوحدة الوطنية	151
4. الانعكاسات الثقافية للمدرسة الفرنسية في الجزائر	154
4.1. خلال المرحلة الاستعمارية	160
4.2. خلال مرحلة الاستقلال	162
5. الانعكاسات الاقتصادية للتعليم الفرنسي في الجزائر	166
6. الانعكاسات السياسية للتعليم الفرنسي في الجزائر	172
خلاصة الفصل الثالث	176
الخاتمة	177
الملاحق	184
1- قائمة الجداول المذكورة في المتن	185
2- الوثائق الملحقة	187
المصادر والمراجع	190
فهرس الأعلام	201

فهرس المختصرات

- A.A.N : Annuaire de l'Afrique du Nord
- BEPC : Brevet des Etudes du Premier Cycle.
- CAOM : Centre d'Archives d'Outre-mer.
- CEG : Collège d'Enseignement Général
- CGT : Confédération Générale du Travail.
- C.R.A.P.E : Centre de Recherches Anthropologiques, Préhistoriques et Ethnographiques
- CSE : Centres Socio-éducatifs
- FNE : Fédération Nationale de l'Education.
- I.F.O.P : Institut Français de l'Opinion Publique
- J.O.R.F : Journal Officiel de la République Française.
- O.U.C.F.A: Office Universitaire et Culturel Français en Algérie.
- SNI : Syndicat National des Instituteurs
- TEF : Tableau des établissements français

المقدمة

تشكل ظاهرة الاستعمار في حد ذاتها موضوع إشكالية تاريخية وسوسيولوجية، طبعت العلاقات الإنسانية والدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان من نتائجها المباشرة ظهور حركات التحرر، وقد كان من أبرز تلك الحركات، ثورة التحرير الجزائرية التي توجت بالاستقلال وإقامة الدولة الوطنية بداية من 1962.

غير أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تتوقف غداة الاستقلال، بل استمرت في شكل تعاون بين دولتين متساويتين من حيث القيمة القانونية، وقد نظمت تلك العلاقات مجموعة بروتوكولات تعاون، وما يجدر ذكره أن مضمون وطبيعة هذه العلاقات كان قد تحدد سلفا بالإرث التاريخي الثقيل لـ 132 سنة من التواجد الفرنسي، وتحدد ويتحدد حتى الآن بما تمثله الجزائر من ثقل جيو–سياسي واقتصادي بالنسبة لدول شمال المتوسط وخصوصا فرنسا، وهذا ما أدركته نخب البلدين في الحقيقة منذ بواكير الحركة الوطنية ومرورا بالثورة التحريرية، فالاتفاقيات التي أفضت إلى تقرير المصير، ومن ثم الاستقلال.

وفي هذا السياق، أشار بيان أول نوفمبر بصريح العبارة إلى حماية مصالح فرنسا في الجزائر، وتدعم هذا المنحى باتفاقية إيفيان التي بقدر ما اعترفت للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير واستعادة السيادة الوطنية، بقدر ما ارتبطت الدولة الوطنية الفتية بالتزامات متعددة تجاه فرنسا، وذلك في شكل اتفاقيات وبروتوكولات تعاون، ولعل المسألة الثقافية ومن خلالها التعاون في مجال التربية والتعليم كانت أهم المسائل وأكثرها حساسية وتعقيدا في مجال العلاقات الفرنسية الجزائرية، وذلك لارتباط هذا التعاون بالمؤسسات التعليمية وبالمؤسسات الثقافية، المعنية بتسيير الرأسمال الثقافي والرمزي الذي يؤدي احتكاره والسيطرة عليه إلى السيادة في تسيير الشأن السياسي وكذا المصالح الاقتصادية.

إذاً فبعد انتهاء الوجود المادي الفرنسي في الجزائر في شكله العسكري والإداري والسياسي المباشر، كان لا بد من التفكير في آليات أخرى تضمن المحافظة على مصالح فرنسا في الجزائر المستقلة، ولعل هذا ما عبرت عنه الدوائر الفرنسية بالقول الصريح والذي لا

يحتاج إلى تفسير. إذ لا يعني استقلال الجزائر بالنسبة للفرنسيين «التخلي عن الجزائر»، هكذا صرح ديغول مهندس إطار العلاقات الفرنسية الجزائرية من 1958 إلى 1962، وما بعدها إلى 1970.

ما يلخص حساسية ورهان العلاقات الفرنسية الجزائرية في مجال الثقافة والتعليم على وجه الخصوص قول ديغول:

«وهل يعني أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم يترتب عنه التخلي عنهم بعيدا عن أعيننا وقلوبنا، فالواجب مساعدتهم لأنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا»، فالواضح إذا أن هناك تمثلا (Représentation) وتصورا لدى النخب السياسية الفرنسية عن الجزائر لزم عنه أفعال سياسية واستراتيجية تجاه الجزائر المستقلة وذلك بتخيل هذا التصور أو التمثل في كون الجزائر امتدادا طبيعيا ثقافيا وحضاريا لفرنسا، ولن يضمحل هذا الامتداد لأن الجزائريين أصبحوا يحكمون أنفسهم. وعليه فالواجب أن يستمر هذا الإرث من خلال آلية المدرسة.

إن هذا التمثل أوالتصور للجزائر هو الذي شرعن وبرر الوجود الاستعماري المباشر في الجزائر وهو ما يبرر أيضا علاقات التعاون بين الجزائر المستقلة وفرنسا، وأسس لتثاقف أحادي الجانب، انعكس سلبا على البنية اللغوية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وضمن هذا السياق يمكن معالجة مسألة التعاون الجزائري الفرنسي في مجال التعليم في اعتقادنا، وعليه وتأسيسا على ما سبق، نسجل جملة من الملاحظات التاريخية التي ستؤسس إشكالية الدراسة والتي من أهمها:

- تناقص عدد الذين يمتلكون مهارات القراءة والكتابة في صفوف الجزائريين منذ مقدم الاستعمار بالقياس إلى ما قبل 1830.

- تذبذب وتردد السياسة الاستعمارية في تعليم الجزائريين من حيث البرامج، البنيات التحتية، الأهداف، الغايات المستهدفة ما بين فترة وأخرى، وما بين حكومة وأخرى.

- نخبوية التعليم حيث تم استهداف فئات اجتماعية معينة ومحدودة من حيث العدد ومن حيث العمق السوسيولوجي، وتعميمها في المقابل لدى الفئات الموالية لفرنسا، بينما عملت فرنسا على الحد من نشر العربية وتطويرها والعمل على تحيز لغوي واضح والمتسم بنشر الفرنسية وربطها بكل مؤسسات المجتمع مما يؤدي إلى انسلاخ كلي من الروابط الثقافية، وقد أدى هذا إلى وضع تاريخي وسياسي حاسم في الدولة الوطنية المستقلة.

- رهان اللغة والتعليم والصراع النخبوي حول لغة التعليم وقد تأكد من خلال اتفاقيات إيفيان والبروتوكولات المرتبطة بها.

- المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر المستقلة ودورها في التأسيس لاستمرارية الهيمنة الفرنسية الثقافية في الجزائر.

- إشكالية الازدواجية اللغوية وآثارها المستقبلية على المجتمع الجزائري.

- رسم الخارطة الجينية لمستقبل السياسة في الجزائر من خلال المدرسة حيث نجد أن أغلب الإطارات، إما خريجي مدارس العهد الاستعماري أو مدارس الديوان الفرنسي في الجزائر المستقلة.

هذه الملاحظات، وحتى لا نقوم بمصادرة على المطلوب، سنعمل على إثباتها من خلال خطوات هذا البحث رغم أنها ملاحظات باتت معروفة لدى العامة فضلا عن الخاصة من القطاع، الأمر الذي يؤدي بنا كنتيجة لازمة إلى طرح إشكالية هذه الدراسة في شكل سؤال مركزي يكون على النحو التالي:

إلى أي مدى شكل التعليم الفرنسي في الجزائر آلية من آليات استمرار الهيمنة الثقافية واللغوية الفرنسية في الجزائر المستقلة؟ هذا السؤال المركزي تتمخض عنه أسئلة فرعية أهمها:

1- ما موقع رهان اللغة في تحقيق أهداف التعاون الفرنسي الجزائري في مجال التعليم؟

2- ما هي السيرورة التاريخية والسياسية للتعليم الفرنسي في الجزائر؟

3- ما هي الآثار والنتائج التي تمخضت عن السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر أثناء وبعد الاستقلال؟

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج قضية محورية في حياة الشعوب والأمم من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يناقش مسألة هامة في ميدان حيوي هو التاريخ الثقافي للجزائر المستقلة، وتكوين الشخصية الجزائرية وتحديد مختلف المؤثرات التي تعرضت لها قبل وبعد الاستقلال، ولأن مشكلة التعليم من أخطر ما فكر فيه المستعمر على اعتبار تشكيل الشخصية والهوية الوطنية لا يمر إلا عبر بوابة المدرسة كانت أهمية هذا الموضوع.

انطلاقا من هذه الأسئلة رسمنا لهذه الدراسة جملة من الأهداف منها:

- التحقق من كون التعليم شكل آلية فعالة وحاسمة في الاستمرار الفرنسي في الجزائر.
- الكشف عن أسرار ودور اللغة في تحقيق الأهداف والغايات الفرنسية من التعاون في مجال التعليم.
- الكشف عن الآثار العميقة التي ترتبت عن السياسة التعليمية الفرنسية.

إن طبيعة الإشكالية وحجم الأهداف اقتضت هيكلة البحث وفق الخطة التالية:

1. **الفصل الأول** : السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1830- 1962 وفيه تمت مناقشة مختلف المراحل التي مر بها التعليم الفرنسي في الجزائر، ومناقشة ادعاءات تعميم التعليم في ظل الإمبراطورية الثانية ، والجمهورية الثالثة مع إصلاحات جول فيري، وكيف أن التعليم كيِّف لخدمة المصالح الكولونيالية وعمل على إدماج بعض الأهالي ضمن المنظومة الثقافية الفرنسية.

2. **الفصل الثاني:** التعليم الفرنسي في الجزائر بين 1962 و1965 وفيه تم تحديد المؤسسات التعليمية، من حيث النشأة وآلية التسيير والإطار القانوني المنظم لها وكذا رصد الدور والأهداف التي رسمت لها والمحددة بضمان استمرارية الوجود اللغوي والثقافي الفرنسي بالجزائر المستقلة، بالإضافة إلى البرامج والمقررات الدراسية المعتمدة في مختلف الأطوار من خلال نماذج (التاريخ والجغرافية)، وكذا أعداد الجزائريين المتمدرسين في المدارس الفرنسية بالإضافة إلى الإطارات المشرفة على التعليم الفرنسي.

3. **الفصل الثالث:** آثار ونتائج السياسة التعليمية الفرنسية على الجزائر المستقلة وهو بمثابة الفصل الإجرائي حيث تمت مناقشة انعكاسات ازدواجية التعليم في بلد واحد وما يخلفه من ارتباك مجتمعي وصراع إيديولوجي على اعتبار وظيفة المدرسة ودورها الإيديولوجي والتربوي، بالإضافة إلى الإشكالية اللغوية وما نتج عنها من استمرارية الهيمنة الفرنسية، بالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عن السياسة التعليمية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر.

4. **الخاتمة**.

إن حجم الإشكالية، وكذا تحقيق أهداف هذه الدراسة تطلب مجهودا معرفيا تمثل أساسا في فحص النصوص، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون، التقارير الرسمية، الإحصاءات الرسمية، ناهيك عن المراجع

الأساسية التي تناولت الموضوع بشكل مباشرة أو غير مباشر، وقد تم الاتصال بمصادر المعلومة التاريخية على غرار الاتصال بالسيد على بن محمد وزير التربية السابق حيث أنه كان يشغل منصب المسؤول عن تلك المدارس لدى وزارة التربية.

أما المصادر والمراجع المعتمدة فقد تنوعت بين اللغتين العربية والفرنسية، ومنها:

1- دليل شمال إفريقيا A.A.N والذي أنشيء عام 1962 بمساهمة العديد من المختصين لكي يكون مصدرا للدراسات المستقبلية، حيث تم تدشينه في أكس أون بروفونس (Aix-en-Provence)

2- C.R. Ageron : **les algériens musulmans et la France (1871- 1919)** EDIF 2000, Alger, 2010, Tome I.

3- Hubert Desvages: **La Scolarisation des Musulmans en Algérie 1882-1962 dans l'Enseignement Primaire Public Français Etude statistique**, Cahiers de la Méditerranée, N° 14, 1972.

4- Salah Mouhoubi : **La Politique De Coopération Algéro-Française**, O.P.U, Alger, sans date.

5- Jacques Rigaud: **Les Relations Culturelles Extérieures**, Paris, 1980.

أما المراجع بالعربية، فكان من بينها:

1- فريد حاجي: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

2- فرحات عباس: «**الشاب الجزائري**»، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، 2007.

3- عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، ترجمة جوزيف عبد الله، طبعة 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع 1983، لبنان.

أما المنهج المتبع في الكتابة فلا يخفى على الباحث أن طبيعة الموضوع هي من تحدده، لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على أكثر من منهج كانت على التوالي:

- الوصفي، لما يقتضيه جانب من الدراسة من سرد للأحداث وتصنيفها كرونولوجيا.
- المقارن: لكون المقارنة عملية عقلية تهدف إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف، بين حدثين نحصل من خلالهما على معارف أدق.
- التحليلي: الذي يقتضي التفسير والنقد والاستنباط بهدف تقديم رؤية نقدية للتعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة.

ومن الصعوبات التي أعاقت البحث قلة مراجعه، وإن وجدت فهي باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى صعوبات أخرى لا تقل أهمية تمثلت في عدم وجود دراسات سابقة في الموضوع يمكن أن تكون إطارا مرجعيا نعتمده أثناء إعداد هذه الدراسة.

الفصل الأول:

السياسة التعليمية الاستعمارية قبل الاستقلال

1. واقع التعليم في الجزائر غداة الاحتلال.

إن شعار نشر الحضارة ونقل القيم الإنسانية التي حملتها الثورة الفرنسية سرعان ما تلاشى أمام الوضع الكارثي لثقافة الأهالي بعد **1830**، وهذا ما تؤكده الأرقام والإحصاءات الصادرة عن مختلف الهيئات الفرنسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية مثل الدراسات الأكاديمية الحرة.

فقسنطينة مثلا عرفت، حسب تقرير الجنرال «بودو» (Bedeau) حاكم مقاطعة قسنطينة، تراجعا كارثيا لأعداد المتمدرسين، وكذا المدارس وغيرها من المنشآت التعليمية بفعل الاحتلال ؛ ففي عام 1837 كانت مدارسها لا تقل عن 86 مدرسة تستقبل 1850 تلميذا، كما أن القطاع (القسنطيني) عموما كان به 300 مدرسة يرتادها أكثر من 3000 متعلم إلى جانب التعليم الثانوي والذي كان يتوفر على 35 مدرسة مسجديه والتي تحمل اسم المدرسة وتستقبل ما بين600إلى700 طالب[1]، بالإضافة إلى الزوايا التي قدر المؤرخون عددها بـــ 16 زاوية[2]. ومع حلول 1847، أي بعد عشر سنوات تهاوى العدد من 600 طالبإلى60 ومن 86 مدرسة إلى 30[3].

لم يختلف الأمر عن الجزائر العاصمة ذات الحظائر الثقافية والدينية والمؤسسات القرآنية، والتي قدر عدد سكانها بـ 000 92 نسمة[4]، فهي أيضا لم تصنع الاستثناء، فالهجمة الاستعمارية على اللغة والثقافة العربية كانت حاضرة وبقوة.

فالمؤرخون يقدرون عدد المدارس في العاصمة عام 1830 بـ 80 مدرسة كانت توفر التعليم لأكثر من 20% من تلاميذ البوادي أي ما يمثل 1200 تلميذا، بالإضافة إلى 8 مدارس

---

[1] – طالب: من أكمل حفظ القرآن الكريم كاملا ويزاول دراسته في هذه المؤسسات (لغة، نحو وأصول).

[2] – الزوايا: مؤسسات دينية تابعة لطريقة صوفية تعني بتعليم القرآن وأصول الدين.

[3] – Pierre Goinard: Algérie, **l'œuvre française**, Robert Laffont, Paris 1984, p. 394.

[4]- عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 214.

ثانوية وهي ملحقات المساجد يعلم فيها الفقه وعلم الأصول والنحو والتاريخ واللغة وغيرها، والتي عرفت المصير نفسه، ففي حدود 1837، لم يتبق بالعاصمة إلا 20 مدرسة كانت تستقبل 350 طفلا مسلما و320 طفلا يهوديا. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ففي حدود 1840 لم يعد بالعاصمة إلا مدرسة واحدة و24 كتابا تتكفل بحوالي 400 طفل[1].

وبالعودة إلى الواقع الثقافي والتعليمي على وجه الخصوص نشير إلى أن الشعب الجزائري كان في عمومه يحسن القراءة والكتابة والحساب، هذا ما أقره مؤرخون وساسة ومتتبعون فرنسيون وغيرهم.

فروزي (Rozet) كتب عام 1830 «يمكن أن نقول إن هذا الشعب كان أفضل حالا من الفرنسيين فكل الرجال كانوا يحسنون القراءة والكتابة والحساب»[2].

أما اسماعيل أوربان «Ismael Urbain» فقد قال «إن التعليم الابتدائي في الجزائرعام1830 كان أكثر انتشارا مما كنا نعتقد، فعدد الرجال الذين يحسنون القراءة والكتابة في حدود 1845 كان يساوي أو يفوق عدد قاطني الريف الفرنسي أي أكثر من 3 آلاف شاب كانوا يزاولون دراستهم في كل مقاطعة ...»[3]

ويؤكد هذه الرؤية الأستاذ مارسيل أميرت «Marcel Emerit» الذي قال: « إن عدد الأميين في الجزائر كان أقل منه في فرنسا والتي كانت تزيد فيها النسبة عن 40% عام 1830»[4]. أما الرحالة الألماني « فيلهلم هيمبرا » فقد كتب تقريرا بعد زيارته للجزائر عام 1831 جاء فيه « لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير

---

1 – Claude Collot : **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)** CNRS, Paris, 1987, P. 328.

2 – C.A. Rozet: **Voyage de la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique**, Arthus Bertrand, Paris, 1988, T2, p. 76.

3 – Charles Robert Ageron : **les algériens musulmans et la France (1871-1919)**, EDIF 2000, Alger, 2010, T. I, p. 318.

4 – Marcel Emerit: **l'Algérie à l'époque d'Abdelkader**, Larousse, Paris, 1951, p. 13.

أني لم اعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان أوروبا الجنوبية، فهناك قلما يصادف المرء من يستطيع القراءة والكتابة من بين أفراد الشعب.»

كما أن «أوجان كومب» صرح «إن مما لا شك فيه أن التعليم في الجزائر كان أكثر انتشارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن»[1].

لم يستمر هذا الوضع الثقافي المزدهر في الجزائر، فسرعان ما تحولت الحالة الثقافية والتعليمية الجزائرية التي رسمت معالمها على مدار قرون بفضل المؤسسات الدينية والتربوية. بدأ الوضع يسوء ويتراجع وهو ما يعبر عنه تقرير لجنة التحقيق لعام 1847 والتي ترأسها أليكسيس دو توكفيل « Alexis de Tocqueville»[2] والتي جاء فيها « إن جيلا كاملا قد تم إبعاده عن تعاليم القرآن، لقد تركنا المدارس دون عناية، بمعنى أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا وبربرية عما كان عليه»[3]، كما أن الاستعمار قام بمصادرة الأوقاف الإسلامية لإدراكه اعتماد التعليم عليها بشكل كلي، وما يؤكد هذا الكلام ما أوردته اللجنة الملكية إلى الجزائر بتاريخ 07 جويلية 1833 « ضممنا لأملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف، لقد انتهكنا حرمات المعاهد الدراسية، وأغلقنا المساجد والزوايا، ونبشنا القبور». إن الاستعمار دمر مؤسسات التعليم العربي وخرّبها واستولى على الباقي، فحولها إلى إصطبلات لتربية الخنازير كما حصل لمدرسة «خنق النطاح» بمدينة وهران، إذ سلمتها سلطات المدينة لمعمر إسباني لتربية الخنازير[4]. كل ذلك تحقق بفضل السياسة التعليمية الفرنسية، خلال الحقبة الاستعمارية والتي مرت بالمراحل التالية:

---

[1] – يحي بوعزيز: **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة** «، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص 49.

[2] – أليكسيس دو توكفيل: مؤرخ ومنظر فرنسي اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي، من أهم مؤلفاته: «الديمقراطية في أمريكا».

[3] – Serge–Jouin : **l'école en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres socio–éducatifs**, Published, Paris, 2001, p. 18.

[4] - يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 51.

2. السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر من1848إلى1870

2.1. المؤسسات التعليمية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852)

أدت ثورة 1848إلى القضاء النهائي على الملكية وإلى بناء الجمهورية الثانية من 24 فيفري 1848 إلى 02 ديسمبر 1852 وأصبح لويس نابليون رئيسا للجمهورية II.

فكيف كان التعليم في هذه الفترة ؟ وكيف تعاملت السلطة الجديدة مع مستعمرتها الجزائر؟

لقد ظلت السياسة التعليمية الفرنسية تعيش على التناقضات والصراعات بين قيادات الكولون الرافضة لأي إصلاح لفائدة الأهالي، وبين الحكم المركزي هنالك في باريس والذي عاش هو أيضا على وقع صراعات وإشكالات متعددة، نوجزها ضمن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لفرنسا تعميم التعليم في الجزائر؟ وأي نوع من التعليم يعطى للأهالي؟ وهل يكون هناك تعليم مكيف وخصوصيات الشعب الجزائري؟ ثم هل يسمح بتعليم نظري أم تكتفي المدرسة بتعليم تطبيقي لخدمة الكولون؟

كلها انشغالات بل صراعات بين مراكز قوى كولونيالية، لكل حساباته الخاصة التي تفرضها مصالحه الشخصية والإيديولوجية.

إن السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر في عهد الجمهورية الثانية لم تستطع الحسم في بعض القضايا الجوهرية كالاندماج النهائي « assimilation » والذي كان يرفضه المعمرون، جملة وتفصيلا، ومن جهة أخرى، لم تسع فرنسا إلى تنوير الأهالي وبالتالي دمجهم

فكريا في المنظومة الثقافية الفرنسية «Intégration»[1]، غير أن المتفق حوله هو أن تظل المدرسة الفرنسية أداة قطيعة مع الهوية الثقافية للشعب الجزائري.

إن العشرين سنة التي تلت الاحتلال لم تعرف أي إجراءات جدية لصالح تعليم الأهالي إلا ما جاء به قانون جيزو[2] «guizot» (وزير التعليم العام في حكومة صولت[3] « SOULT ») في 28 جوان 1833 والذي يعد استثناء حيث أقر إنشاء 03 مدارس أوروبية في العاصمة عام 1832 والتي عرفت بالمدارس اليهودية الفرنسية وهي الأولى من نوعها في الجزائر، أما في وهران وعنابة فقد تأخر فتح هذه المدارس إلى غاية 1837.

انتظر الأهالي حتى عام 1836 تاريخ إنشاء أول مدرسة فرنسية عربية Française Ecole Maure متواضعة من حيث التجهيز والتأطير، بل وحتى البرامج والتي لم ترق إلى مستوى ما كان يقدم لأبناء الجالية الأوربية واليهودية، حيث أصبح يرتادها 60 تلميذا فقط، من أبناء أصحاب الولاء لفرنسا.

أوكلت مهمة إدارتها للحاكم العام بموجب مرسوم ملكي صدر في 02 أوت 1836،كما فتحت مدارس أخرى في كل من عنابة ووهران سنة 1839.

كان التلاميذ يتلقون تعليما فرنسيا في أغلبه، على يد مدرس فرنسي يعطي المباديء الأولى للغة الفرنسية ومعلم جزائري خريج المدارس التقليدية يضمن تعليما تقليديا[4]، إلى أن قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات:

1– Aissa Kadri : I**nstituteurs et enseignants en Algérie (1945-1975)**, Karthala, Paris, 2014, p.21.

2 – أكاديمي ومؤرخ وسياسي فرنسي تقلد مناصب وزارية، منها الخارجية والتعليم.

3– المارشال جون سولت، عين رئيسا للمجلس لرابع حكومة في ظل الملكية بتاريخ 1832/10/11.

4 – ظهر القانون في 28 جويلية 1833، الذي يجبر البلديات على إنشاء المدارس الابتدائية.

أ- المقاطعة المدنية (Commune de plein exercice)

ب- المقاطعة المختلطة (commune mixte)

ت- المقاطعة العسكرية(région militaire)

وذلك حسب الأمرية الملكية المؤرخة في 15 أفريل و31 أوت 1845[1] وهو ما دفع السلطات الاستعمارية إلى تغيير النمط الإداري المسير لها وفق التحولات الجديدة والتي أصبحت على النحو التالي:

أ- المقاطعات المدنية: ذات الأغلبية الأوروبية تخضع المدارس فيها لسلطة مدير تابعة لوزارة الداخلية مباشرة.

ب-المناطق المختلطة: وهي المناطق التي يسكنها الأهالي وهم الأغلبية بمعية الأوروبيين خاضعة للقيادة العسكرية تساعدها لجنة تقنية مختصة في المجال التعليمي.

ت-المناطق العسكرية: تدار المدارس من طرف الإدارة العسكرية مباشرة.

انتظر الجزائريون طويلا ليشهدوا قبول 120 تلميذا آخرا إلى جانب الدفعة الأولى والمقدرة بـ 60 تلميذا من أبناء الأهالي في المدرسة الفرنسية الموجودة في عنابة، و70 تلميذا في المدرسة الفرنسية في قسنطينة، وذلك عام 1847[2] مع العلم أن المقبولين في هذه المدارس من الجزائريين لم يكونوا من عموم الشعب بل من الأسر الميسورة وأصحاب الولاء الفرنسي (أبناء الخيم الكبيرة).

ولأجل تنظيم التعليم الفرنسي في الجزائر تم تعيين مفتشين أحدهما مكلف بالتعليم العام والآخر بالمدارس الابتدائية تحت الإشراف المباشر للحاكم العام، وفي عام1848، وبموجب قرار 30 ماي و05 جويلية 1848، تم تعيين مدير للأكاديمية يشرف على جميع المستويات التعليمية على اختلاف عقائدها وأجناسها، باستثناء المدارس الإسلامية التي كانت تحت

1- Aissa Kadri, Op.cit., p.22.

2 – Ibid. p.23.

وصاية وزارة الحربية، لكونها تشكل خطرا على الوجود الفرنسي، فتعليم الأهالي في هذه الفترة في قلب اهتمامات المحتل بعد أن رأى فيه الوسيلة الكفيلة بإقرار السلم خصوصا إذا كان تحت الرعاية الفرنسية»[1]. وهو ما عبر عنه أحد الضباط الفرنسيين بقوله «إذا أردنا الحفاظ على أرض الجزائر... وإذا أردنا ضمان مصالحنا المادية وتطوير هؤلاء السكان، وربطهم بنا عبر الاتحاد فلا ريب أن تكون مديرية التعليم العمومي لهذا الشعب اداة قوية للحكم أكثر من أي مكان آخر»

إن ما يفسر هذا الإجراء هو رغبة الاستعمار في التضييق على المدارس القرآنية تمهيدا للقضاء عليها نهائيا، لذا منع فتح المدارس الإسلامية إلا برخصة إدارية أقرها مرسوم 16 أوت و05 سبتمبر 1848، مع العلم أنها لم تكن تمنح إلا نادرا ولذوي الولاء الفرنسي، نظير شروط أهمها السطحية في تناول القضايا الدينية وتجنب الخوض في قضايا الهوية.

وفي المقابل تعمل المدرسة الاستعمارية على نشر التعليم الفرنسي الحامل للثقافة الغربية المسيحية داخل أطياف المجتمع الجزائري، وهو ما عبر عنه «دولاكروا »[2] عند ما صرح : « إن التعليم وحده الكفيل بالتمهيد لا لانطلاق هذه السفينة الراسية في مرساها منذ قرون، فحسب، بل إنه سيعمل على محو هذا اللافهم وامتصاصه »[3].

كماجاء في تصريح «لوبيشو» عام 1848: «أعتقد أنه بإمكاننا أن نشرع اليوم ولو في المدن فقط في غزو الأهالي أخلاقيا بواسطة التربية، إن الحاجز بيننا وبينهم ليس بغير قابل للاختراق، إنه في تناقص مستمر وسوف يزول تماما حينما تتكلم الأجيال القادمة نفس اللغة، اللغة الفرنسية »[4].

---

[1] – د. فريد حاجي: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837–1937**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 242.

[2] – دولاكروا، رئيس أكاديمية الجزائر سنة 1848.

[3] – د. فريد جاجي، **المرجع نفسه**، ص 240.

[4] – إيفون تيران: **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830–1880**، ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 28.

ويؤكد هذا التوجه ما جاء في ديباجة مشروع تنظيم التعليم الذي قدمته اللجنة الاستشارية للحكومة العامة في الجزائر إلى وزير الحرب: « نرى أن نمط التعليم العربي يحدث خارج نطاق تأثيرنا وأن المؤسسات المشرفة عليه لا صلة لها بنا وليست مراقبة من قبلنا إطلاقا » [1].

وبناء على هذه التصورات وتلك الأهداف وبعد مداولات طويلة وشاقة بين مختلف الأطراف سواء الداعمة أو الرافضة لتعليم أبناء الأهالي جاء مرسوم 14جويلية و06 أوت 1850 المتعلق بإنشاء المدارس العربية الفرنسية، وهو ما تقرر في جلسة 1849/02/24 التي أسست لنظام تعليمي فرنسي في الجزائر.

2.1.1. المدارس العربية الفرنسية

برزت إلى الوجود كما سبق ذكره بموجب مرسوم 14جويلية 1850 الذي وقعه لويس نابليون، رئيس الجمهورية الثانية[2]، ومن ضمن ما جاء في ديباجة القانون: « بناء على اقتراحات الحكومة العامة للجزائر، ومداولات مجلسها المنعقد أيام 21،24 جانفي1850 المتعلق بمشروع تنظيم المدارس العربية/الفرنسية والذي يعتبر أن المهم هو نشر اللغة الفرنسية في أوساط المسلمين في الجزائر ... »

ومن أبرز مواد هذا المرسوم **(المادة الأولى)** التي نصت على إنشاء ست مدارس في كل من (الجزائر، البليدة، وهران، عنابة، قسنطينة، مستغانم) مع إمكانية فتح مؤسسات أخرى باقتراح من الوالي العام عند الضرورة، أما **(المادة الثانية)** فقد أقرت مجانية التعليم الابتدائي. وجاء في **(المادة السابعة)** منه إنشاء أربع مدارس خاصة بالإناث، على أن يكون التعليم في هذه المدارس (مزدوج فرنسي/عربي) وفق البرنامج التالي:

---

[1] – فريد حاجي : المرجع السابق، ص 244.

[2] – لويس نابليون بونابرت (1808 –1873)، رئيس الجمهورية (1848–1852).

الفترة الصباحية: مخصصة لدراسة القرآن الكريم مع تجنب كل ما له صلة من قريب أو من بعيد بأية دراسات إسلامية، يؤطر التلاميذ فيها «جزائريون» من خريجي المدارس التقليدية لذا يمكن وصفها بأنها ذات ملمح لائكي[1].

الفترة المسائية: لتعليم مباديء اللغة الفرنسية والحساب والأكيال والموازين والتاريخ والجغرافية، بإشراف معلمين فرنسيين مع إمكانية التوضيح والشرح باللغة العربية حتى يتمكن الأطفال من الاستيعاب[2]، ويكون التركيز على تاريخ وجغرافية فرنسا وإهمال أو تشويه التاريخ الوطني وإغفال البطولات العربية الإسلامية، والعمل على إحداث قطيعة ثقافية للمجتمع الجزائري مع ماضيه.

ومنذ عام 1862، فتحت المدارس العربية الفرنسية في أغلب الحظائر وفق ما نشرته TEF[3] على النحو التالي:

الجزائر العاصمة فتحت بها ثمان مدارس استقبلت 167 تلميذا فقط، وفي قسنطينة تم استحداث أربع مؤسسات تعليمة لم يلتحق بها أكثر من 160 تلميذا منهم ثلاثة يهود.

وأما وهران فقد انتظرت إلى غاية 1865تاريخ تدشين 04 مدارس على نفس النمط، كما استفادت من أربع مدارس أخرى[4].

---

1 – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.317.

2 – رابح دبي: اطروحة دكتوراه بعنوان **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين**، جامعة الجزائر2، 2010-2011.

3 – Tableau des établissements français dans l'Algérie, périodique statistique publié par le Gouvernement Général de l'Algérie de 1836 à 1868.

4 – Kamel Kateb : **Ecole, population et société en Algérie** , Harmattan, Paris, 2005, p. 20.

2.1.2. مدارس الإناث

كانت هذه المدارس تعنى بالدرجة الأولى بتدريب البنات على أشغال الخياطة والحياكة وغيرها من الأعمال اليدوية والنسوية، ظلت هذه المؤسسات تابعة من حيث تسييرها الإداري لوزارة الحرب وهذا ما جعلها تحت رحمة المفتشين الإداريين المحليين[1].

لم يعرف هذا النموذج نجاحا كبيرا في المناطق المدنية وذلك نظرا لتحفظ الأهالي وخوفهم من التغريب الثقافي عكس المناطق ذات الحكم العسكري والمسيرة من طرف المكاتب العربية (bureaux arabes) [2]، والتي عرفت نجاحا محدودا وذلك لمعرفة هذه المكاتب بالواقع الجزائري، وهو ما شجعهم على نقل هذه النماذج إلى منطقة القبائل حيث راهن الاستعمار على سلخ المنطقة من محيطها، ومع حلول عام 1870 تم إحصاء ما بين 30 إلى 36 مدرسة عربية فرنسية استوعبت قرابة 1300 تلميذا جزائريا بالمناطق العسكرية[3].

2.1.3. مصير المدارس العربية الفرنسية:

تراجع هذا التعليم وتقلص عدد التلاميذ مع مرور الوقت خصوصا بعد نهاية مرحلة النظام الإمبراطوري وذلك لجملة الأسباب الموضوعية والذاتية الآتية:

1. تحول تمويل المدارس من الحكومة العامة إلى البلديات والتي رفضت كل أشكال التمويل متحججة بالأعباء المالية الكبيرة والتي لا يمكن توفيرها.
2. تعاظم قوة التيار الكولونيالي الرافض بالأساس لتعليم الأهالي خوفا من انتشار الوعي الذي يؤدي إلى المطالبة بالاستقلال، وهو ما عبر عنه أحد المعمرين بقوله: « إن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى التعليم، بل هم في حاجة إلى طرق وسكك حديدية وماء

---

[1] – Charles Robert Ageron, Op.cit., p. 317.

[2] – المكاتب العربية (bureaux arabes) : هيئات إدارية تضم فرنسيين وجزائريين يتقنون اللغتين بهدف التواصل مع الأهالي، أنشئت سنة 1834.

[3] – رابح دني: اطروحة دكتوراه بعنوان «**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين**، جامعة الجزائر2، 2010-2011.

وكهرباء وغيرها، إنهم ليسوا في حاجة إلى تعليم مفلس»[1]. كما جاء على لسان «تيرمان» Tirman [2] « **إن التجربة علمتنا أن الأهالي الذين علمناهم تعليما كاملا سوف يصبحون خصوما لنا** » .

2.1.4. تقييم التعليم في عهد الجمهورية الثانية:

إن عدد المتمدرسين في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية لم يتعد 1% عام 1852، وهي آخر سنوات الجمهورية الثانية الأربع، فلم يستوعب هذا النمط الدراسي إلا 11885 تلميذا، وعرف إنشاء 170 مدرسة فقط، وثانوية واحدة، بعد تحويل «كوليج» العاصمة إلى ثانوية[3] لم يتجاوز عدد روادها 230 طالبا، وهو قليل جدا بالمقارنة مع تعداد السكان في سن الدراسة، وهو ما أدى في النهاية إلى إلغاء هذا النمط من المدارس بمقتضى المرسوم الصادر عام 1886.

الكتب المدرسية الموجهة لتعليم الأهالي:

أصدر الحاكم العام قرارا بتاريخ 1849/08/03 يقضي بتشكيل لجنة لإعداد الكتب المدرسية لفائدة تعليم الأهالي والمكونة من:

- عميد أكاديمية الجزائر: دولاكروا
- محافظ مكتبة الجزائر: بور بريغر
- أستاذ كرسي اللغة العربية: برينيه
- المترجم الرئيسي للجيش الفرنسي: دوسلان
- وبرئاسة شرفية: دوترون

[1] – عمار هلال :أبحاث **ودراسات في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 135.

[2] – تيرمان: الحاكم العام في الجزائر من 1881 إلى 1891.

[3] – نفسه.

حدد دوتبول[1] الفلسفة التي يجب أن تعكسها الكتب المدرسية والمتمثلة في قلب المفاهيم السائدة حول القضايا الجوهرية للمجتمع وهي الدين والقضاء والتعليم والملكية، حيث قال « **نعمل على هدمها واستبدالها بقوانين وضعية** » [2]. ولتحقيق هذه الأهداف تم إصدار المناهج المدرسية التالية:

- **طريقة القراءة:** تأليف «دوباي»، مدير مدرسة الذكور في الجزائر.
- **حكايات لقمان:** دولابورت، رئيس مكتب في الجزائر.
- **عناصر علم تركيب الجمل:** « شيربونو»، أستاذ كرسي اللغة العربية في قسنطينة.
- **المحادثة:** «مارتين»، مترجم عسكري من الدرجة الأولى.
- **الأجرومية:** «برينية»، أستاذ كرسي اللغة العربية في الجزائر.

من هنا نستشف أن المحتل كان يسعى من خلا ل المدرسة، إلى قلب المفاهيم وتشويه التاريخ وإحداث ثورة على القيم والمرجعيات العربية والإسلامية، والعمل على هدم المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، والاستعاضة عنها بقيم وافدة من وراء البحر، وهو ما يؤكد أن التعليم كان بالأساس ذا بعد سياسي وإيديولوجي أكثر منه نشرا للمعارف، وما يؤكد هذا الطرح ما جاء في رسالة وزير الحرب إلى الحاكم العام بتاريخ 12/24/ 1852 ذلك أن وزارة الحرب كانت دوما تريد أن تكون المدارس الفرنسية/العربية خارج مراقبة الوزارة، (إن التعليم يجب أن يبقي خاضعا بطبيعة الحال للإدارة الخاصة للسلطة)[3]. كما جاء في كلمة للرئيس الشرفي للجنة إعداد البرامج « **دوتيرون** » ما يلي: (قبل أن تكتبوا أي شيء اقرؤوا القرآن .... إن تعزيز غزونا يكمن في ازدهار عاداتنا الباريسية بين أسوار مدينة الجزائر)[4]

[1] – الحاكم العام للجزائر، 10 ماي 1851 إلى 11 ديسمبر 1851.

[2] – فريد حاجي: المرجع السابق، ص 249.

[3] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 136.

[4] – المرجع نفسه، ص 137.

2.2. التعليم الفرنسي في عهد الامبراطورية الثانية (1852-1870)

2.2.1. المعاهد الفرنسية:

كان لا بد من إيجاد فضاء دراسي أوسع يستوعب خريجي المدارس العربية الفرنسية، لذا أصدرت الإدارة الكولونيالية مرسوما إمبراطوريا يقضي بإنشاء المعاهد العربية الفرنسية (collèges) بموجب مرسوم 14 مارس 1867[1]، حيث أسس لأول معهد عربي فرنسي في الجزائر استقبل 150 طالبا[2] من أبناء المعمرين والأهالي النافذين لدى السلطات الفرنسية وهو ما عبر عنه وزير الحرب، فايون (Vaillant) الذي استحسن رأي «ليون روش» وأسس لفكرة الاقتصار على أبناء (الخيم الكبيرة) وهو الرأي ذاته الذي تقاسمه معهما إسماعيل أوربان (Ismail Urbain) [3]، بالإضافة إلى أبناء المعمرين الراغبين في تعليم أبنائهم لغات الأهالي العربية والأمازيغية، وبالعودة إلى الأرقام نجد أن المعهد استقطب 69 تلميذا خارجيا سنة 1860 و81 تلميذا داخليا بمنحة كوسيلة إغراء لأبناء الأهالي.

لم يلق هذا المعهد في البداية إقبالا كبيرا من المعمرين، ورغم ذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار مرسوم ثان في 16 جوان 1865 ينص على تأسيس معهدين في كل من قسنطينة ووهران، وقد كان الالتحاق بهذه المؤسسات وفق شرطين أساسيين:

أ) **الجنسية الفرنسية:** والهدف المرجو من ذلك تقليص فرص أبناء الأهالي في الالتحاق بهذه المعاهد.

ب)**المعرفة الجيدة للغة الفرنسية**[4]

---

1 – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.324.

2– Ibid.

3 – اسماعيل أوربان صحافي ومترجم فرنسي، مستشار نابليون الثالث.

4 – عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 57.

تعززت هذه الإجراءات لاحقا بشرط تعجيزي آخر يتمثل في اشتراط شهادة الأهلية التي لا يُتحصل عليها إلا من المدارس العربية الفرنسية وهذا ما يقلل من حظوظ أبناء الأهالي العاديين[1].

وبعد التحولات السياسية في الإدارة الفرنسية ابتداء من1870 وسقوط الإمبراطورية الثانية، استعاد المعمرون زمام المبادرة في المستعمرة وطالبوا بتوجيه طلاب المعاهد إلى المعاهد الفلاحية والصناعية، وهذا ما عبر عنه وزير التعليم «Victor Duruy» بضرورة توجيه هذه المعاهد إلى الأعمال التطبيقية وليس النظرية، فقد صرح قائلا « أن نُكوِّن كيميائيا أو فيزيائيا أو ميكانيكيا أفضل من مجموعة من الزواف ZOUAVES » معتمدا في تصريحه على قانون 21 جوان 1865 المؤسس لتعليم ثانوي متخصص[2].

لم تكن هذه المعاهد في خدمة الأهالي، بل عملت على نشر اللغة الفرنسية وأصبحت اللغة العربية اختيارية لمن يرغب في تعلمها، وليس هذا فحسب بل أجبر متعلموها على دفع ثمن الدروس[3] ؛ ورغم ذلك عمدت الإدارة الإمبراطورية إلى تطوير هذا النمط، فأثناء زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر في ماي 1865 تقرّر فتح ثانويتين في كل من وهران وقسنطينة بموجب مرسوم 26 جوان 1865، كما فتح معهد وهران في 01 جانفي1867 وأصبح يستقبل 112 تلميذا منهم 108 من الأهالي، وارتفع العدد إلى199 عام 1870 منهم 117 من الأهالي مع بقاء إدارة هذه المؤسسات تحت إشراف نقيب في الجيش الفرنسي.

وبدءا من عام 1864 بدأ تلاميذ المدارس الفرنسية الالتحاق بثانوية العاصمة، وبعضهم واصل دراسته في فرنسا لتعميق مدركاته المعرفية في مدارس متخصصة، فعلى سبيل المثال تخرج من المؤسسة عام1861أربعة عشر تلميذا (14) أعيدوا إلى أهاليهم. وفي السنة الموالية، تخرج 10 تلاميذ التحق منهم 04 بمدرسة « الخيالة »Ecole de cavalerie «

---

[1] – حسب المادة الخامسة من مرسوم 1867.

[2] – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.324.

[3] – **إيفون تيران:** المصدر السابق، ص 280.

والتحق آخر بمدرسة فرساي وتلميذ آخر بمدرسة الترجمة، وثلاثة آخرون بجنود الصبايحية[1]، بينما أعيد 10 لأهاليهم. وفي عام 1865 تخرج 26 تلميذا التحق اثنان منهم بسان سير Cyr Saint وأربعة بمدرسة الخيالة، واثنان بمدرسة الطب[2] وواحد بالمدرسة الفلاحية وآخر مترجم عسكري[3].

لم يُرض هذا النجاح النسبي والمحدود المعمرين الذين ضغطوا سياسيا واقتصاديا بعد التحول الذي عرفه النظام السياسي الفرنسي من النظام الإمبراطوري إلى الجمهوري، فقد أصدر الحاكم العام ديقيدون « Degueydon » مرسوما في 1871/10/28 ألحق به معهد العاصمة بثانويتها، وألحق معهد قسنطينة بثانويتها، وللعلم فإن عملية دمج التلاميذ من أبناء الأهالي بالتلاميذ الأوروبيين أصبحت تامة في المراقد والمطاعم، ورغم ذلك ظل العدد قليلا جدا وهو ما يشير إليه الجدول التالي:

السنة	العدد
1872	88
1873	84
1874	86
1875	90
1876	94
1877	93
1878	104
1879	104
1880	20

[1] - جنود الصبايحية « SPAHIS »، وتسمى في بعض المناطق "السبايسية"، وهي فرق عسكرية خيالة، أسستها فرنسا في مستعمراتها خصوصا في الشمال الإفريقي وتحديدا في الجزائر، أسسها الجنرال يوسف المملوك.

[2] – أنشئت بموجب مرسوم 04 أوت 1857.

[3] – Kamel Kateb, Op.cit., p.22.

1890	11
1898	86
1905	124
1906	117
1907	129
1908	147
1909	154

الجدول1: خريجي المعاهد الفرنسية من 1872 إلى 1909.

المصدر: عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص 133.

اكتفت الأعداد القليلة من المتخرجين من هذه المؤسسات بالوظائف العسكرية وإدارة القبائل ولم يوفق إلا القليل من هم في إتمام دراساته العليا في فرنسا وهم الذين شكلوا النواة الأولى للنخبة الاندماجية[1].

2.2.2. المدارس الشرعية أو المدارس الحكومية الرسمية:

صحيح أن بداياتها الأولى تعود إلى الجمهورية الثانية وفق تاريخ إنشائها، غير أن الانطلاقة الحقيقية لها، وتطور نشاطاتها كانا في ظل الإمبراطورية الثانية.

ظهرت بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850[2]، بدأت كمدارس عليا للعلوم الشرعية وانتهت كثانويات إسلامية عام 1951[3]، كان عددها ثلاث مدارس في كل من (المدية،

---

1 – Kamel Kateb, Op.cit., p.22.

2 – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.324.

3 – كمال خليل: بعنوان **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر (1850– 1951)**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسم التاريخ، 2007، ص68.

قسنطينة، تلمسان) [1]، عرفت بعدة تسميات منها المدارس الحكومية، والمدارس الشرعية.

لم تأخذ هذه المدارس أيا من التسميات الفرنسية المتداولة في – الوسط التعليمي الفرنسي – ولعل الغرض من هذا المحافظة على الخصوصيات الجزائرية في جانبها الشكلي ومن حيث التسميات فقط.

لقد نص المرسوم في مادته الأولى على: التعليم سواء أكان ابتدائيا أو ثانويا يجب أن يكون تحت الرقابة العليا للحاكم العام.

أما في مادته الثانية، فقد نص على تأسيس مدارس تحت إشراف الدولة من أجل تكوين مرشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة، التعليم وغيرها، غير أن الأهداف التي لم يعلنها المرسوم والتي يمكن أن تستشف من القراءة المتأنية له يمكن اختصارها في ما يلي:

1- تكوين إطارات عربية يمكنها لعب دور الوسيط بين الإدارة الاستعمارية والأهالي، على ألا يكون هذا الوسيط حياديا بل مشبعا بالثقافة الفرنسية وخادما للسياسة الاستعمارية.
2- منافسة المؤسسات التعليمية العربية في المغرب وتونس وحتى في مصر لضمان عدم لجوء الجزائريين إليها لاكتساب معارف جديدة يتفتح من خلالها الوعي السياسي والقومي لديهم.
3- منافسة التعليم التقليدي في الزوايا والكتاتيب، والتي تشكل خطرا على المستعمر حسب رأيه[2]، لذا صرح روندن « Rondon » ملخصا الأهداف غير المعلنة بقوله: «

[1] – بدأت في المدية وتحولت إلى البليدة بموجب قرار 1855/01/07، واستقرت في العاصمة 1859.

[2] – كمال خليل، المرجع السابق، ص 70.

من هذه المدارس يتخرج الموظفون والإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان، فلا يفلتوا من أيدينا»[1].

كان الالتحاق بهذه المدارس وفق شرطين أساسيين حسب ما ورد في أرشيف ما وراء البحار (S1/24) وهما إتقان اللغة الفرنسية، والولاء التام لفرنسا وسياساتها الاندماجية[2].

ظل التعليم تقليديا إلى سنة 1859 يشرف عليه مدرسون من الأهالي[3] وفق برنامج لغوي، ديني وقضائي.

لم يحظ هذا التعليم بمصداقية ولا قبول لدى الأهالي وهذا ما جعل عدد المقبلين عليه محدودا جدا[4]. وأمام حالة فقر التلاميذ الخارجيين (externes)، تقرر صرف منحة لهم سنة 1859 قدرت بـ 0,8 فرنك فرنسي[5]، وقد ساعد الإجراء الجديد على الرفع النسبي للطلبة من 66 طالب عام 1858 إلى 136 عم 1861.

كما أدرجت الداخلية إجباريا على الطلبة وهو الإجراء الذي سعت من خلاله الإدارة الاستعمارية إلى إدماج المتعلمين في المدارس الفرنسية بشكل كلي، خصوصا بعد عملية دمج المؤسسات الفرنسية مع المدارس العربية بدءاً من عام 1863، لذا كان لا بد من عملية توحيد لكل الإجراءات حتى تتم عملية الدمج التي هي الهدف المتوخى من العملية التعليمية.

لقد كان الالتحاق بهذه المؤسسات على أساس المسابقة وإنهائها بامتحان، مما جعل الجزائريين يحجمون على الالتحاق بها ؛ ولتجاوز هذه المشكلة أقدمت السلطات الفرنسية على إجراءات قسرية يُجبر من خلالها الأهالي على إلحاق أبنائهم بهذه المدارس، فكلف رؤساء

---

1 – Yvonne Turin: **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (Ecole, médecine, religion), 1830-1880**, ENAL, Algérie, 1983, p. 218.

2 –. عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 58.

3 – Charles Robert Ageron, Op.cit., p. 324.

4 – Ibid.

5 – Ibid.

المناطق بجمع أعداد من الطلاب لإلحاقهم بالمدارس الشرعية[1]، كما أدرجت وبشكل قسري دروس اللغة الفرنسية، الحساب، الجغرافية، إلى جانب الفقه والنحو والتوحيد، مما زاد من عزوف الطلبة عنها كونها أصبحت إدماجيه بامتياز[2]. لم تتمكن هذه المدارس من تحقيق الأهداف المرجوة على الرغم من المحاولات العديدة لإصلاحها، مثل رسالة الإمبراطور المؤرخة في 25 جوان 1865 للجنة المعينة لإصلاح أوضاع المدارس والتي حث من خلالها على ضرورة تطويرها والعمل على الرفع من مستواها، ورغم كل ذلك لم تعرف هذه المدارس النجاح الذي أرادته السلطات الاستعمارية وهو ما تفسره الأرقام الواردة في الجدول التالي:[3]

المدارس	الطلاب النظاميون			المجموع	المتعلمون الأحرار	المجموع العام
	السنة1	السنة2	السنة3			
الجزائر	07	10	03	20	02	22
قسنطينة	10	05	-	15	03	18
تلمسان	08	10	15	33	03	36
المجموع	25	25	18	68	08	76

الجدول 2. توزيع التلاميذ حسب المدارس الشرعية الثلاث عام 1887-1888.

المصدر: عبد القادر حلوش، ص 196.

بالنظر لأرقام الجدول الهزيلة جدا نستشف فشل التجربة التي يرجعها المؤرخون إلى جملة من العوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.324.

2 – Ibid.

3 – عمار هلال: المرجع السابق، ص 120.

1-كبر سن الطلبة في هذه المدارس[1]

2-ضعف التحصيل القاعدي.

3-تدني مستوى المدرسين.

4-ضيق الأفق أمام المتخرجين وقلة إمكانية التوظيف.

لهذه الأسباب وتلك النتائج جاءت العديد من الأفكار لتطالب بإعادة تنظيمها ،وكان من أبرز الداعين لإصلاحها السي محمد بن رحال (1856-1928) والذي قدم جملة من المقترحات للجنة الأعيان المشيخية ومن أبرز تلك الآراء، تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات، وكذا تعيين معلمين فرنسيين أكفاء يتقنون العربية ليسهل التواصل بالإضافة إلى مراجعة المناهج الدراسية.

2.2.3. إنشاء مدرسة المعلمين (Ecole normale):

بأمر من نابليون الثالث قررت الإدارة الكولونيالية إنشاء مدرسة للمعلمين بتاريخ 04 مارس 1865 وذلك وفقا للقرار الوزاري الصادر في 03 أوت من نفس العام، بغرض تكوين مدرسين أوروبيين وجزائريين في التعليم الابتدائي، والتي حُدّد عدد طلابها من الجزائريين بالنصف أمام الأوربيين من مختلف الجنسيات الأخرى بل وحتى من اليهود، أي أن نسبة الأهالي في المدرسة لم تتعد النصف.

كان من المقرر أن تفتح هذه المدرسة منذ 1833 لتغطية العجز المسجل في التعليم خصوصا بعد افتتاح المدارس الفرنسية/العربية، لكنها لم تر النور إلا بعد 35 سنة من صدور قانون جيزو «Guizot» المؤسس لها ؛ كانت المقررات الدراسية مطابقة لمدارس المعلمين في فرنسا مما أدى إلى إهمال العربية التي لم تكن حاضرة إلا بمقدار ثلاث ساعات أسبوعيا عكس الفرنسية التي كانت لغة التدريس رغم أن الأمر يتعلق بمدارس للتكوين

[1]-Poulard M: **L'enseignement pour les indigènes en Algérie**, Imp. Administrative Gojosso, Alger, 1910, p.62.

العربي[1]، وهناك تطور بدأ يظهر لدى المعلمين عن كيفية تصورهم للتعليم الذي سيعطى للأجيال الصاعدة، وعليه يبدو أن فرنسا أدركت أن الوقت حان للقضاء على التردد الذي يعاني منه الأهالي اتجاه الفرنسية في المدارس الأهلية والتي تكون ضرورية للسلطة الفرنسية[2].

لم يلتحق بها في أول موسم دراسي إلا ثلاثة طلاب جزائريين على الرغم من أن الحصة المخصصة لهم كانت 10 مقاعد، ومنذ عام 1883 افتتحت أقسام خاصة بالمعلمين الجزائريين ملحقة بمدارس المعلمين (écoles normales) في كل من الجزائر وقسنطينة. رغم هذا الإجراء العملي لم تستطع الإدارة الفرنسية الوفاء بالتزامها بافتتاح 60 إلى80 قسما للمعلمين الجزائريين كل سنة كما نص عليه في المرسوم الصادر بتاريخ 189، واكتفت بـ 22 قسما فقط، وهو ما جعل عدد المتخرجين ضعيفا جدا مقارنة باحتياجات المدرسة وهو ما يؤكده الجدول التالي[3]:

الموسم الدراسي	عدد المتخرجين	عدد المتخرجات
1887	150	06
1891	126	02
1892	113	--
1893	103	05
1894	132	06
1895	150	08
1896	150	06

الجدول 3: خريجي مدرس المعلمين من 1887 إلى 1896.

المصدر: عبد القادر حلوش، ص 183.

ومما يفسر ضعف الأرقام وقلة أعداد المعلمين الجزائريين هو تخوف الاستعمار من انتشار الوعي وفقدان السيطرة عليهم وهو ما ذهب إليه احد المعمرين بقوله: (أعتقد انه من الضروري إسناد مهمة تعليم الأهالي إلى مدرسين فرنسيين، لان الجزائريين يتكلمون عادة عن الاستقلال وليس الخضوع والطاعة).

---

1 – Cheffaud M.: **L'enseignement primaire des musulmans algériens (1830-1946)**, Documents d'Algérie 1947, p. 2.

2 - عبد الحميد زوزو، المصدر السابق، ص 215.

3 - Cheffaud M., Op.cit., p.2.

لقد ظل المعلم الجزائري دون زميله الأوربي في كل شيء، وهذا وفق خطة مرسومة تبقي على الهوة بين الجزائريين والأوربيين، وتجلى ذلك في التسمية (مساعد أهلي) وكذا الحرمان من الحوافز، والعلاوات التي تمنح للأوربي فقط، بالإضافة إلى خضوع المعلم الجزائري لزميله الذي يحمل معه نفس الرتبة، كما يمكن للجزائري أن يتمتع بنفس الحقوق إذا طلب الجنسية الفرنسية والتي تقتضي التخلي عن أحواله الشخصية.

3. تطور التعليم في ظل الجمهورية الثالثة من 1870 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

قبل الحديث عن هذه الفترة لا بد من الوقوف على ما آلت إليه التجارب السابقة ونتساءل عما حققت من أهداف؟ وماذا لاقت من معيقات؟

إن أهم ما ميز نصف القرن الأول من الاحتلال في الجانب التعليمي هو التذبذب وعدم الاستقرار، وانعدام رؤية واضحة لكيفية تعليم أبناء الأهالي، وانعدام الرؤية السليمة لكيفية التعامل مع نظام التعليم التقليدي، غير أن المتفق عليه هو العمل على وقف كل أشكال التعليم الديني لأنه الهاجس الأكبر للاستعمار، فالمدارس العربية الفرنسية لم تتمكن من الصمود أمام المعيقات التي أدت في النهاية إلى إلغائها[1] والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- كونها مدارس مهجورة ولا تؤدي الهدف المرجو منها كما أنها غير مفيدة.
- ضعف الإمكانات البشرية.
- إهمال السلطات الفرنسية المحلية لها.
- عدم التحمس لها من الطرفين سواء من الأهالي أو المعمرين.
- خوف الأهالي على أبنائهم من الاستلاب الحضاري والثقافي.

[1] – تم إلغاؤها بموجب مرسوم 23 فيفري 1883.

وإضافة إلى ما سبق فإن العقيد ستروك «STROCHT» يؤكد أن الأموال هي السبب الرئيسي في انهيار نظام المدارس العربية الفرنسية[1].

وما يؤكد هذا الكلام ما كتبه الجنرال « **شانزي**» الحاكم العام[2]، بتاريخ 1877/12/11 (كانت البلديات ترفض وبشكل مطلق تدبير أمور شباب الأهالي التابع لمؤسساتنا التعليمية) ويضيف قائلا: « إن جهودنا ستكون عديمة الجدوى والفعالية عند توسع المناطق المدنية »[3] والمصير نفسه لاقته المعاهد الحكومية التي ألغيت بموجب مرسوم 1870/10/28[4] والذي أصدره الحاكم العام دوقيدون[5] وتم إلحاق طلبتها بثانوية العاصمة[6]، الذين لاحقهم التمييز والتفرقة العنصرية في الثانوية فكان يفصل بين أبناء الأهالي والفرنسيين وغيرهم من مختلف الجنسيات وحتى مع اليهود وذلك في المأكل والمرقد.

3.1. تطور التعليم في ظل الجمهورية الثالثة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

3.1.1. السياق التاريخي لتطور المدرسة الفرنسية:

لقد تعزز الاعتقاد لدى المحتل الفرنسي أثناء توغله في عمق الجزائر أن الوسيلة العسكرية وحدها غير كافية، فمهما كانت قوتها وقدرتها على الحسم فإنها تبقى عاجزة عن تحقيق السيطرة الكاملة على الجزائر والجزائريين، لذا لا بد من استخدام وسائل أخرى[7]. فلجأت إلى هدم التعليم الأهلي وإحلال المدرسة الفرنسية مكانه كوسيلة إضافية بكل ما تحمله من موروث ثقافي ولغوي وديني لتحقيق ثلاثة أهداف:

---

[1] – عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 130.

[2] – من 10 جوان 1873 إلى 1879، أطلق يد المعمرين في التضييق على الجزائريين أكثر مما كانوا عليه ممن قبل.

[3] – Charles Robert Ageron, Op.cit., p.327.

[4] – عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 132.

[5] – من **25 مارس 1871 إلى** 1873، من أشهر ما قال: « **قضيت حياتي وأنا أساند الحركات التبشيرية في جهات العالم فكيف تسمح لي نفسي أن أقف ضدها في أرض فرنسية هي الجزائر**».

[6] – كانت في الجزائر ثلاث ثانويات، في كل من الجزائر، بن عكنون، قسنطينة.

[7] – استحداث وسائل جديدة لم يكن بديلا للقمع بل صاحبه.

1-خلق نخبة موالية لفرنسا تكون وسيطا للتواصل مع الأهالي.

2-القضاء على مكونات الهوية الوطنية اللغة والدين، على وجه الخصوص.

3-محاولة استرضاء الشعب الجزائري.

وهذا بالضبط ما عبر عنه ألفريد رامبو Alfred Rambaud [1] بقوله: « الاستعمار الأول تم بالسلاح و انتهى مع حلول 1871 بنزع السلاح من منطقة القبائل، وأما الاستعمار الثاني فقد تمثل في قبول السكان للحياة والإدارة والقضاء الفرنسية، أما الاستعمار الثالث فسوف يتم من خلال المدرسة التي ستضمن هيمنة لغتنا وتبرز دور فرنسا في العالم ».[2]

غير أن الأهالي لم يرحبوا بالتعليم الفرنسي ولم يقبلوا به، وقاطعوه لجملة من المبررات الذاتية والموضوعية منها:

أ- الخوف على الهوية والشخصية العربية الإسلامية من الاستلاب.

ب- كون المدرسين الأوائل من العسكريين أصحاب التاريخ الدموي مع الأهالي، والذين احتفظ لهم المخيال الشعبي بصورة قاتمة لما ارتكبوه من جرائم.

وهكذا وعلى الرغم من التفوق العسكري لم يحسم الأمر لصالح المدرسة الفرنسية[3] إلا بعد التحول الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري من خلال تفتيت ملكية الأراضي العامة وظهور الملكيات الفردية التي اقرها «مجلس الأعيان»[4] في عهد الحاكم العام باتريس دو ماك ماهون « Patrice de Mac Mahon » [5] بتاريخ 14جويلية1865 وبهذا فقدت القبيلة دورها الاجتماعي الجامع، وأضعفت العلاقات الاجتماعية داخلها فأدى ذلك إلى انتقال المجتمع

---

[1]- وزير التعليم في ظل الجمهورية الثالثة.

[2] -Fanny Colonna: **Instituteurs Algériens 1883-193**, OPU, Alger, 1975, p.47.

[3]- لم يقلد المغلوب الغالب حسب نظرية ابن خلدون بل ظل متمسكا بهويته.

[4]- قانون هدم مبدأ عدم جواز تقسيم أراضي القبيلة وأسس لمبدأ الملكية الفردية، وسهل نقل ملكية الأراضي للمعمرين ونص على منح الجنسية الفرنسية مقابل التنازل عن الأحوال الشخصية.

[5]- باتريس دو ماك ماهون حاكم عام 1864-1870.

الجزائري من مرحلة ما قبل الرأسمالية (الإقطاعية) حيث النشاط الفلاحي هو الأساس ووحدة القبيلة الهدف المقدس الذي لا يمس، إلى الرأسمالية بكل قيمها الاجتماعية والاقتصادية التي تُحرر الفلاحين من العلاقات القبلية، فلم يعد المجتمع الجزائري ذلك الكل الهرمي بل تحول إلى مجموعات من المنضافين لبعضهم البعض[1] فظهر الدوار و«القربي» محل القبيلة وبهذا حكم على القبيلة بالموت فتراجعت مكانتها الاجتماعية ومواردها المالية، فانهار التعليم التقليدي معها، مما جعل المدرسة الفرنسية تطرح نفسها بديلا أوحدا لتحقيق الترقية الاجتماعية، وبالإضافة لهذا السبب كانت هناك أسباب أخرى منها إسناد مهمة التعليم الفرنسي للمدنيين بدل العسكريين ممن تخرجوا من الجامعات والمعاهد الفرنسية، مما جعل المدرسة تلقى القبول والترحاب من طرف بعض الأهالي لكون نظرتهم للمعلمين المدنيين تختلف عن نظرتهم للعسكريين.

ومما زاد من الإقبال على المدرسة التحاق بعض الجزائريين من خريجي مدرسة المعلمين الذين أعطوا ضمانات نفسية واجتماعية للأهالي، وكسروا ولو جزئيا الحاجز النفسي بين المستعمِر والمستعمَر.

عمد الاستعمار الفرنسي إلى تطوير إدارته الاستعمارية في ظل الجمهورية الثالثة بما يتماشى وتنامي التوسع الامبريالي الجديد سواء في المجال الثقافي أو غيره من المجالات الاقتصادية والسياسية، لذا أنشئت مجموعة هيئات لخدمة التوجه الجديد التي منها:

1) المجلس الأعلى للمستعمرات 1883.
2) كتابة الدولة للمستعمرات والتي ستتحول إلى وزارة كاملة السيادة سنة 1894.
3) المدرسة الاستعمارية 1889، والتي تعمل على تخريج الموظفين المؤهلين لتسيير المستعمرات.

[1]– عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960**، ترجمة جوزيف عبد الله، طبعة 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع 1983، لبنان، ص67.

4) أكاديمية العلوم الاستعمارية 1922 التي يعتبرها المؤرخون مركز صنع القرار لتسطير السياسات الاستعمارية.[1]

وأمام هذا التوجه الاستعماري الجديد والذي صاحب قيام الجمهورية الثالثة وبروز مرتكزات فكرية وإيديولوجية للمدرسة الفرنسية ونظرتها إلى الثقافات غير الأوروبية لكونها بدأت تتأقلم مع فلسفة القرن التي أعلن عنها « أوغيست كونت » Auguste Comte في كتابه «نظام السياسة الوضعية» (Système de Politique Positive) والتي مفادها أن البشرية تعيش الآن مرحلتها الثالثة المتمثلة في التاريخ الوضعي (العلمي) (L'Etat Positif) وهي المرحلة التي لا يحتاج فيها الإنسان إلى أي من الاعتقادات الدينية ولا إلى عالم الغيبيات لكونه امتلك أدوات علمية جديدة مكنته من إدراك الواقع ومعرفة المجهول[2]، انتشرت الأفكار الوضعية العقلانية في فرنسا منذ سقوط الإمبراطورية الثانية عام 1870، مما أسس لصراع حاد بين جمهوريين يعتمدون على عقائد جمهورية ديمقراطية، ورجعيين من النظام القديم يعتمدون الأفكار اللاهوتية تدعمها الكنيسة ؛ ورغم التردي الذي شهدته المرحلة، فقد عمل الوضعيون (العقلانيون) على التخلص من كل أشكال النظام القديم وذلك بترسيخ الآليات الديمقراطية الانتخابية وبعث الحياة البرلمانية والنيابية[3].

وفي خضم هذا الصراع ولدت المدرسة الابتدائية التي جُلب إليها أبناء المدينة والريف، لأول مرة في مشروع يعطي المباديء الأولى للتعليم العام لكل المواطنين وللجنسين على أسس علمانية خالصة وخارج كل الاعتبارات الدينية والعرقية والثقافية[4].

---

[1] – فريد حاجي: المرجع السابق، ص 260/259.

[2] – Georges Duby: H**istoire de la France, de 1952 à nos jours**, Larousse, Paris, 1987, p.158.

[3] –Claude Nicole: **L'Idée Républicaine en France (1798-1824)**, Collet Guinard, Paris, 1994, p. 189.

[4] – Georges Duby: Op.cit., p. 137.

وفي عمق هذه التحولات السياسية والفكرية استطاع «جول فيري» Jules Ferry أن يحصل على تشريعات من الحكومة لنظام مدرسي جديد فأصبح التعليم لائكيا منذ 1880، ومجانيا منذ 1881، وإجباريا منذ 1882.

أما في الجزائر فقد كان الانتقال حتميا، وتأكيدا على انتصار المباديء الجمهورية والقيم الإنسانية وفق المنظور الفرنسي الجديد، فقد صاحبت قيام الجمهورية الثالثة حزمة من الشعارات والمفاهيم الجديدة تتناسب والتوجه المدني للدولة، فرفع شعار «المهمة التمدينية للجمهورية» في مستعمراتها، وهو ما أكده روزي « Rozet » بقوله: « إنه من مصلحتنا أن لا نسد منافذ التعليم والحضارة في وجه آلاف الأطفال الذين يتزايدون بسرعة وقد يتحولون إلى جماعات راكدة وجاهلة تستجيب لأية إثارة داخلية أو خارجية بفعل الجهل أو الأحكام المسبقة .....» إلى أن يقول « إن التعليم وحده كفيل بتقريبهم منا وإن أسمى واجبات فرنسا قبل الأمم الأخرى أن تتصدر صحوة المسلمين»[1].

كما جاء في جريدة الأخبار ما نصه « لم الاقتصار على القبائل والاهتمام بهذه المنطقة فقط؟ أليس للبلد بأكمله نفس الحاجيات؟ إننا نقول يجب العمل على كل نقطة وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا بدءاً من المدينة».

وفي ظل هذه التحولات في السياسة والأفكار والفلسفات جاءت إصلاحات جول فيري للمدرسة الفرنسية عموما، والتي انعكست على التعليم في الجزائر.

[1] – فريد حاجي: **المرجع السابق**، ص 266.

3.1.2. إصلاحات جول فيري[1]

يعتبر مرسوم 13 فيفري 1883 القاعدة القانونية الحقيقية المؤسسة للتعليم في الجزائر إذ، وبالإجماع، يتفق المؤرخون على أن كل التجارب السابقة انهارت ولم تؤسس لمدرسة حقيقية بما في ذلك تجارب العهد الإمبراطوري التي انهارت واندثرت أمام رفض الأهالي تعليم أبنائهم عند «الكفار» أو أمام رفض الكولون تعليم أبناء الأهالي خوفا على مستقبلهم في الجزائر، وهو ما أسس لرؤية جديدة ومختلفة ظهرت جليا في المرسوم السابق ذكره الذي من أهم مواده:

المواد المتعلقة بتعليم الأهالي:

1- المواد من 01 إلى 04 تنص على إنشاء مدارس مجانية للأطفال من أبناء الأهالي والأوروبيين وتؤسس لتعليم موحد.
2- المادة 31 تنص على إصدار شهادة الدراسات الأهلية.
3- المادة 35 تنص على علمانية التعليم والتركيز على الحرية الفكرية والدينية للأطفال.
4- المادة 37 إصدار كتب خاصة بأبناء الأهالي.
5- المواد من 38 إلى 41: تحدد البلديات المعنية بالمدارس الابتدائية وهي البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة.

بالنظر إلى ما سبق، نلاحظ أن الفترة الممتدة من 1883 إلى نهاية 1892 شهدت تقنينا وتنظيما محكما للتعليم ووضعت بهذا نهاية لكل المحاولات المرتجلة السابقة التي لم تحمل رؤى مستقبلية لتعليم الأهالي ولا برامج تعنى بالخصوصيات الجزائرية، ولا مناهج تراعي التفاوت التعليمي بين أبناء الأهالي وأبناء المعمرين.

[1]- جول فيري: سياسي فرنسي، 1832- 1893، من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية، من تبنى نظرية عنصرية مفادها أن الأجناس السامية يجب أن تمارس الوصاية على الشعوب البدائية، له إنجازات تربوية أهمها إلزامية، مجانية وعلمانية التعليم.

المناهج الدراسية والمحتويات المعرفية التي تضمنها مرسوم 13 فيفري 1883:

اختلفت رؤية كل نظام سياسي في فرنسا لأهداف التعليم ؛ فبالنسبة للنظام الملكي يهدف التعليم إلى حفظ كرامة فرنسا، والدفاع عن موروثها الديني الكاثوليكي، بينما جاءت رؤية الجمهورية مختلفة نظرا للتحولات الفكرية والسياسية فأصبحت تبحث عن السمعة والشرف لطغيان الروح القومية على أوروبا في النصف الثاني من القرن 19 [1]، لذا فان المفاهيم تغيرت ومنها مفهوم المنهج حيث يعرف على أنه:

«الخبرات التربوية التي توفرها المدرسة للتلاميذ في الداخل والخارج لتحسين النمو في مختلف الجوانب العقلية والثقافية، الدينية، الاجتماعية، البدنية، النفسية مما ينعكس على سلوكياتهم وتفاعلهم الإيجابي مع المجتمع.» [2]

لذا عملت الجهات الرسمية على أن يكون البرنامج التعليمي الذي تقرر إدراجه في المدارس الجزائرية مطابقا للبرنامج المطبق في فرنسا وهو ما أقره المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 1887/04/19وفق البرامج التالية:

أ) القراءة: مع الشرح والتوضيح للكلمات بالفرنسية وتجنب العربية أو الأمازيغية إلا عند الحاجة.

ب)تعليم الفرنسية: وذلك باستعمال أدوات كثيرة مثل القصة، الإملاء والمحادثة للوصول إلى الهدف الأول من المدرسة الفرنسية والمتمثل في تعلم اللغة الفرنسية، لذا نجد (F. Bouisson) [3] يقول: « لما يتعلم الأهالي لغتنا يصبحون شبه فرنسيين، فالتعليم يجب أن ينتشر في أوساط السكان المسلمين باللغة الفرنسية التي تعد وسيلة لتوصيل

---

1 – Gaston Guedj Eliaou : **L'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonie. 1832-1962**, Ed. des Ecrivains, Paris 2000, p.22 et suivante.

2 – Dictionnaire actuel de l'éducation, Ronald Legendre, Larousse, 1988.

3 – رئيس غرفة النواب 1927-1936.

الأفكار».[1] ويقول فيري: « يكفي أن تتحكم في الطفل الجزائري المسلم حتى سن الرابعة عشر، على أن تركز على اللغة الفرنسية، التي من خلالها يكتشف الأطفال المسلمون حضارتنا و قيمنا ».

ج) التاريخ: وفيه تم الاقتصار على تاريخ فرنسا والحملات الرومانية والوندالية على الجزائر وإفريقيا، والتركيز على الشخصيات الفرنسية مع التأكيد على المقاربة الفرنسية بأن الوجود الفرنسي هو تكريس للتسامح ونبذ العنف القديم الذي خلّفته الحروب الصليبية والوقوف على أمجاد الشخصيات الفرنسية الفكرية والدينية والعسكرية والتركيز على الرؤية الفرنسية التي تختصر تاريخ الجزائريين فيما يتم تداوله داخل الدوائر الفرنسية السياسية والثقافية في العبارة الشهيرة: nos ancêtres les gaulois.

د) الجغرافية: جغرافية فرنسا هي الأساس مع التركيز على أنهارها، مدنها، تضاريسها، مناخها إلخ ... أما الجزائر فتم الاقتصار على مفاهيم بسيطة لا تربط الأطفال بمحيطهم حيث يربى الطفل على الولاء للوطن الأم.

هـ) الحساب: عدم التطرق إلى الجوانب النظرية والاقتصار على العمليات البسيطة دون القسمة!!.

و) التعليم المدني: دراسة معمقة للتنظيم الإداري والسياسي لفرنسا، وتجنب الخوض في كل ما يمت للجزائر بصلة.

على العموم فالبرنامج لم يركز لا على جغرافية البلد ولا تاريخه، بل استغلت هاتان المادتان على الخصوص لخدمة الأغراض الاستعمارية، فلا حدود مرسومة للبلد ولا حديث عن التاريخ الإسلامي وانتصارات الأمة ونجاحاتها العلمية والثقافية والعسكرية وغيرها (إلى حد محاولة ترسيخ فكرة « **Nos ancêtres les gaulois**» لدى أبناء الأهالي، وهي القضايا التي تغرس

[1] – Hubert Desvages : **La Scolarisation des Musulmans en Algérie 1882-1962 dans l'Enseignement Primaire Public Français**, Etude statistique, Cahiers de la Méditerranée, N° 14, p.117.

في نفوس الناشئة الاعتزاز والارتباط بالوطن، لذا كان التعليم سلاحا ينبغي توجيهه لضرب الوعي الوطني والديني والقومي لدى الأهالي والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يسهم في تجمعهم حول الجنسية الجزائرية.[1]

وفي المقابل عمل المعمرون على فرض وجهة نظرهم تجاه تعليم الأهالي وذلك بإدخال تعديلات على برنامج التعليم الابتدائي النظري والتركيز على المقاربة الاستعمارية المتمثلة في التعليم المهني، وهو ما تأكد بعد ما أعطى «جونار»[2] الأولوية لإنشاء مدارس للتعليم المهني فتم فتح ثلاث مدارس لصناعة الزرابي في كل من فرندة، مستغانم، تافِلاس وهذا عام 1903، ومدرستين للبناء في أقبو وعين الحمام عام 1904، وبهذا تأكد خضوعه لضغوطات المعمرين وهو ما أقره المجلس النيابي في دورته المنعقدة بتاريخ 1896/03/17 بإدخال التعديلات على البرنامج التعليمي النظري.

إن تاريخ التعليم في الجزائر وخصوصا من 1892 إلى 1908 لم يكن إلا صراعا مستمرا بين المعمرين وبعض المتحمسين لتعليم الأهالي[3]، وظل الصراع سجالا بين الطرفين، وبعد العودة القوية لأنصار المدرسة الفرنسية تم إصدار مرسوم 1914/07/15[4] والذي ينص على عودة التعليم الابتدائي إجباريا لكل أبناء الأهالي وفي جميع البلديات، بعد ما تمكن الكولون من إلغاء إجبارية التعليم سابقا، والتي استفادت منها بعض الفئات من أبناء الأهالي.

يعتبر مرسوم 1914/07/15 بمثابة قانون جديد للتعليم في الجزائر، فقد نظم التعليم الابتدائي العمومي والخاص ونظم الأجور، وكل ما يتعلق بالمدرسة ولو على المستوى النظري، حيث

---

1 – Ch. R. Ageron, Op.cit., p.550.

2 – القائم بأعمال الحاكم العام في الفترات التالية: من 1900/10/03 إلى 1901/06/18، ثم من 1903/05/05 إلى 1911/05/22، وأخيرا: من 1918/11/24 إلى 1919/08/29.

3 – حتى وإن اختلفت الوسائل والرؤى فالهدف يبقى مشتركا وهو تغييب المجتمع عن تاريخه، فالمعمرون يريدون التجهيل والمتحمسون أمثال جون مير وفيري وغيرهما يرغبون في مجتمع جزائري مدمج في المنظومة الفرنسية.

4– فريد حاجي، المرجع السابق، ص 268.

جاء في ديباجة المشروع السابق الذكر (بإمكاننا أن نؤكد بقوة أن مهمة التعليم العمومي للأهالي هي مسالة سيادة، ومصلحة وطنية عليا).

3.1.3. تقييم التجربة ما لها وما عليها

على الرغم من الشعارات التي رفعت والأهداف التي رسمها كل من لوبورجوا (Lebourgeois) وماسكاري (Mascari)، اللذين قدما تقريرا مفصلا بعد التحقيقات الميدانية الرسمية والتي بموجبها وضعت الخطوط العريضة لمرسوم 1883، إلا أن هذا المرسوم شابته عيوب كثيرة، ولم يطبق حرفيا كما رغب جول فيري، وبعد هذا نتساءل وبموضوعية عن أسباب عدم تطبيق هذا المرسوم؟ وماذا حقق على أرض الواقع؟

إن المتتبع يلاحظ أن هذا المرسوم أقر تعليم العربية إلى جانب الفرنسية في البلديات المختلطة لكن في حقيقة الأمر كان الإهمال التام لهذا المرسوم، فقد أجبرت الإدارة المتعلمين على عدم التحدث بالعربية ولو خارج فصول الدراسة[1]، كما أن القانون نص في مواده على تعليم موحد بين الجزائريين والمعمرين، لكن الواقع غير ذلك إذ تأسست مدارس وفق المواصفات الفرنسية للمعمرين ؛ أما بالنسبة للأهالي فإن البلديات، والتي يلزمها القانون بالإنشاء، تقاعست عن تنفيذ بنود المرسوم فضلا على أن التمييز بين الأهالي والمعمرين وصل إلى حد استحداث شهادة خاصة بالدراسة الأهلية.

ولعل الأرقام الرسمية الفرنسية توضح مدى فشل التجربة التعليمية وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

---

1 – Gustave Benoist: **de l'Instruction et de l'Education des Indigènes dans la province de Constantine,** hachette, Paris, 1886, p.121.

السنة	عدد التلاميذ	السنة	عدد التلاميذ
1882	3127	1887	9064
1883	4095	1888	10638
1884	4821	1889	10631
1885	5695	1890	10206
1886	7341		

الجدول 4: تمدرس أبناء الأهالي في المدارس الفرنسية من 1882 إلى 1890.

المصدر: عبد القادر حلوش، ص 146.

علما أن مجموعة المؤهلين للدراسة ما بين 06 إلى 13 سنة كان 400 000 تلميذا، أما بالنسبة للمدارس فإن الإحصاءات الرسمية تظهر أرقاما زهيدة مقارنة بتلك التي كان فيري يطمح إلى تحقيقها[1]. والجدول التالي يوضح هزالة الأرقام والتي أوردها جون مير (Jeanmaire)[2] مدير أكاديمية الجزائر (1887).

المقاطعات	مدارس وأقسام				المعلمون					
	مدارس رئيسة	مدارس تأهيلية	مدارس تحضيرية	أقسام ملحقة	مدراء فرنسيون	مساعدون فرنسيون	مساعدات فرنسيات	مساعدون جزائريون	ممرنون جزائريون	زوجات المدرسين
العاصمة	1	20	18	12	20	9	3	2	3	6
قسنطينة	2	4	27	9	16	2	2	--	36	1
وهران	--	9	3	13	9	7	--	2	22	--
المجموع	3	43	48	34	45	18	5	4	104	7
	94			34	183					

الجدول 5: جدول إحصائي لعدد المدارس والمدرسين والطاقم الإداري بعد إصلاحات جول فيري.

المصدر: **Rapport sur la situation de l'enseignement en Algérie – 1887-1888, p.73 et suite.**

[1]–Louis Vignon: **La France dans l'Afrique du Nord (l'Algérie et la Tunisie), G**uillaumin, Paris, 1887, p.274.

[2] – Charles Jeanmaire : **Rapport sur la situation de l'enseignement en Algérie – 1887-1888**, paru dans la Revue Pédagogique, N° 08, Février 1892 p.67.

ومما يوضح بطء تطور تمدرس أبناء الأهالي وقلة الهياكل التعليمية، في نهاية القرن 19، ما ورد في الوثائق الرسمية الفرنسية[1]:

السنة	عدد المدارس	عدد الأقسام	عدد التلاميذ
1892	124	218	12263
1893	138	244	13439
1894	163	273	16794
1895	178	353	20264
1896	182	360	21022
1897	187	392	22462
1898	199	412	23823
1899	221	447	24128
1900	221	460	24565
1901	228	474	25284
1902	235	448	25921
1903	242	504	27448
1904	242	516	28431
1906	256	539	31391
1907	272	575	32517

الجدول 6: تطور الهياكل التعليمية وعدد التلاميذ.

المصدر: Rapport sur la situation de l'enseignement en Algérie, 1887-1888, p.73 et suite.

وأما الجدول الموالي، فنعرض فيه المقارنة بين أبناء الأهالي في سن التمدرس وما يقابله من أبناء الأوروبيين[2].

الجنس	في سن الدراسة	المتعلمون	النسب
الأوروبيون	93531	78530	%84
الجزائريون	633190	24565	% 8،3

الجدول 7: مقارنة نسب تمدرس أبناء الأهالي وأبناء الأوروبيين.

المصدر: عبد القادر حلوش، ص 167.

[1] – **Documents Algériens**, « série politique 1947 », p.30.

[2] – عبد القادر حلوش، المصدر السابق، ص 168.

3.2. التعليم الفرنسي من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

لقد ارتفع عدد المتمدرسين من 33 ألف عام 1907إلى47 ألف[1] عام 1913 وهي الزيادة التي لم تلب الحاجيات المتزايدة لدى الأهالي، ولم تبلغ الأهداف المسطرة من قبل إدارة «جونار» التي سطرت فتح 300 مدرسة ملحقة (auxiliaires) لم ينجز منها إلا 160[2] من 1908إلى1914، كما أن الأرقام تشير إلى أن عدد المتمدرسين سنة 1930 لم يتجاوز 1000/114 بالنسبة للذكور، و1000/14 للإناث، ارتفع هذا العدد إلى117 ألف سنة 1948، وفي المقابل لم يعرف التعليم الثانوي في ذات الفترة أي تطور، فلم يتجاوز العدد 1000/14 للإناث، وهذا على الرغم من أن الجزائريين أصبحوا أكثر إقبالا على المدارس الفرنسية عكس ما كانوا عليه في القرن 19 وهو ما يؤكده كثير من المتخصصين[3]، ومرد هذا لأسباب كثيرة منها المشاركة في الحرب العالمية الأولى، وكذا فتح باب الهجرة واسعا إلى فرنسا، وبالرغم من ذلك ظلت الأعداد قليلة بالمقارنة بعدد الأطفال في سن الدراسة، وبهذا استمر الوضع على ما كان عليه حتى قيام الجمهورية الرابعة في 13 أكتوبر 1946.

ويبقى التساؤل مطروحا بعد أكثر من قرن: ماذا حققت المدرسة الاستعمارية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؟

إن أول إحصاء قامت به السلطات الاستعمارية عام 1946 خلص إلى نتائج كارثية بكل المقاييس، فمن أصل 100 طفل يبلغ سن التمدرس نجد 09% متمدرسين ويحسنون الكتابة

---

[1] – الارتفاع نسبي بالمقارنة مع ما سبق، لكن إذا ما قورنت بعدد المؤهلين للدراسة، نجد أن النسبة لا تتجاوز 08 %.

[2] – Hubert Desvages: Op.cit., p.55 et 72.

[3] – J. Morel : **l'Ecole et la Formation des Elites en Algérie, 1919-1939**, mémoire de Maîtrise, présenté à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Aix-en-Provence- 1968- p.35.

والقراءة فقط، ولم تبلغ النسبة 02 % عند أقرانهم من البنات، وأما في عام 1948، فإن من أصل 1000 تلميذ 55 فقط يحسنون القراءة والكتابة، بعد ما كان 1000/14، والرقم أضعف بالنسبة للإناث[1]، إذ 1000/04 فقط من البنات يحسن القراءة والكتابة [2].

وأمام هذه الوضعية الكارثية صدر مرسوم مارس 1949 الذي نادى بدمج تعليم الأوروبيين وتعليم الأهالي، والذي أنهى التعليم الخاص ورفع من عدد المتمدرسين من 000 108 عام 1944إلى306000 عام 1954[3] من أصل 02 مليون مؤهلين للدراسة وحوالي500 81 فتاة في سن الدراسة، أي 1000/251 للذكور و1000/82 للإناث.

أما التعليم العالي فلم يسجل في الجامعة إلا 481 طالبا فقط، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الارتفاع النسبي لأعداد المتمدرسين لا يجب أن ينسينا قلة تكوين الإطارات من جهة، وغياب رؤية واضحة من جهة أخرى[4].

وفي المقابل وأمام إصرار الحركة الوطنية وارتفاع أصوات بعض الآراء الحرة وتزايد نشاط خريجي المدارس الفرنسية تم الضغط على الإدارة الاستعمارية، التي رسمت تطلعات للآفاق البعيدة، إذ اقترحت بناء 400 قسم سنويا في غضون 20 سنة لاستقبال 000 50 تلميذ سنويا وهذا ما يؤهل لاستقبال مليون متمدرس من 1945 إلى 1965 كما رصدت لذلك اعتمادات مالية هامة[5].

---

1 – Résultats statistiques du dénombrement de la population effectué le 31/10/1949, Vol 3 « Population Musulmane », p. 19.

2 – Résultats statistiques du dénombrement de population effectué le 31/10/1948, Volume IV, « Population Musulmane », p. 39 et suivante.

3– وضعت آفاق تسجيل حوالي 255 طفل في غضون 10 سنوات.

4 – Hubert Desvages: Op.cit., p. 63.

5 – Claude Collot: Une **fausse Réforme de l'Assemblée Financière de l'Algérie**, Septembre 1945-Janvier 1949, Revue Algérienne N°01, 1968, p. 104.

وعلى الرغم من كل ما كتب الفرنسيون إلا أن الواقع يثبت أن 91% من الذكور لا يحسنون القراءة والكتابة، بينما 98% من البنات يعانين من أمية تامة، وذلك لمن فاقت أعمارهم الست سنوات وهو ما تؤكده الأرقام التي أعطتها « l'Œuvre Française » التي تؤكد أن 1000/55 فقط يقرؤون ويكتبون بينما لم تتجاوز النسبة 1000/10 بالنسبة للإناث[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية لم تراع الزيادة الطبيعية للسكان أثناء وضع الخطط، فقد تم إحصاء أكثر من 1,7 مليون طفل في سن التمدرس، إذ في حدود العشرين سنة القادمة أي إلى غاية 1965، فإن عدد الأطفال سوف يتضاعف إلى 2,8 مليون طفل بحساب الزيادة التي يعرفها المجتمع الجزائري، وما يلاحظ أيضا تناقص الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم أبناء الأهالي، فحسب الوثائق الرسمية الصادرة عن مكتب الحاكم العام، فإن ما رصد من ميزانية للتعليم قد تراجع وبشكل بارز من 960 مليون فرنك إلى860 مليون فرنك عام 1948، في الوقت الذي ارتفعت الاعتمادات المخصصة للأوروبيين من 300 مليون فرنك إلى510 مليون فرنك في نفس السنة[2].

3.3. التعليم الفرنسي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1962:

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم وإصدار ترسانة من التشريعات خلال القرن التاسع عشر وعلى مدار القرن العشرين، إلا أن نسبة تمدرس أبناء الأهالي ظلت ضعيفة طيلة 132 سنة عمر الاستعمار في الجزائر، وذلك إذا ما قارنا تمدرس أبناء الأهالي مع نسب الأطفال في سن الدراسة أو بالمقارنة مع أقرانهم من أبناء المعمرين وهو ما يؤكده الجدول التالي[3]:

[1] – إحصاء رسمي في 1948/10/31، جزء 3 «المجتمع المسلم»، ص 39 وما بعدها.

[2] – Claude Collot : Op.cit., p.171.

[3]– Hubert Desvages: **Op.cit.**, p. 62.

المقاطعة	الجنس	الفرنسية	الفرنسية والعربية	العربية	المجموع	التعداد لأكثر من 60 سنة	نسب من يحسنون القراءة والكتابة
الجزائر	ذ	588707	17242	25967	101915	967198	%11
	إ	13492	4413	6110	24015	963352	%2.5
وهران	ذ	24311	11990	23806	60107	665288	%09
	إ	9659	2674	5491	17824	642022	%2.8
قسنطينة	ذ	34093	21341	45894	101328	1223039	%08
	إ	9304	3733	8778	21815	1168479	%1.9
الجنوب	ذ	2898	6479	22952	32329	316476	%10
	إ	609	382	1366	2357	318799	%0.7
المجموع	ذ	120008	57052	118619	259679	3172001	%09
	إ	33064	11202	21745	66011	30926652	%2.1

الجدول 8: نسب المتعلمين من الجنسين من أبناء الأهالي بعد الحرب العالمية الثانية.

المصدر: La scolarisation des musulmans en Algérie 1882-1962 dans l'enseignement primaire public français, p. 62.

وبقراءة متأنية نلاحظ الضعف البيِّن للتمدرس بين أبناء الأهالي في مختلف مناطق الوطن، و من الجنسين وإن كانت الإناث أسوأ حالا من الذكور، وهو ما انعكس سلبا على المجتمع الجزائري الذي عرف شحا كبيرا في عدد الإطارات الجامعية وفي مختلف التخصصات، فلا إجراءات 27 نوفمبر 1949 ولا غيرها استطاعت أن تحسن من الواقع التعليمي المتردي، فمن أصل 6500 قسما لم يخصص لأبناء الأهالي إلا ألف قسم استقطبت 108 ألف تلميذا فقط سنة 1946.

وهذا ما جعل الرقم بعيدا عن تطلعات وآمال الجزائريين في التخلص من شبح الجهل والأمية، فكل المحاولات فشلت في إرساء تعليم أوربي في الجزائر يراعي المقاييس الفرنسية والدولية وذلك رغم التغيرات المستمرة للتسميات، فكل ما حدث هو عملية تزيين وتجميل صورة المستعمر وإظهاره بمظهر ناشر العلم والمعرفة، فالتعليم الأهلي تحول إلى تعليم فرنسي

للمسلمين، وما لبثت التسمية الجديدة أن تغيرت هي أيضا للتعليم الفرنسي من النمط «أ» (A) يخص المعمرين، وتعليم الفرنسيين المسلمين (الأهالي) ويحمل إشارة «ب» (B).

إن المتتبع يلاحظ أن لا شيء تغير اللهم إلا التسميات أما المحتوى فقد ظل راكدا ركود المجتمع الذي يعاني من الاحتلال، وأمام هذا الوضع عملت بعض الأطراف الجزائرية والأوروبية ذات التوجه الاندماجي إلى الدعوة إلى دمج التعليمين (AB)، وهو المطلب الذي رافع من أجله الأستاذ محند لاشاني[1] بدعم من نقابة المعلمين الفرنسيين وبذلك حصل على موافقة المجلس الوطني الفرنسي للدمج بتاريخ 21 ماي 1948[2]، وفي نفس السياق التاريخي الداعي إلى تحسين الأداء التعليمي صدر مرسوم 15 مارس 1949 والذي نص على:

1-مطابقة التعليم الجزائري بنظيره في فرنسا.

2-إلغاء التعليم B.

3-تطبيق حجم ساعي مطابق للموجود في فرنسا.

4-اعتماد البرنامج الفرنسي حرفيا في الطور الابتدائي.

5-إنشاء مدارس لتعليم اللغة الفرنسية لتدارك الفوارق بين الفئتين A وB في المجال اللغوي

6-إدراج جغرافية وتاريخ شمال إفريقيا ضمن البرنامج.

وبهذا الإجراء أصبح هناك تطابق شبه تام للتعليم في الجزائر ونظيره في فرنسا، مع ضرورة احترام الخصوصيات المحلية للأهالي المسلمين التي يفرضها الواقع التاريخي والجغرافي والثقافي للأمة الجزائرية[*]، لذا لاقت هذه الإجراءات استحسانا من طرف المعلمين والمتعلمين على حد سواء، لما عانوه من تفرقة وسوء معاملة جعلتهم يشعرون بعقدة نقص تجاه الآخر الأوربي.

---

[1]- محند لاشاني: من مواليد 15 ماي 1897، توفي في 1985، خريج مدرسة المعلمين ببوزريعة، مناضل يساري، انخرط في SFIO وSNI، دافع عن تعميم التعليم وتوحيده.

[2]- نص الخطاب موجود في الجريدة الرسمية رقم 23 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1948.

[*] - النص لم يُشر إلى أمة جزائرية.

على الرغم من الإيجابيات التي حملتها هذه النصوص والمراسيم إلا أنها صادفت معيقات وحواجز منعت تطبيقها، ومن أبرز تلك المآخذ على هذه التشريعات الجديدة، عدم القدرة على إدماج اللغة العربية في الطور الابتدائي وهذا راجع بالأساس إلى انعدام الرغبة في خدمة اللغة العربية، وكذا ضعف التأطير العلمي والبيداغوجي، ضف إلى ذلك مشاكل أخرى مثل الاكتظاظ الكبير داخل حجرات الدراسة، والذي أعاق عملية الدمج التي رافع لأجلها أعضاء الحركة الوطنية، وكذا التفاوت البين في المستوى بين أبناء المعمرين وأبناء الأهالي.

لذا أجمع المختصون على أن مرسوم 1949 وما قبله من النصوص ظل أمنية جميلة[1] لم تطبق على أرض الواقع وهو ما انعكس سلبا على الجزائر فأدى إلى ضعف الإطارات في مختلف التخصصات، فلم تتجاوز نسبة تعليم الأهالي 18% عام 1954 والجامعة لم تستقطب في هذه السنة إلا 461 طالبا في مختلف التخصصات التي جاءت على النحو التالي:

أ- الحقوق 176 طالبا

ب- التخصصات التقنية والعلمية المختلفة 59 طالبا.

ج- الآداب واللغات 157 طالبا.

د- الطب والصيدلة 89 طالبا.

لم يكن حظ البنات من هذا العدد الهزيل كبيرا فلم يتجاوز 3 بنات في الحقوق ومثلهن في العلوم، و8 في الطب والصيدلة ومثلهن في الآداب واللغة.

وإذا ما قارنا بين أبناء الأهالي وأبناء المعمرين نجد انه لكل 15 أوربي في الجامعة مسلم واحد يقابله، مع العلم أن رواد جامعة الجزائر عام 1955 بلغ 5094 طالبا حسب تقرير مصالح

1 – Serge Jouin: **l'Ecole en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres sociaux éducatifs,** published, Paris p. 66.

مكتب الحاكم العام، وإضافة إلى ذلك فقد عرف التعليم في السنوات الأولى للثورة تراجعا واضحا مس جميع المستويات ومختلف أنماط التعليم كما يوضحه الجدول التالي[1]:

نمط التعليم	المسلمون			غير المسلمين		
	1954	1955	1956	1954	1955	1956
الثانوي والمتوسط قديم وحديث						
الطور الثاني	+ 14.3	+ 14.2	− 6.4	+ 5.0	+ 6.0	+ 2.9
الطور الأول	+ 9.3	+ 13.8	− 47.3	+ 7.8	+ 4.2	+ 5.0
التعليم الفرنسي الإسلامي	+ 14.7	+ 16.8	− 80.4	/	/	/
التعليم التقني من الدرجة الثانية	+ 22.6	+ 1.8	− 32.7	+ 7.7	+ 10.2	+ 0.6
التعليم المهني	+ 16.5	+ 2.6	−29.1	+ 11.2	+ 3.8	+ 3.4
CCEG	+ 13.0	+ 11.0	+ 7.8	+ 12.3	−1.8	+ 5.1

الجدول 9: تراجع أعداد المتعلمين في بدايات الثورة.

المصدر: Laurent Capdecomme, in Algérianiste, N°79, Septembre 1997.

لقد كانت تداعيات السنوات الأولى جد مؤثرة على التعليم مما أدى إلى التراجع الذي أشار إليه «لوران كاب ديكوم» Laurent Capdecomme[2] في الجدول السابق بالإضافة إلى إضراب عام 1956 الذي دعا إليه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وهو ما أكد على درجة الوعي السياسي والارتباط الوثيق بالوطن، الذي سعت المدرسة الفرنسية إلى اقتلاعه منذ البدايات الأولى للتعليم الفرنسي في الجزائر.

1 – Laurent Capdecomme, in Algérianiste, N°79, Septembre 1979, p 01

2 – لوران كاب ديكوم، مدير أكاديمية الجزائر من ماي 1956 إلى جويلية 1960.

3.3.1. التعليم الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة[1]

أعلن ديغول[2] في 3 أكتوبر 1958 من مدينة قسنطينة على مشروع خماسي 1958-1963 طرح فيه مجموعة إصلاحات منها التربوية ومما جاء في تصريحه: « أنه في غضون 5 سنوات سيلتحق بمقاعد الدراسة ثلثا الشباب من الذكور والإناث على حد سواء، وبعد ثلاث سنوات أخرى سيعمم التعليم على كل الشباب الجزائري».

إن التجارب السابقة عجزت عن تعميم التعليم الابتدائي على الخصوص باعتبار أنه أول دعائم مراحل التعليم اللاحقة، على الرغم من لجوء الإدارة الاستعمارية إلى الاستنجاد بمدرسين من السلك العسكري، خلال الموسم الدراسي 1957-1958 والذين عكفوا على تدريس أكثر من خمسة عشر ألف تلميذا[3]، مما جعل عدد المتمدرسين يرتفع في الطور الابتدائي بنحو ثلاثين ألف تلميذ خلال الموسم الدراسي 1958، كما أقدمت السلطات الفرنسية على افتتاح ستمائة قسم إضافي[4]، أما التعليم العالي فلم يعرف خلال نفس الموسم تطورا كبيرا عكس المستويات الأخرى، أما من حيث المعاهد المتخصصة فإن المرحلة قد عرفت تطورا ملحوظا بإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة نذكر منها:

- **معهد الدراسات النووية:** الذي حدد تاريخ افتتاحه بنهاية 1959، كما رصدت له ميزانية معتبرة من أجل تجهيزه بأحدث التكنولوجيات في المجال النووي.
- **معهد الآداب:** هو أيضا استفاد من منشآت جديدة في نهاية الموسم الدراسي 1958.

---

[1]- الجمهورية الخامسة خلفت الجمهورية الرابعة بتاريخ 04 أكتوبر 1958 بعد الموافقة على الدستور الجديد الذي صوت عليه 82 % من عموم الشعب الفرنسي في 28 سبتمبر 1958.

[2]- شارل ديغول: عسكري وسياسي فرنسي والرئيس رقم 18 في تاريخ فرنسا من جانفي 1959 إلى 28 أفريل 1969، مؤسس حكومة فرنسا الحرة، جاء إلى السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958. وجاءت معه الجمهورية الخامسة في تاريخ فرنسا.

[3] – **Documents Algériens**, série sociale : « Enseignement », Année 1957-1958.

[4] – Ibid.

غير أن مشكلا آخرا قد طفا على السطح ليزيد من تعقيد الوضع التعليمي، تمثل في نزيف حاد عرفته الإطارات التعليمية العليا على إثر عملية التحويلات خلال الموسم الدراسي 1958-1959، والتي يرجعها المتتبعون إلى تداعيات حرب التحرير مما أجبر السلطات الفرنسية على الاستنجاد بشباب فرنسي عديم التجربة لتغطية العجز.

3.3.1.1. أمرية رقم 759/58 بتاريخ 20 أوت 1958:[1]

جاءت تدعيما لقانون 27 نوفمبر 1944 والمتعلق بتعميم التعليم في الجزائر، ومرسوم 15 مارس 1949 الذي ينص على دمج التعليم في الجزائر وإنهاء الازدواجية في المدرسة وقد جاء في ثمان بنود نصت على:

- **المادة الأولى:** فتح 1800 منصبا للمعلمين وإنشاء 2025 مقرا جديدا لاستخدامها كأقسام، بالإضافة إلى سكنات المعلمين في غضون الثمان سنوات القادمة.
- **المادة الثانية:** مضاعفة المراكز الاجتماعية حسب الجدول الموالي وذلك في غضون الثمان سنوات القادمة.

59-58	60-59	61-60	62-61	63-62	64-63	65-64	66-65
30	30	60	60	120	120	120	120

الجدول 10: تطور أعداد المراكز الاجتماعية التربوية.

المصدر: Jouin, Serge : **l'Ecole en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres sociaux éducatifs, p.78.**

- **المادة الثالثة:** نصت على بناء ثانويات، ومتوسطات، ومدارس ابتدائية لاستقبال 4650 طالبا جديدا كل سنة في التعليم العام، و3500 طالبا جديدا في التعليم المهني.
- **المادة الرابعة:** افتتاح تخصصات جديدة في التعليم العالي لاستيعاب طلبة الثانويات بما يتناسب والمادة الثالثة أعلاه، على أن يصدر مرسوم آخر يحدد هذه التخصصات.

[1] – أنظر الملحق «أ»

- **المادة الخامسة:** تدعيم وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية للشباب وفق النمط التعليمي من الدرجة الأولى والثانية.
- **المادة السادسة:** إلغاء مرسوم 27 نوفمبر 1944.
- **المادة الثامنة:** إلزام كل السلطات العسكرية والمدنية بتنفيذ هذا القرار.

إن هذا المرسوم ما كان ليعرف أي إضافة، وكان سيصبح رقما إضافيا في ترسانة المشاريع التي أصدرتها السلطات الفرنسية لولا جهود مدير أكاديمية الجزائر لوران كاب ديكوم، فقد أشرف بنفسه على تنفيذ البرامج المتعلقة بزيادة أعداد الأقسام من طراز البنايات الجاهزة عبر كامل التراب الوطني وحرص على تطبيق القرار مما رفع من أعداد المتمدرسين وبأرقام معتبرة خصوصا الإناث منهم وهو ما يعبر عنه الجدول التالي[1]:

	البنات المسلمـــات			**الذكور المسلـمون**		
السنوات	1957	1959	نسبة الزيادة	1957	1959	نسبة الزيادة
التعليم الابتدائي	115215	233231	%102.5	230793	383243	%66.1
التعليم المتوسط	2683	5240	%95.5	8950	13576	%51.5
التعليم الثانوي	2032	4050	%99.3	4313	7249	%68.1

الجدول 11: تطور أعداد التلاميذ في الأطوار الثلاثة لسنوات 1957 إلى 1959.

المصدر: Jouin, Serge : **l'Ecole en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres sociaux éducatifs, p.68.**

إن الموسم الدراسي 1958-1959 وما تلاه حتى الاستقلال قد عرف حركية واسعة مست الهياكل التعليمية على الخصوص، فقد تم استلام مبكر للعديد من المؤسسات التعليمية؛ انعكس هذا إيجابا على أعداد المتمدرسين في الطورين الأول والثاني، كما تم افتتاح ثلاث ثانويات في كل من القبة (الجزائر العاصمة)، تلمسان والشلف[2].

1 – Serge Jouin, Op.cit., p. 69.

2 – **Documents Algériens**, série sociale : « Enseignement », Année 1958-1959.

أما التعليم التقني فقد كان يعاني من مشاكل جمة هي ذاتها التي يعانيها نظيره في فرنسا، متمثلة في قلة الإطارات، ضعف التجهيز وقلة الهياكل مما جعله لا يحقق أي تقدم، فقد ظلت أعداد الجزائريين ضعيفة جدا بالمقارنة بأمثالهم من الأوربيين.

وهكذا وعلى الرغم من كل ما بذل نجد أن نسبة التعليم عند نهاية سنة 1960 لم تتجاوز 26.5%[1] مقارنة بالجزائريين في سن التمدرس، وهو ما تؤكده الأرقام الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات التابعة لمصالح الحاكم العام، فلا إجراءات مرسوم 1944، ولا أمرية1958 استطاعت تحديث المدرسة الفرنسية، ولا بلوغ الأهداف المرسومة من قبل الإدارة الفرنسية، بل إن آخر سنتين من الاحتلال لم تشهدا أي تحسن في المجال التعليمي وذلك لعاملين رئيسين هما:

1- تضرر الهياكل التعليمية جراء حرب التحرير.
2- انعدام الأمن مما دفع العديد من المدرسين للعودة إلى فرنسا، لذا تم إغلاق مدارس كثيرة.

وأمام هذه الوضعية لا بد من العودة إلى التساؤل عن ماهية وأسباب هذا الفشل.

يجمع المؤرخون والمهتمون بالشأن التربوي في الجزائر أثناء الحقب الاستعمارية على أن أسباب الفشل عديدة ومعقدة ومتداخلة يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1- وقوف المعمرين موقف الرافض لكل أشكال التعليم المقدمة لأبناء الأهالي.
2- ارتفاع الزيادة الطبيعية للجزائريين مما أعاق تحقيق نسب تمدرس عالية.
3- موقف الأهالي المتسم بالحذر تجاه كل ما يصدر عن المستعمر.

ورغم كل ما سبق ذكره لا يجب إغفال تلك الجهود التي بذلت في أطار نشر التعليم من طرف المعلمين الفرنسيين الرافضين للسياسة الاستعمارية والمتعاطفين مع الشعب الجزائري،

[1] – Serge Jouin, Op.cit., p. 72.

وهو ما عبر عنه العديد من السياسيين والمثقفين الجزائريين مثل فرحات عباس ومحند لاشاني الذين صرحا:« إذا كان الوطن قد منحنا الهوية الجزائرية فإن المدرسة الفرنسية قد منحتنا القيم الإنسانية»[1].

وهو الموقف ذاته الذي عبر عنه أحمد بن بلة رئيس الجمهورية الجزائرية في 12 أكتوبر 1962لجريدةالعالم « عمل المعلمين الفرنسيين يجب أن يستمر لأنه عمل إنساني »

3.3.1.2. المراكز الاجتماعية والتربوية أهدافها، إدارتها ونهايتها المأسوية (les centres sociaux éducatifs):

إن الواقع العام للجزائر قد عرف تدهورا كبيرا، وذلك في جميع المجالات سواء أكانت اقتصادية أو سياسية، اجتماعية أو تعليمية، فثلثا المجتمع يعاني المجاعة،[2] وأكثر من ثمانين في المائة من الأمية، فنحن أمام مجتمع يعاني شحا في التخصصات العلمية التي يمكنها تقديم الإضافة ورفع الغبن عن الجزائريين، فلا نجد أكثر من طبيب واحد لكل 5000 جزائري وصيدلي واحد لكل 15000 مواطن، في الوقت الذي يخدم ألف فرنسي طبيب واحد وصيدلي لكل ألفي مواطن أوروبي، وهي أرقام مطابقة للمواصفات الدولية، أما تعليميا فقد أشار «كاب ديكوم» إلى أن المدرسة الجزائرية تعرف تقهقرا في عدد الإطارات التعليمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد مفتشا جزائريا واحدا للطور الابتدائي مقابل خمسين مفتشا فرنسيا، إلى جانب الأقسام المكتظة حيث يصل عدد التلاميذ من أبناء الأهالي إلى55 تلميذ في القسم في الوقت الذي لا تتعدى أقسام أبناء المعمرين 28 تلميذا كحد أقصى.

---

1 –Serge Jouin, Op.cit., p. 72.

2 – Serge Jouin : « **Max Marchand, 1911-1962, de la France à l'Algérie, Biographie d'un Enseignant** », Thèse de Doctorat, N.R.T, Lille, p. 59.

لذا فمن الواجب معرفة السياق التاريخي لظهور هذه المؤسسات لإدراك خلفيات نشأتها و تحديد أهدافها، فاحتلال الجزائر الذي قارب 127 سنة (إلى غاية 1955)، أفرز وضعا متردیا مس جميع المجالات بدءا من واقع سياسي مضطرب إلى وضع اجتماعي واقتصادي مزر إلى تعليم مهترئ ومتراجع حسب ما يشير إليه الجدول التالي[1]:

	المسلمـــــــون			غير المسلميـــــــن		
السنوات	1954	1955	1956	1954	1955	1956
نمط التعليم						
الطور الثاني	%14.3	%14.2	%61.4-	%05	%06	%2.9
الطور الأول	%9.3	%13.8	%47.3-	%7.86	%4.2	%5-
التعليم الفرنسي الإسلامي	%14.7	%16.8	%80.4-	-	-	-
التعليم التقني من الدرجة الثانية	%22.6	%1.8	%32.7-	%7.7	%10.2	%0.6
التعليم المهني	%16.5	%2.6	%29.1-	%11.2	%3.8	%3.4
CCEG	%13	%11	%7.8	%12.3	%1.8-	%5.1

الجدول 12: تطور نسب تمدرس أبناء الأهالي بعد اندلاع الثورة

المصدر: Serge Jouin: **l'Ecole en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres sociaux éducatifs.**

وأمام هذا الوضع الذي يرفض فيه الأوروبيون كل أشكال الإصلاح التي من شأنها تقديم خدمات للأهالي والذين يعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، الموجودين فقط لخدمة الأوروبيين وهي الروح التي غرسها الاستعمار منذ بداياته ؛ وبالعودة إلى الأرقام الرسمية الفرنسية نجد أن 80% من الجزائريين يقطنون الريف مقابل 80% من الأوروبيين يحتكرون المدينة وكل منشآتها السياسية والاقتصادية، فالأول يمتلك القوة العددية والثاني أدوات الحكم والسلطة وبينهما عداوة كبرت مع سنوات الاحتلال، وعليه فحتى وإن التقت المصالح أو

[1] – Laurent Capdecomme, Op.cit., p 02.

تقاطعت بين الحين والآخر فإن الوضع مؤهل للانفجار وهو ما عبر عنه ماكس مارشون Max Marchand[1] بقوله: « لم تهن كرامة إنسان كما أهينت في الجزائر وهذا في جميع المجالات والميادين دينيا واجتماعيا وثقافيا .... أيها الرفقاء إن الوضع قابل للانفجار»

من هنا كانت فكرة إنشاء هذه المراكز الاجتماعية، والتي لم تكن جديدة عن المجتمع الأوروبي والفرنسي، فقد افتتح أول هذه المراكز في إنجلترا عام 1894، وأما في فرنسا فكان أول مركز بها بباريس عام 1896، ومن ثمة تم نقل التجربة إلى الجزائر في عهد الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال[2] وذلك باقتراح من عالمة الأجناس «L'Ethnologue» جارمان تيون[3] (Germaine Tillion). مع العلم أن هناك تجربة في هذا المجال قد سبقت خلال سنة 1950 بإنشاء مركزين في العاصمة[4].

وهكذا تم إصدار مرسوم 27 أكتوبر 1955 الذي ينص على إنشاء هذه المؤسسات، والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 04 نوفمبر 1955 وقد أضيفت له مهمة تحضير الأطفال للتمدرس بموجب أمرية20 أوت 1958 الصادرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 أوت 1958.

أهداف المراكز الاجتماعية:

1-تقديم معارف قاعدية للأميين ذكورا وإناثا (القراءة والكتابة والحساب).

2-تحسين المستوى المعيشي (المسكن، الوظيفة ...)

3-بعث روح التفوق والرغبة في تحسين المستوى لرواده.

---

[1] – ماكس مارشون، مدير المراكز الاجتماعية والتربوية، اغتالته منظمة الجيش السري (OAS) في 15 مارس 1962 مع خمسة من النشطاء في المجال الثقافي منهم مولود فرعون.

[2] – جاك سوستال، فرنسي من أصول يهودية عين حاكما عاما في الجزائر من 1955/01/26 إلى 1956/01/31.

[3] – جارمان تيون 1907-2008 عالمة أجناس ethnologue، ومقاومة فرنسية ضد النازية، أول امرأة تحصل على وسام الشرف، عضو مكتب الحاكم العام جاك سوستال.

[4] – Bulletin de la Fédération des Centres Sociaux de France, N° 40, juin 1956, p. 01.

4-توجيه الأهالي للاستفادة من مختلف الهيئات الخدماتية التي يجهلون وجودها مثل الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.

5-تطوير التجمعات الفقيرة ودعمها.

6-تكييف المراكز وحاجيات الأهالي حسب كل منطقة

إدارة المراكز:

بموجب مرسوم 27 أكتوبر 1955 ووفقا للمادة الأولى منه تم إنشاء مصلحة باسم المراكز الاجتماعية داخل المديرية العامة للتربية الوطنية بهدف إنشاء وتنشيط النشاطات الاجتماعية، وقد تم تعيين السيد M. Aguesse لتسيير هذه المصلحة، وقد تعزز هذا المرسوم بأمرية 20 أوت 1958 التي جاء في مادتها الثانية ضرورة توسعة المراكز الاجتماعية في غضون الثمان سنوات القادمة أي إلى غاية 1966 ليصل إلى120 مركزا[1]، وقد قدرت السلطات الفرنسية الحاجة إلى ما يزيد عن 700 مركز بحلول سنة 1966، لاحتواء الأطفال الجزائريين الذين عجزت المدرسة على احتواءهم، ثم عرفت التشريعات المنظمة للمراكز تطورا جديدا تمثل في ما يلي:

مرسوم رقم 59/896 بتاريخ 30 جويلية 1959:

وهو المرسوم الذي أعاد تنظيم المراكز وغيّر من هيكلها القانوني وقد جاء في ثلاث مواد: [2]

المادة الأولى: نصت على تغيير التسمية إلى المراكز الاجتماعية والتربوية وبالتالي أصبحت تحت إدارة المدير العام للتربية الوطنية في الجزائر (مدير أكاديمية الجزائر)

المادة الثانية: قد حددت تركيبة إدارة المركز و جاءت على النحو التالي:

1 – Serge Jouin, Op.cit., p.78.

2 – أنظر الملحق «ب».

- مدير المراكز (مدير الأكاديمية).
- رئيس مصلحة يعينه الحاكم العام.
- مفتشون (حسب الحاجة).

كما تم إنشاء قسم بيداغوجي متخصص (وفق التخصصات الموجودة).

المادة الثالثة: أشارت إلى أن إنشاء هذه المراكز يتم عن طريق الهيئات المدنية المختصة باقتراح من مفتش الأكاديمية.

مهام المراكز:[1]

النشاطات الصحية:

حيث وفرت قاعات للعلاج بتجهيزات بسيطة، يشرف عليها ممرض أو مساعد ممرض، يقدم العلاجات الأولية بينما المهمة الرئيسية لهذه القاعات هي تقديم تربية صحية ومعرفة شروط النظافة، ما يجعلنا نقول إن دورها توعوي أكثر منه خدماتي.

المهمة الاجتماعية:

تتمحور المهمة الاجتماعية للمراكز حول توجيه وتكوين وإعلام روادها بخصوص القضايا الإدارية والضمان الاجتماعي ورعاية الطفولة.

محو الأمية للمراهقين والمراهقات:

تعتبر من أهم نشاطات المراكز بحيث تعمل على محو الأمية لهذه الفئة لكونها قريبة من اقتحام عالم الشغل ولم يسبق لها الاستفادة من أي تكوين أو تعليم، بهدف ملء الفراغ الذي عجزت عنه المدرسة.

[1]– التفاصيل موضحة في « le bulletin des CSE N°12 p.10–12. »

التكوين المهني للمراهقين:

حرصت هذه المراكز على تقديم تكوين متعدد لهذه الفئة العمرية،من14 إلى 17 سنة على مدار تسعة أشهر من أجل حسن استعمال الأجهزة البسيطة يوجهون بعدها إما إلى عالم الشغل أو إلى تكوين مهني للكبار، مع العلم أن مراكز الريف تختص بالتكوين الفلاحي.

التكوين الأسري:

يقتصر على تدريس الفتيات من 10 إلى15 سنة وتدريبهن على تدبير شؤون البيت وحاجياته، وإلى كل ما تحتاجه الأم من خياطة، لوازم الطفل، الغسيل ؛ يدوم هذا التكوين من 08 إلى 10 أشهر.

التعليم التحضيري:

وهو تعليم مكيف للأطفال من 08 إلى 10 سنوات ممن لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، فتقدم لهم دروس من 10 إلى15 ساعة أسبوعيا خلال سنتين على الأكثر يتعلمون خلالها القراءة والكتابة والحساب والمحادثة، وقد حدد لكل مركز 200 تلميذا سنويا على الأقل لتكوينهم، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز لم تكن بديلا عن المدرسة ولم تخلفها، بل عمدت إلى استيعاب من لم يتمكنوا من الظفر بمقعد دراسي بشكل منتظم.

الورشات الحرة للبالغين:

وهي ورشات تستقبل الرجال والنساء على حد سواء لتمكينهم من ممارسة هواياتهم اليدوية (الصباغة، الصناعة الخشبية، التلحيم أو الخياطة بالنسبة للنساء).

على الرغم من المعيقات التي حالت دون تحقيق المراكز لأهدافها المسطرة إلا أنها استطاعت أن تقدم ولو القليل للأهالي سواء على مستوى التعليم أو المهن اليدوية.

النهاية المأساوية للمراكز:

في ظل تسارع الأحداث ووصول الوفدين الجزائري والفرنسي إلى صيغة نهائية توجب وقف إطلاق النار، وانتظار الاستفتاء حول تقرير المصير، سارعت منظمة الجيش السري (OAS) إلى تنفيذ جرائمها من أجل تقويض اتفاق وقف إطلاق النار، فكان من ضحاياها يوم 15 مارس 1962 وعلى الساعة العاشرة صباحا وثلاثين دقيقة، أعضاء مجلس إدارة المراكز وهم على التوالي:

- ماكس مارشون Max Marchand (مدير المراكز).
- وخمسة مفتشين هم:
  - مولود فرعون.
  - علي حمونان.
  - صالح ولد عاودية.
  - روبير إيمار Robert Aymard
  - مارسال باسيت Marcel Basset

وفي الختام لا يمكننا أن نقيم أداء هذه المراكز بالسلبي وذلك لما قدمته من خدمات للأهالي على الرغم من كل المعيقات التي اعترضت طريقها، وكذا الخلافات داخل هذه الهيئة[1]، التي عملت على تقديم خدمات وتحسين المستوى التعليمي للفئات المحرومة من أبناء الأهالي، وما يعزز هذا الكلام الدراسة التي أجريت عام 1967 والتي تشير إلى أن 117 مركزا اجتماعيا تربويا قد تم إدماجها ضمن المراكز التربوية الشعبية التي أنشئت بعد الاستقلال، كما أن تقديرات افتراضية تقول بأنها وفرت الدراسة لـ 12 ألف طفلا[2].

1 – Serge Jouin, Op.cit., p. 79.

2 – Serge Jouin, Op.cit., p.81.

خلاصة الفصل الأول:

« كنا في قمة التناقض ففي جانب نعمل على نشر التعليم والتهدئة في المدارس والمستشفيات والمراكز التي ننشئها، وفي المقابل نقتل ونعذب آباء الأطفال الموجودين عندنا في المدارس من أجل أخذ اعتراف من أحدهم، فهدنة من جهة واغتصاب للحياة من جهة أخرى باسم هذه الحرب، إنها قمة التناقض ».

هكذا صرح « Hutin Stanislas» أحد المجندين الفرنسيين في الجزائر من 1955 إلى مارس 1956.

هذا هو التناقض والغموض اللذان صاحبا المدرسة الفرنسية في الجزائر، فلم تكن في يوم ما تهدف إلى تحديث المجتمع ولا إلى نشر التعليم والمعرفة إلا بالقدر الذي يحقق أهدافها، فهذه المدرسة سعت إلى اقتلاع المجتمع الجزائري من جذوره وعمدت إلى خلق فئة مدمجة ثقافيا تكون الأداة التي تضرب بها المكونات الثقافية للمجتمع، فكل التجارب خلال القرن التاسع عشر اكتنفها الغموض، وغذتها التناقضات، فلا الجمهورية الثانية ولا الثالثة ولا الإمبراطورية الثانية تمكنت من تقديم الإضافة المعرفية اللازمة لمجتمع أشد ما يحتاج إلى العلم، على الرغم من ترسانة القوانين والمراسيم المنظمة لتعليم افتراضي للأهالي، فحتى مرسوم 1883 الذي يعتبره الفرنسيون طفرة غير مسبوقة في مجال ديمقراطية التعليم لم يصمد أمام تعنت المعمرين وخصوصا بعد تمكنهم من فرض هيمنتهم على المؤسسات الإدارية المختلفة.

أما في القرن العشرين فقد جاءت محاولات إصلاح التعليم بإصدار قانون 1919 ومرسوم 1944 وأمرية 1958 حيث قدمت الإضافة في جانبها العددي على الأقل، ومن ثم ارتفع عدد المنتسبين إلى المدرسة الفرنسية بمختلف أنماطها، وإن لم يحقق تطلعات أطفال الجزائر، بإلغاء الأمية أو تقليصها على الأقل، أو فتح آفاق جديدة أمامهم لولوج عالم المعرفة.

الفصل الثاني:

التعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة

1962-1965

1. الهوية الثقافية الجزائرية من خلال مرجعيات الثورة

بعد كل دورة زمنية في التاريخ تبرز حاجيات المجتمع لتأكيد ذاته أو لِنقُل مراجعة انتمائه، أو العودة إلى أصوله التي انتزعت منه قسرا بفعل الاستعمار أو ما شابه، «فالهوية إحساس الفرد أو الجماعة بالذات، إنها نتيجة وعي بامتلاك خصائص مميزة لكينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم »[1]، كما أنها تعرف أيضا على أنها « الذاتية والخصوصية ولذلك فهي القيم والمباديء والفضاء العام الذي يتضمن العادات والقيم فضلا عن اللغة والدين»[2]، لذا فدراسة مسألة الهوية الثقافية من الأهمية بمكان لمعرفة توجه الدولة حديثة الاستقلال ومدى تخلصها من الإرث الاستعماري.

فما هي رؤية مرجعيات الثورة للثقافة؟ وما مدى حضور البعد العربي والإسلامي في أذهان مفجري الثورة؟

هناك من يرى أن مسالة الهوية لم تكن بارزة بقوة في أذهان مفجري الثورة التحريرية، ولم تكن تحظى بتلك الأهمية التي كان يجب أن تولى للثقافة باعتبارها المفعّل الأساس للهوية الوطنية، بينما يرى فريق آخر أنه تم تأجيل الخوض فيها إلى ما بعد الاستقلال إما خوفا من بروز الصراعات الإيديولوجية أو قصور نظر من جانبهم لاعتبارات شتى منها طبيعة التكوين الدراسي البعيد عن الثقافة العربية الإسلامية، فكل ما كان يرجى هو إحداث صدمة أشبه بالصدمة الكهربائية للقلب المتوقف عساه يعود للنبض من جديد، والأرجح أن رؤية ما بعد الاستقلال لم تكن واضحة لدى مفجري الثورة الأوائل، وهو ما ذهب إليه محمد حربي في كتابه

---

[1]– صامويل هانتنغون: **التحديات التي تواجه الهوية الأميركية**، ترجمة حسام الدين خضور، ط1، دار الحصاد، دمشق، 1، 2005، ص 37.

[2] – عمر بن قينة: **المشكلة الثقافية في الجزائر**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 55.

« الثورة الجزائرية سنوات المخاض »[1] إذ أورد قولا لمحمد بوضياف عام1974حول برنامج جبهة التحرير السياسي جاء فيه: « كان كثير الغموض وهذا ما يفسر جزئيا التناقضات التي شهدتها معركة التحرير والأزمات التي مرت بها»، وهو ما عبر عنه الأستاذ مالك بن نبي حول مفهوم الثورة: « إن الثورة النمطية لا بد أن تكون مصحوبة بثلاثة عوالم مترابطة ومتشابكة لا تتجزأ وهي (برنامج ثوري، عقيدة ثورية، قوة تنفيذية) »، وهو ما جعله يحذر من فتح الباب أمام الثورة المضادة التي تسرق الثورات. لأن أي ثورة يجب أي تتم في إطار هذه العوالم حتى يكتب لها النجاح، ويواصل بن نبي رحمه الله تعالى في العديد من كتبه مثل « بين الرشاد والتيه » و« في مهب المعركة» توضيح هذه الرؤية فيقول: « فالثورة لا ترتجل، إنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة، والثورة نفسها، وما بعد »[2] وأي خلل في هذه الأبعاد يأتي بنتائج مخيبة للآمال، ثم يضيف قائلا: « إن نجاح ثورة أو فشلها هو بمقدار ما تحتفظ بمحتواها أو تضيعه في الطريق »[3] لذا يرجح الكثير من المؤرخين عدم وضوح الرؤية الثقافية للجزائر المستقلة لجملة من العوامل منها:

* استبعاد الحسم العسكري في الآجال القريبة أو حتى المتوسطة، كون مفجري الثورة لم يتصوروا النصر القريب فكل ما كانوا يرجونه هو تحريك المياه الراكدة
* الخوف من عدم تقبل الشعب لهذه الانتفاضة، خصوصا بعد فشل النضال السياسي، واشتداد الصراع بين مختلف التيارات، بل وداخل التيار الواحد (أزمة حزب الشعب)

[1] – محمد حربي: «**الثورة الجزائرية سنوات المخاض**»، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص67.

[2] – مالك بن نبي: **بين الرشاد والتيه**، ط1، الطبعة العلمية، دمشق، 2002، ص 14.

[3] – نفسه.

* السعي لاستمالة الأوروبيين المتعاطفين مع الشعب الجزائري وطمأنتهم على مستقبلهم في الجزائر، وأنهم لن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية كما كان شأن الجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية.

ومع اشتداد ساعد الثورة تحولت المجموعة الصغيرة إلى جبهة جامعة انصهرت فيها رؤى وأيدولوجيات مختلفة، من جمعية العلماء إلى حركة الانتصار، فأحباب البيان[1]، وحتى الحزب الشيوعي[2]، ومن ثم باقي الفصائل الاجتماعية والسياسية الأخرى.

ظلت المشكلة الثقافية تتصدر المشهد الجزائري[3]، وذلك من خلال الصراع بين مختلف التوجهات الفكرية والإيديولوجية داخل جبهة التحرير، فانعكس ذلك على مختلف متون المرجعيات السياسية للثورة، حتى وإن كانت فلسفة الثورة بعد مؤتمر الصومام والدولة بعد 1962 قد اصطبغت بلون الطيف الغالب أو لِنقُل الجناح المسيطر على هياكل الثورة ومؤسسات الدولة فيما بعد.

1.1. الثقافة في بيان أول نوفمبر:

قيل وكتب الكثير عن البيان بين ممجد مفرط في التمجيد وناقد مجحف في التقليل من أهميته، خصوصا فيما يتعلق بالجزئية الثقافية، ففريق يرى أن الرؤية كانت واضحة لا لبس فيها وأنها عبرت بقوة عن رغبة الشعب الجزائري في التمسك بعناصر الهوية الوطنية، ويستدلون على ذلك بما جاء في نص البيان:

---

[1] – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج10، دار البصائر، الجزائر، 1981، ص 75.

[2] – ذكر الحزب الشيوعي لم يرد في المرجع السابق.

[3] – كانت المشكلة الثقافية (الهوية) قد أحدثت هزة في حركة الانتصار عقب الأزمة البربرية التي أثارها كل من محند أو علي، وعمار ولد حمودة، حيث توصلا يومها إلى افتكاك لائحة من اللجنة المديرة «تدين خرافة الجزائر العربية المسلمة».

« إن على فرنسا أن تعترف رسميا بالقومية الجزائرية، وبإعلان صريح رسمي تلغي بمقتضاه جميع القوانين والقرارات والمراسيم التي جعلت الجزائر أرضا فرنسية رغم تاريخ الشعب الجزائري، ورغم الجغرافية واللغة والديانة والعادات » [1].

لكن هناك من يرى أن النص كان غامضا في هذه الجزئية، فهو لم يحدد بدقة التوجه الثقافي ولم يبرز الملمح الحضاري للأمة الجزائرية، وأنه لا يتعدى أن يكون وثيقة ظرفية الغاية وأنه ليس أكثر من وثيقة سياسية تعبوية.

إن هذا الغموض قد يكون مقصودا بهدف استمالة شرائح من المعمرين لكسب دعمهم للثورة، أو أنه جاء عن وعي تام من قبل المحررين لخلفيتهم الأيديولوجية اليسارية[2]، ومما يؤكد على أهمية ومصداقية الطرح الثاني ما جاء في البيان ذاته « ومن جهتنا نتعهد بضمان المصالح الفرنسية، الثقافية والاقتصادية لفرنسا».

ورغم هذا يكون البيان كأول نص مرجعي للثورة قد أوضح البعد القومي وحدد الانتماء العربي الإسلامي، وأوضح أن الجزائر المستقلة ستكون مسلمة أي تتبنى المباديء الإسلامية، كما أن البيان تحدث عن الدعم الخارجي واعتبر الدعم العربي والإسلامي دعما مضمونا، بينما الدعم الآخر دعما محتملا، ولهذا أكثر من دلالة لعل أبرزها التوجه الصريح نحو المعسكر الشرقي.

أبقى البيان النقاش مفتوحا حول مستقبل الثقافة كمفهوم واسع وذلك لأن الثورات لا تضع إلا الخطوط العريضة وتترك التفاصيل لتوسيع النقاش حولها إلى ما بعد الاستقلال.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 83.

[2] – نفسه، ص84.

1.2. الثقافة في وثيقة الصومام:

انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، أي بعد حوالي عامين من اندلاع الثورة، وبعد انتصارات سياسية وعسكرية داخلية وخارجية، وتحقيقها لأحد أهم أهدافها المرحلية والمتمثلة في التفتح على كل الأطياف السياسية الأخرى، فقد انصهرت التشكيلات الحزبية في الجبهة ما عدا الحزب الشيوعي[1] والذي انضم أعضاؤه إلى الجبهة كأفراد ومنهم عمار أوزقان[2]، وعرفت الثورة أيضا خلال هذين العامين التحاق الطلبة من مختلف الأطوار التعليمية، وهو ما أعطي الانطباع بأن هناك تلاحم داخل جبهة التحرير، فقد أصبحت صفوف الثورة متراصة بهذه العينات من الكهول والشباب، المثقفين وغير المثقفين[3]، ومن الليبراليين واليساريين، على حد سواء، فكيف تمت مناقشة المسألة الثقافية من خلال هذه الوثيقة السياسية التي أصدرتها الثورة؟

لقد تحدث المؤتمر عن مقومات الأمة من تاريخ ولغة ودين وعادات[4]، فالبعد العربي كان حاضرا مع استبعاد واضح للبعد الإسلامي، فلم تشر الوثيقة إلى الارتباط بالتراث الإسلامي كما لم تدرج الخلفية الإسلامية كمرجعية للهوية الجزائرية.

اهتمت الوثيقة باستمالة اليهود ومحاولة جلبهم إلى صفوف مساندي الثورة إلى جانب الليبراليين واليساريين، وتأكيدا على هذا التوجه نفت وثيقة الصومام أن تكون الثورة في الجزائر حربا دينية[5] وأن الصراع يكون ضد القوى الاستعمارية الاستغلالية، ومما جاء في وثيقة

---

[1] – أبو القاسم سع الله، المرجع السابق، ص87.

[2]– عمار أوزقان: 1910 إلى 15 مارس1981، من مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري، انضم إلى جبهة التحرير عام 1955، أحد محرري وثيقة الصومام، وزير الفلاحة في أول حكومة جزائرية.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص84.

[4]– المرجع نفسه، ص 88.

[5]– سفيان لوصيف: **السياسة الثقافية في الجزائر (الإيديولوجية والممارسة)**، ط1، دار المعارف، بيروت، 2010، ص 24.

الصومام ما يلي: « ليس هدف الثورة الجزائرية رمي الجزائريين ذوي الأصل الأوربي في البحر وإنما هدم النير الاستعماري، فليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية»[1].

ومما يستدعي التوقف والنظر هو عدم التركيز على دعم البلاد العربية، والتوجه إلى المؤتمر الأفرو– آسيوي نواة حركة عدم الانحياز، والإسهاب في انتقاد العرب واتهامهم بالنفاق في تناول المسألة الجزائرية وتفضيلهم مصالحهم على دعم الثورة، وخلص الدكتور أبو القاسم سعد الله إلى نتيجة مفادها : « وهكذا يمكن أن نخرج بخلاصة وهي أن الخطاب العربي والهوية الثقافية تكاد تكون غائبة في برنامج مؤتمر الصومام » [2]،ولنا أن نتساءل هنا هل تعتبر وثيقة الصومام أول انقلاب على ما جاء به بيان أول نوفمبر؟ إن وثيقة الصومام قد اصطبغت باللون اليساري، وكيف لا وكاتب جلسات المؤتمر عمار أوزقان المناضل الشيوعي المعروف، الأمر الذي دفع قادة الثورة الأوائل إلى القول بأنه انحراف خطير عن روح بيان أول نوفمبر، والانتماء الحضاري للجزائر[3].

1.3. الثقافة في برامج الحكومة المؤقتة

تأسست أول حكومة جزائرية مؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 لاستكمال هياكل الثورة السياسة، وإيجاد آليات أخرى للحضور الدولي واكتساب تعاطف عالمي مع الثورة التحريرية، فكيف نظرت الحكومة المؤقتة لمسألة الهوية الثقافية، خاصة وأنها أعلى جهاز سياسي للثورة ترأسته شخصية مثل فرحات عباس[4] الليبرالي الحامل لإرث ثقافي فرنسي، والممجد للثقافة والحضارة الغربيتين؟.

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 84.

[2] – المرجع نفسه، ص 90.

[3] – نفسه.

[4] – فرحات عباس 1889_1985 سياسي جزائري بدأ حياته اندماجيا، ثم التحق بالثورة عام 1956، ترأس أول حكومة مؤقتة 1958، انتخب على رأس المجلس التأسيسي في سبتمبر 1962 ثم استقال من رئاسته بعد خلافات سياسية.

لهذا تساءل الكثير عن مصير الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر: إذا كان فرحات عباس قائدا لسفينة الحكومة المؤقتة[1]، وعلى النقيض من ذلك تم تعيين الأستاذ توفيق المدني[2] على رأس حقيبة الثقافة، فهل كان هذا من قبيل مراعاة التوازنات، أم شكلا من أشكال المناورة السياسية؟.

لم يُشر أول بيان للحكومة المؤقتة إلى مسألة الهوية [3]، وهو أمر يطرح عديد الانشغالات ويثير التساؤل بالنسبة لثورة تكافح من اجل استعادة الاستقلال الذي يعني بالضرورة استعادة الهوية، لكن أول تصريح للحكومة قد حمل كثيرا من الإشارات الايجابية التي تحدد الانتماء إلى العالمين العربي والإسلامي، متجاوزا بذلك التقصير الذي ورد في وثيقة الصومام، وهو ما أكده الدكتور سعد الله بقوله: « ونحن إذا تأملنا في النصوص المختلفة التي تحدثت عن الثقافة والروابط الحضارية، ربما نجد النص الذي أوردناه، أكثر النصوص صراحة ووضوحا، فقد أخذت مسألة الثقافة والهوية بعدا أكبر مع الحكومة المؤقتة». ومن تلك النصوص التي أشار إليها الدكتور سعد الله ما يلي: « إن الشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي إلى الوطن العربي، فهذا الوطن واحد ومن الخطأ السياسي محاولة تقسيمه، إن التضامن العربي ليس كلمة جوفاء » ... ثم يضيف « إن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي فهي تتقاسم معه التاريخ والتراث الرائع للحضارة العربية الإسلامية» .

وقد زادها وضوحا ما قاله عبد الحميد مهري[4] وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة الثانية في المؤتمر الرابع « للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» في تونس عام 1960، حيث دعا

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 91.

[2] – توفيق المدني: 1889 –1983، عالم ومؤرخ جزائري، من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، عين وزيرا للثقافة في أول حكومة مؤقتة 1958، عين وزيرا للشؤون الدينية في أول حكومة جزائرية مستقلة.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 94.

[4] – عبد الحميد مهري: 1926–2012، سياسي جزائري، عضو جبهة التحرير الوطني بالخارج 1955، وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزيرا للثقافة في عهد الحكومة المؤقتة الثانية.

إلى توحيد جهود الفصيلين الجزائريين، المعربين والمفرنسين وطرح التساؤل التالي «من هو الأقرب إلى تمثيل الهوية الجزائرية؟ أهو من يحمل حضارته أم من يمثل حاجيات العصر؟ وأجاب بقوله: «إن الاستعمار قد منع كلا الفريقين من تقديم الدعم للجزائر، وعليه فالجميع مطالب بتوحيد الجهود لبعث جزائر قوية»، وأضاف: «إننا لا نفكر في بناء الجزائر على أسس عنصرية أو دينية، بل نبني جمهورية متصلة بماضينا وحاضرنا ومتصلة بقوميتنا وثقافتنا العربية الإسلامية»[1].

1.4. لجنة صبيح ومسألة الهوية

نسبة إلى ميسوم صبيح[2]،وهي لجنة تأسست بالمغرب الأقصى، من ستة أعضاء حددت مهمتها في وضع تصور يعتمده المفاوض الجزائري، في المسائل الثقافية والتعليمية على الخصوص، أثناء جلسات التفاوض.

أعضاء اللجنة:

تتكون اللجنة من الشخصيات التالية [3]:

- **ميسوم صبيح:** إليه تنسب التسمية على اعتبار أنه كان مقررها وقد كان صبيح عضوا في حركة انتصار الحريات، اتهمه الدكتور عثمان سعدي بمحاربة اللغة العربية ومخالفة موقف الحزب الذي اعتبر اللغة العربية رسمية يجب الدفاع عنها[4]، وبعضوية كل من

[1] – أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص 95.

[2] – أكاديمي متخصص في الشؤون التربوية والإدارية، عين عام 1963 على رأس الوظيفة العمومية، كما أشرف على المدرسة الوطنية للإدارة عام 1965، وسفير الجزائر في فرنسا.

[3]– أبو القاسم سعد الله نفس المرجع ص 96.

[4]– جريدة الشروق الجزائرية، يوم 18 / 02 /2014 .

عبد القادر بوطارين رئيس جلسات عمل اللجنة ومحمد الليشاني[1] وأحمد الأخضر، وعلال سعدون، وعبد القادر بوسلهام [2]، أوكلت لهذه اللجنة مهمة إعداد وثيقة تكون قاعدة يعتمدها الوفد المفاوض في إيفيان، تتضمن مباديء ومعطيات المشروع الثقافي والتعليمي بعد الاستقلال [3]، وقد جاء تحرير الوثيقة في فصلين هما:

أ- التعليم الوطني.

ب- الأنشطة الثقافية:

مع العلم أن التحرير لم يتجاوز الثلاث صفحات، ولم يرد الحديث عن اللغة العربية ولا عن المرجعية الثقافية [4]، كما أن اللجنة قدمت توصيات حول مستقبل التعاون الفرنسي الجزائري في المجال الثقافي، وأرفق التقرير بملحق أعدته السيدة «بن تومي» حول وضعية الأقليات الأوربية في الجزائر وكيف يكون مصيرها بعد الاستقلال[5] ؛ ورغم أهمية تقرير اللجنة إلا أنه لم يحدد المرجعية الثقافية للشعب الجزائري لينطلق منها لاستشراف المستقبل، واكتفى التقرير بالحديث عن أهمية السينما والمسرح ... إلى جانب قضايا بديهية أخرى.

1.5. ميثاق طرابلس ومسألة الهوية

امتدت جلسات الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 28 ماي 1962 إلى 04 جوان 1962، لمناقشة الأسس والمباديء التي سوف تقوم عليها الدولة الجزائرية المستقلة،

---

[1] – أعتقد أن الدكتور سعد الله يقصد «محند سعيد ليشاني» خريج مدرسة بوزريعة، من الحزب الشيوعي، وعضو في نقابة المعلمين.

2 – عبد القادر بوسلهام، ديبلوماسي جزائري ألف كتاب «نظرة على الدبلوماسية الجزائرية» توفي 2010.

[3] – ذكر الأستاذ سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي، أنه لما عاد إلى الأرشيف الموجود في فرنسا لم يجد الوثيقة محل المناقشة.

[4]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 114.

[5] – ظل السؤال مطروحا: لماذا لم يدرج الملحق ضمن البروتكول المنجز من طرف اللجنة؟ ثم ماهي دواعي إرسال ملحق عن الاتفاقيات بهذه السرية كما أن الوثيقة ذاتها غير موجودة.

وكذا انتخاب قيادة جديدة لجبهة التحرير تراعي معطيات المرحلة القادمة، لما يفرضه الواقع الجديد من تحديات.

قبل انعقاد المؤتمر عُهد للجنة سياسية بتحضير وثيقة تكون مرجعية للنقاش بين مختلف هياكل الثورة السياسية والعسكرية، ومن أبرز هذه الشخصيات رضا مالك، مصطفى لشرف، محمد حربي ومحمد الصديق بن يحي[1]، وقد كلف رضا مالك ومصطفى لشرف بتحديد طبيعة الثورة التحريرية أي وضعها ضمن إطار إيديولوجي، بينما تكفل حربي وابن يحي بوضع الملامح الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية[2]، وهؤلاء شخصيات ذات توجهات إيديولوجية يسارية ما سوف ينعكس على محتوى الوثيقة التي لم تخضع للنقاش كما كان محددا لها، ومن المسائل التي تم إدراجها الهوية الثقافية ومرجعياتها في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، حيث كان تغييب البعد العربي والإسلامي واضحا عكس البعد الاشتراكي الذي تم التعبير عنه بلفظ العلمية للدلالة على الماركسية[3].

وقد بدا واضحا وجليا في ديباجة الميثاق الذي نص على « ضرورة إحداث تصور جديد للثقافة الجزائرية وهو أن تكون وطنية وثورية وعلمية» ، كما دعا إلى ضرورة التعريب لكن بالتدرج، أما فيما يخص الإسلام فقد ألحت وثيقة طرابلس على ضرورة تخليصه من البدع التي علقت به، وحذرت من استخدام الإسلام وتوظيفه لأي أغراض سياسية [4]، وهو ما يعطي الانطباع على النظرة العلمانية لواضعي وثيقة طرابلس ؛ أما بخصوص التعليم فقد نص الميثاق على تعميمه وأصالته وجزأرته متى سمحت الظروف بذلك، وأدرج في النص محاربة الأمية كهدف مستعجل[5] ؛ وبهذا يمكننا القول إن وثيقة طرابلس أعطت مفهوما جديدا للثقافة

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ص 114.

2- سفيان لوصيف، المرجع السابق، ص 25.

3 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 114.

4- نفسه.

5- النصوص الأساسية لجبهة التحرير، 1979، ص 92 .

ذا مرجعية مختلفة غير الذي أشارت إليه الوثائق السابقة، وخصوصا ما جاء في بيان أول نوفمبر، وما جاء في أدبيات ووثائق الحكومة المؤقتة.

إن حربي ولشرف ورضا مالك دفعوا بكل قوة نحو اليسار، وهو ما أدى إلى صياغة مشروع مجتمع من طرف أقلية فكرية كان يمكن أن تكون ضمن النسيج الوطني وجزء منه لا وصية عليه بحجة التعالي الثقافي.

1.6. اتفاقيات إيفيان والمسألة الثقافية

وقّعت الوثيقة في 18 مارس 1962، لم تكتب نسخة عربية ولم تترجم إليها قبل التوقيع، فالوفد الجزائري خاطب المفاوض الفرنسي باللغة الفرنسية، وهو ما جعل السيادة اللغوية غائبة لدى أعضاء الوفد الجزائري[1]، عكس ما كان عليه الأمر بالنسبة للفيتناميين الذين فرضوا على الفرنسيين في مؤتمر جنيف20جويلية1954 كتابة نص الاتفاقية باللغتين الفيتنامية والفرنسية[2] ؛ هذا من جهة الشكل، أما من حيث مضمون الاتفاقية فإن العربية لم تذكر إلا مرة واحدة [3]، ولم يرد في النص أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية للجزائريين في مجالات حياتهم، وتم التركيز فقط على ضرورة تعليم الفرنسية واحترامها في الجزائر بالنسبة للفرنسيين الذين سوف يمكثون فيها سواء أولئك الذين اختاروا الجنسية الجزائرية أو الذين يبقون ضمن صيغ التعاون، ومما جاء في الاتفاقية، وذكره الدكتور أبو القاسم سعد الله واعتبره أخطر ما فيها: « أن تضمن الجزائر المصالح الثقافية الفرنسية والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين وفق شروط هذه الاتفاقية ... فإذا فعلت الجزائر ذلك فإن فرنسا سوف تقدم لها المساعدات الفنية والثقافية »[4]، أي لا استقلال بدون تعاون.

---

[1]–عثمان سعدي، جريدة الشروق اليومية: مصدر سابق.

[2] – نفسه.

[3]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ص 98.

[4]– نفسه.

إن الدارس لنص الاتفاقية يتساءل عن سبب عدم مطالبة الوفد الجزائري المعاملة بالمثل للجزائريين المقيمين في فرنسا ولماذا لم تدرج مواد تحفظ لهم حرية العبادة وبناء المساجد كما فعل المفاوض الفرنسي الذي لم تمنعه « علمانيته » من الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية للفرنسيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية.

إن هذا النص قد أسس لازدواجية لغوية وهو الشيء الذي لا نجده حتى في فرنسا ذاتها التي لا تعترف إلا بالفرنسية كلغة رسمية ولو لغير الفرنسيين، أما في الجزائر فقد فُرض على المفاوض الجزائري استعمال اللغة الفرنسية، وأجبر على إعطاء الفرنسيين حق استعمال لغتهم في معاملاتهم بما في ذلك المعاملات القضائية والإدارية، ومن هنا يحق لنا أن نتساءل إلى أي مدى حافظ المفاوض الجزائري على الهوية العربية للجزائريين خلال التوقيع على نصوص اتفاقيات إيفيان ؟

2. الأطر المنظمة للتعليم الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال

2.1. الإطار التاريخي

قامت السياسة الاستعمارية في الجزائر علي المصالح فقد صرّح دو بروقليDe Broglie[1] أمام لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية[2]:

« في الظرف الحالي يجب أن تكون السياسة الفرنسية نفعية وبراغماتية [3]، وأن ندافع عن مصالحنا الأساسية دون أن نتخلى عن العلاقات المتميزة مع الجزائر لما يربط البلدين من أواصر».

---

[1]– كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية.

[2]– جريدة العالم Le Monde بتاريخ 1963/10/18.

[3]– البراغماتية: مذهب فلسفي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد والحقيقي، فالسياسي البراغماتي لا يتخذ قراراته من وحي فكرة مسبقة أو إيديولوجية سياسية محددة وإنما من النتيجة المتوقعة (عن قاموس المعاني الفلسفية)

وقد أكد ذلك السيد بشير بومعزة[1] في 1963/10/31 قائلا : « إن التعاون بين الجزائر وفرنسا بمثابة زواج مصلحة وليس زواج عن حب[2]، وعليه فالتعاون يبقى جوهريا، ومن العبث نكرانه»، كما يؤكد الوزير السابق أحمد طالب الإبراهيمي ذلك بقوله : « ... وهذا المدد من المتعاونين كان أمرا حتميا لا مناص منه» ثم يضيف « وضمن هذا المنظور، ينبغي التذكير أن فرنسا كانت شريكا رئيسيا في هذا الميدان لأسباب تاريخية بديهية»[3].

استمر التعاون بالرغم من التناقض الجوهري بين الطرفين، الجزائري والفرنسي، فمن جهة اتجاه واضح وصريح نحو الاشتراكية في الجزائر، بموجب ميثاق طرابلس، ومن الجهة المقابلة منظومة رأسمالية في فرنسا، وبين دولة من العالم المتقدم وأخرى تتحسس أولى خطواتها بعد الاستقلال وتصنف ضمن العالم المتخلف، ضف إلى ذلك التصريحات الحادة للسياسيين في أعلى هرم السلطة والتي كانت تعكر الأجواء بين الفترة والأخرى مثل تصريح الرئيس أحمد بن بلة رئيس الجمهورية الجزائرية: « يجب على التعاون أن يراعي الواقع الجزائري وأن لا يكون قيدا يخنق الدولة»[4]، بالإضافة إلى تصريحه: «إن بنود اتفاقية إيفيان تمثل عائقا أمام التوجه الاشتراكي للجزائر»[5]، وفي المقابل فإن الرأي العام الفرنسي لم يكن مطمئنا ولا متحمسا لأي تعاون، بل وغير مرحب بالدعم الفرنسي للجزائر، خصوصا بعد الهجرة المكثفة للفرنسيين من الجزائر بعد 1962[6] ؛ففي استطلاع للرأي العام الفرنسي قام به « المعهد الفرنسي للرأي العام» I.F.O.P طرح على الفرنسيين في الاستفتاء السؤال التالي: هل يمكن لفرنسا أن تلعب دورا محوريا في الجزائر بعد الاستقلال ؟ فجاءت النتائج على النحو التالي:

1- بشير بومعزة، مناضل جزائري ووزير الاقتصاد في الحكومة الجزائرية الأولى.

2- جريدة العالم 01-11-1963.

3 - أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري، هاجس البناء**، ج 2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 73.

4- تصريح للتلفزة الكندية ورد ذكره في جريدة العالم في 1963/10/08

5- المصدر نفسه.

6- لم يتبق من الفرنسيين حسب الإحصائيات الرسمية إلا 140.000 من 1 مليون كان مقررا بقاؤهم في الجزائر، لكن هناك من يري اليوم ومنهم الصحفي الفرنسي « Pierre Daum » أن العدد الحقيقي للفرنسيين الذين فضلوا البقاء في الجزائر كان أكثر من 200 ألف فرنسي عام 1963.

1-40% ضد أي تواجد فرنسي ورفض لكل أشكال الدعم.

2-34% مع التواجد والدعم الثقافي خصوصا.

3-26 % دون أي رأي محدد[1].

وقد عزز هذا الموقف الإجراءات العملية للتنصل من اتفاقية إيفيان وخصوصا بعد التجارب النووية الفرنسية في الجزائر يوم 18 مارس 1963 والتي كانت لها آثار سلبية على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وكان من نتائجها:

أ- تأميم أملاك الأوربيين في 20 مارس 1963، حيث اعتبرت الممتلكات الزراعية في حكم الشاغر، إثر رحيل الأوربيين، كما تم تأميم آخر ممتلكات الأوربيين الزراعية بعد رحيلهم في أكتوبر من نفس السنة[2].

ب- تأميم الجرائد الفرنسية بتاريخ 18 سبتمبر 1963 وإلغاء العمل بالتشريعات الإعلامية الموروثة عن الاستعمار، كما تم استبدال جريدة (Oran Républicain) بجريدة الجمهورية، وجريدة (la Dépêche de Constantine) بجريدة النصر.

ج-طرد الصحفيين الفرنسيين من الجزائر أكتوبر 1963، بما في ذلك العاملين بالتلفزيون والإذاعة، بعدما أقدم أحد التقنيين العاملين في مبنى التلفزيون على إنزال العلم الفرنسي واستبداله بالراية الوطنية بتاريخ 28أكتوبر 1962.

د- توتر في العلاقات وصدور تصريحات نارية بين الطرفين.

وعلى الرغم من كل هذا التوتر في العلاقات ظلت فرنسا متمسكة بالاتفاقية وما احتوته من بنود في مختلف المجالات وتحديدا المجال الثقافي، لذا صرح « دوبروقلي» «Debroglie» بعد اجتماع مجلس الوزراء في 07 مارس 1963: « لا يمكن أن نفتح مجالا

---

[1]- جريدة العالم 1963/10/08.

[2] - بن يامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدن، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2012، ص 26.

آخرا للتفاوض من جديد حول اتفاقيات إيفيان لأنها تبقى الإطار الوحيد لأي تعاون »[1] ورغم كل هذه التحديات عملت فرنسا وبجد على أن تتواجد في الجزائر أو لِنقُل لتبقى في الجزائر لغويا وثقافيا، لذلك قال الرئيس الفرنسي شارل ديغول: « لو خيرت بين البترول واللغة الفرنسية لاخترت اللغة الفرنسية»[2]. وقد أكد هذا الصراع ساسة جزائريون على غرار الوزير الإبراهيمي حيث قال: « وهذا الوضع لم يكن دون مضايقات لنا، ففي كل أزمة في علاقاتنا مع هذا البلد كنا نشعر بوقع آثارها السلبية »[3].

2.2. الإطار السياسي:

يتمثل أساسا في تقاطع أو التقاء المصالح ؛ فبالنسبة للطرف الجزائري كانت قلة الإطارات التربوية في جميع المستويات وعلى جميع الأصعدة تمثل هاجسا يقلق القيادات السياسية، وعائقا أمام دخول مدرسي عاد للدولة الفتية، لذا كان التوجه نحو التعاون الدولي هو المخرج الأسرع لتجاوز العجز وخصوصا مع فرنسا، فالتحول من الاحتلال إلى التعاون أصبح عنوانا للمرحلة وهذا ما عبر عنه أول رئيس للجمهورية الجزائرية السيد أحمد بن بلة: «نريد أعدادا أكبر من المعلمين الفرنسيين»[4]. وبهذا صار جليا توجه الدولة إلى ملء الفراغ الذي تركه الفرار الكثيف للفرنسيين، بالتعاون في إطار الاتفاقيات المبرمة والمعروفة (باتفاق المباديء الخاصة بالتعاون الثقافي)،ومن الجهة الأخرى فقد كان البحث عن سبل لتطوير التعليم وبأسرع ما يمكن وهو ما سعى إليه الرئيس بن بلة بقوله:

« إن الفرنسية وسيلة هامة للحصول على التقنيات الحديثة »[5]، أما الطرف الفرنسي فالتعاون بالنسبة له وسيلة بقاء يفرضها التاريخ والجغرافية ، وهي جزء من سياساته الخارجية

1- جريدة العالم « Le Monde » ماي 1963.

2- أحمد بن نعمان، **مصير وحدة الجزائر بين أمانة الشهداء وخيانة الخائنين**، دار الأمة، الجزائر، 2005

3 - أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 74.

4 - تصريح بتاريخ 07 أكتوبر 1963.

5- تصريح بتاريخ 1962/10/05 لجريدة العالم.

كقوة دولية وهو ما عبر عنه جاك ريجو« Jacques Rigaud » [1] في تقرير لوزارة الخارجية جاء فيه: « إن بروز أهمية الثقافة في العلاقات الدولية يستحق منا اهتماما أكبرا لكونه يمثل تحولا نوعيا في سير المجتمع الدولي، فالدول التي تولي اهتماما لهذا التحول الثقافي تضمن حضورا ونفوذا كاملين في العالم، أما المتخلفة عن هذا الاهتمام فإلى جانب كونها ستتحمل مسؤولياتها الذاتية فإنها ستضر بامتدادات فكرها ولغتها، وفي المقابل فإن من يفرض نفوذه لغويا واقتصاديا، يتحول من مرحلة الدفاع عن الهوية إلى مرحلة الترويج لها»[2]، وفي السياق نفسه يقول «جون بيار كوت»[3] « Jean Pierre Cot» « إن أكبر قطاع يستحق اهتمام الدولة في مجال التعاون هو القطاع الثقافي، فضمان انتشار لغتنا وإشعاع أفكارنا وفنوننا كان في مقدمة اهتماماتنا، وعليه فالمساعدات الموجهة للتنمية يجب أن تتواصل في البعد الثقافي حتى نكون في مستوى التحديات الجديدة التي يفرضها الواقع على الأرض »[4]؛ فقد كانت فرنسا تنوي البرهنة على حقيقة سياستها فيما يخص إنهاء الاستعمار بإظهار رغبتها في المساعدة على نجاح جزائر مستقلة، بل كانت ترجو بهذا الشكل تنمية إشعاعها الدولي لدى العالم الثالث ضمن العالم الإسلامي فتكون الجزائر واجهة سياسة التعاون وقدوة عالمية، هكذا عُلّلت على الدوام سياسة التعاون الثقافي[5].

مما سبق يتضح أنه مهما اختلفت التوجهات السياسية للنخب الفرنسية فإنها تتقاسم نفس الرؤية وتتبنى نفس السياسة فيما يحض أهداف التعاون الثقافي على اعتبار أنه الواجهة الفرنسية الضامنة لتواجدها، لذا يجب القول إن الأسباب التي تدفع فرنسا إلى إعطاء مكانة

1- جاك ريجو، سياسي فرنسي (مدير مكتب وزير الثقافة الفرنسي في عهد جيسكار ديستان)

2- Salah Mouhoubi : **La Politique De Coopération Algéro-Française**, O.P.U, Alger, sans date, page 75.

3 - سياسي فرنسي يساري (وهو ما يبرز توافق اليمين و اليسار الفرنسي حول قضايا التمدد الثقافي الفرنسي خصوصا في العالمين العربي و الإسلامي)

4- Jacques Rigaud : **Les Relations Culturelles Extérieures**, Paris, 1980, page 125.

5 - موريس فايس: **مفاوضات إيفيان في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962**، تر صادق سلام، عالم المعرفة، بيروت، ب ت، ص 757.

متميزة للتعاون الثقافي والتقني في سياستها الخارجية هي ذاتها التي تدفعها إلى تبني هذا النوع من العلاقة مع الجزائر، والمتمثل في البحث عن آليات جديدة بديلة عن الاستعمار المباشر، بما أن القصد من التعاون لم يكن في أذهان الفرنسيين سوى استئناف علاقات التبعية القديمة تحت صفة جديدة، فالتعاون لم يكن سوى صيغة مؤقتة شديدة الإهانة[1].

2.3. الإطار القانوني

2.3.1. اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962[2]

هي الاتفاقية التي جاءت كتتويج لجولات متعددة ولقاءات طويلة بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، والتي بدأت في مولان Melun يوم 25 جوان 1960 وانتهت بإيفيان الثانية، امتدت من 07 مارس إلى 18 منه عام 1962 وهي النص المرجعي للاستقلال وكذا أول إطار قانوني ينظم العلاقات الثقافية بين الجزائر وفرنسا[3].

إن اتفاقيات إيفيان تتضمن من جهة اتفاقا غير مؤرخ للاستقلال يحدده الاستفتاء المزمع إجراؤه حسب ما نصت عليه الاتفاقية يوم 01 جويلية 1962، ومن جهة أخرى سلسلة إعلانات حكومية متعلقة بمناقشة القضايا التي تهم الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى الفرنسيين الذين يفضلون البقاء في الجزائر كمواطنين جزائريين من أصول فرنسية.

[1] - موريس فايس، المصدر نفسه.

[2] – الجريدة الرسمية الفرنسية (J.O.R.F) 20 مارس 1962 ص 3019 وما يليها.

[3] – للتعرف أكثر على مراحل التفاوض يجب العودة إلى اتفاقيات إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954–1962 لوزير الداخلية السابق دحو ولد قابلية.

تركيبة الوفدين[1]

الملاحظ لتركيبة الوفدين يستطيع إدراك مدى حرص المفاوض الفرنسي على التزود بالخبرات في مختلف التخصصات لتجنب الثغرات القانونية التي يمكن أن تتعارض والمصالح التي يسعى للدفاع عنها[2]، أمام مفاوض خلاصة تجربته هي ثورة مسلحة امتدت لسبع سنوات، ولم تكن له المعرفة الكافية بالقانون الدولي، ولا بالمناورات السياسية، وإلا كيف نفسر الحرص الفرنسي على استعمال تقنية قانونية تبدو غريبة بسبب طابعها الذي يظهر أحادي الشرعية.

يرى بعض الباحثين أن اتفاقيات ايفيان عند توقيعها لم تكن لها سوى القيمة القانونية لسلوكات أحادية الجانب على أن يضفي عليها الاستفتاء المقرر إجراؤه بتاريخ

1- أ- الوفد الفرنسي: يتكون من الشخصيات السياسية والعسكرية التالية :

- لويس جوكسLouis Joxe وزير مكلف بالشؤون الجزائرية من 22-11-1960 إلى 28-11-1962
- بيرون روبار Buron Robert سياسي فرنسي شغل مناصب سياسية عديدة.
- دي بروقليDe Broglie كاتب دولة مكلف بالشؤون الجزائرية.

إلى جانب هؤلاء السياسيين كان هناك وفد فني من الخبراء منهم:

- العقيد أوبير دو سوغان بازيسHubert de Seguin Pazzis مستشار لدى مكتب لويس جوكس.
- برونو دولاسBruno De Leusse خبير ومستشار قانوني.
- فانسون لابوري Vincent Labouret خبير قانوني ومدير مكتب لويس جوكس.
- كلود شايات Claude Chayet خبير اقتصادي.
- برنارد تريكو Bernard Tricot مستشار تقني في الإيليزي.

ب- الوفد الجزائري: كان بالأساس مكونا من سياسيين بدون خبرات سابقة في الشؤون الاقتصادية والثقافية والقانونية وهم:

- كريم بلقاسم: نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ورئيس الوفد الجزائري.
- محمد بن طوبال: وزير دولة.
- سعد دحلب: وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة.
- أمحمد يزيد: وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة.
- رضا مالك: الناطق الرسمي باسم الوفد.
- محمد الصديق بن يحي: عضو الوفد المفاوض.
- أصغير مصطفاي: عضو الوفد المفاوض.
- عمار بن عودة: عضو الوفد المفاوض.

2- **la coopération franco-magrébine**, Chroniques sociales et Culturelles, **in** L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963, p.87.

01 جويلية 1962 حول تقرير المصير صفة الاتفاقية الدولية[1]، فيما يرى آخرون أن الصيغة المستعملة لم تكن سوى ثانوية معبرة عن إرادة الحكومة الفرنسية وأن الاتفاقيات ليست إلا مجرد منحة فرنسية، وأن جبهة التحرير الوطني ليست إلا أحد مكونات المجتمع الجزائري أو اتجاها سياسيا ضمن آخرين في غياب استفتاء ديموقراطي وحر، بينما يرى موريس فلوري (Flory Maurice) [2] أن الاتفاق الفرنسي الجزائري هو اتفاق بين فرنسا ومقاومين يعترف لهم القانون الدولي بالصفة الشرعية وهو ما ذهب إليه جون طوسكوز «Jean Touscoz »[3] الذي يصف هذه الاتفاقيات بعقد ثنائي له صبغة دولية بسبب فعالية الكفاح المسلح الذي تخوضه منظمة مرتبطة بالحكومة المؤقتة والذي فرضه الواقع الميداني، بين قيادة ثورية والحكومة الفرنسية بإيفيان[4].

ظهرت النسخة النهائية والرسمية لما يعرف إعلاميا باتفاقيات إيفيان، كتتويج للجولات الأخيرة من المفاوضات بين القيادة الثورية والحكومة الفرنسية بإيفيان[5]،والتي ألزمت الطرف الفرنسي أن يعترف بسيادة واستقلال الجزائر ويرضخ لإرادة الشعب الجزائري المنتصر عليه بالتصميم والتضحيات الجسام، وفي هذا الصدد يذكر السيد علي بن محمد[6] بجريدة الشروق الوطنية[7]« إن المفاوض الجزائري ناقش بالأساس نصا جاهزا من طرف المفاوض الفرنسي،

---

1 –R. Pint: **le statut des européens dans les accords entre le France et l'Etat Algérien**, le Monde, 18 Avril 1963.

2–Les cahiers libres: N° 34, (Maspero), 1962..

3 – Jean Touscoz, 1935, avocat et professeur du Droit International à l'Université de Nice, auteur de plusieurs textes dont : **Droit International, la coopération scientifique internationale**.

4– Evian Les Bains مدينة فرنسية تقع في إقليم صافوا العليا، أحد أقاليم الرون ألب، وتطل على بحيرة ليمان إحدى أكبر البحيرات الأوروبية.

5 – ظل هذا الاتفاق محل جدل كبير داخل بيت الثورة ممثلة في هيئة الأركان الرافضة والحكومة المؤقتة المؤيدة. حتى إن هذا الاتفاق ظل من الطابوهات التي لم تكسر إلا في ثمانينيات القرن الماضي.

6– وزير التربية الوطنية في الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي.

7– جريدة الشروق الجزائرية، العدد 6334، 2 مارس 2012.

وأدخل عليه المفاوض الجزائري ما استطاع من تعديلات في الجوهر والمعنى على اعتبار أن نصها الأصلي مكتوب بالفرنسية، أما ما تعلق باستقلال الجزائر والسيادة الوطنية الكاملة داخليا وخارجيا فإن الدارس للوثيقة يلمس روحها الجزائرية التي لم تتنازل عن السيادة الوطنية الكاملة»، غير أن ما يثير التساؤلات هو عدم وجود نص أصلي بالعربية أو مترجم إليها على اعتبار أن الاتفاقيات الدولية توقع في نصين باللغة الرسمية لكل طرف لكونهما متساويين في القيمة الشرعية حسب ما ينص عليه القانون الدولي.

كما أنها لم تحدد بزمن، لعدم وجود بند صريح يحدد مدة صلاحيتها والذي يمنع الطرفين وخصوصا الطرف المتضرر من مراجعة بنودها متى تغيرت المعطيات السياسية والاجتماعية، وهذا ما حرم الجزائر اليوم مثلا من المطالبة بتجريم الاستعمار أو المطالبة بالتعويضات عن التجارب النووية.

- **الهيكل العام لاتفاقيات إيفيان:**

يقول الدكتور علي بن محمد إن المحرر الفرنسي الذي أعد الوثيقة سعى إلى أن يجعل المفاوض الجزائري يقبل بأكبر قدر من بنودها، وأن لا يدخل عليها تغييرات جوهرية أو أي تعديل يقلل من قيمتها القانونية أو يخل بجوهرها فيؤثر على مستقبل الفرنسيين الذين فضلوا البقاء في الجزائر وذلك لإدراكه أهمية هذه الوثيقة على مستقبل عُشر سكان الجزائر باعتبار أن مليون معمرا سيبقون في الجزائر بعد الاستقلال وعليه فالمفاوض والمحرر كان يجب عليهما أن يحافظا على الامتيازات المادية والثقافية والاجتماعية للمعمرين لضمان مستقبل فرنسا في الجزائر وتكرار تجربة جنوب إفريقيا. وقد احتوى نص الاتفاقية على أحد عشر مادة تناولت وقف إطلاق النار، وتسيير المرحلة الانتقالية، والمسائل المتعلقة بوضعية الجيش الفرنسي في الجزائر، كما أشارت المادة الأخيرة (11) إلى إطلاق سراح المساجين من الطرفين، كما احتوت الاتفاقية على مجموعة إعلانات مباديء خاصة بالتعاون في مختلف المجالات العسكرية والتنظيمية.

أما فيما يتعلق بإعلان المباديء الخاص بالتعاون الثقافي[1] فإن تفاصيله وخصوصا ما تعلق بموضوعنا أي الشق التعليمي على الخصوص، فإن الاتفاقية أشارت في تفاصيلها إلى ما يلي:[2]

أ- الربط بين الاستقلال والتعاون كأنهما متلازمان أو بينهما ارتباط شرطي بأن لا استقلال بدون تعاون.

ب- التركيز على الخصوصيات الثقافية واللغوية والدينية للمواطنين الجزائريين من أصول فرنسية أو أوروبية وعلى ضرورة استخدامهم للغة الفرنسية في اجتماعاتهم بمختلف المجالس، وفي علاقاتهم بالسلطات العمومية، كما أن لهم الحق في استعمال اللغة الفرنسية في حياتهم السياسية والإدارية وفي القضاء.

ج- يحق للمواطنين الجزائريين من أصول فرنسية إنشاء وتسيير مؤسسات تعليمية.

د- لهم كامل الصلاحيات في الانتساب إلى الأقسام الفرنسية التي تنشئها الجزائر داخل مؤسساتها التعليمية.

هـ- ضرورة تخصيص حصص في الإذاعة والتلفزيون باللغة الفرنسية تتناسب وقيمهم، والامتيازات المعترف لهم بها.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أشارت الفقرة الثانية من البند الثالث إلى ما يلي: « يقوم كل بلد بفتح أقسام داخل مدارس البلد الآخر، لتقديم تعليم مطابق في المناهج والبرامج والتوقيت» ؛ هنا وأمام هذه الوضعية المعقدة لا بد من طرح السؤال التالي: هل كان هناك تفاوض جدي فيما يخص قضايا وبنود إعلان المباديء وتحديدا القسم المتعلق بالثقافة؟ أم هي فرض أمر واقع على المفاوض الجزائري فيما يخص بند الضمانات؟!

---

[1]- تحرص الأوساط الفرنسية الرسمية على استعمال صيغة الجمع في عبارة -إعلان المبادئ-، للتأكيد على أن التعاون الفرنسي الجزائري ليس إلا نتيجة لاتفاقيات إيفيان أما الاتفاقيات اللاحقة فلا تعدو أن تكون تنفيذا للاتفاقيات الأصلية.

[2]- إن تكرار النقطة 2 و11 في الفصل الثاني المعنون بحريات الأشخاص وضماناتها وفي القسم الثالث منها لم يكن عبثيا أو سقطة لغوية بل الهدف منه التأكيد على ما ورد سابقا.

إن الندية والمساواة لم نكن لنجدهما في هذا النص لأن الحقائق على الأرض تقول بعكس ذلك، إذ كيف لبلد عاش على وقع التدمير الممنهج وهو يعيش في فقر وعوز ويحتاج لإعادة بناء مؤسساته التربوية، وعاجز حتى على توفير الإمكانات المادية والبشرية لدخول مدرسي عاد، أن يفتتح مدارس أو معاهد أو حتى أقساما خارج حدوده، وهو أمام مشكلة الأمية التي بلغت حسب الأرقام الفرنسية 85%[1].

2.3.2. أمرية952/62 بتاريخ 1962/08/11[2].

هي أمرية صادرة عن الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية بتاريخ 11 أوت 1962 والواردة في الجريدة الرسمية الفرنسية(J.O.R.F) في14 أوت 1962والتي نصت على إنشاء الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر، وقد جاءت في ثلاث مواد:

المادة الأولى: يتم إنشاء هيئة وطنية عامة ذات صبغة إدارية وتمتلك الشخصية المدنية والاستقلالية المالية، تدير المؤسسات والمعاهد التعليمية والجامعات ومختلف المؤسسات الثقافية، وكل ملاحقها التي سوف تحتفظ بها فرنسا في الجزائر أو تنشئها وفق ما تقتضيه المادة 2 من إعلان المباديء[3] الصادر في 19 مارس 1962.

المادة الثانية: من مهام الديوان توفير النشاطات التعليمية داخل المؤسسات والمعاهد والجامعات، ويمنح شهادات مطابقة للشهادات الممنوحة في فرنسا، كما أنه يمكن أن يقتني (شراء أو كراء) مقرات يراها ضرورية لمزاولة نشاطه الخاص بالمؤسسات التي يشرف عليها، فضلا عن تأطيره للموظفين، ويقوم بالتعيينات وكذا يمكنه إنشاء تعليم متخصص مناسب للجزائريين الموظفين لديه.

المادة الثالثة: على الوزارات المعنية في البلدين تطبيق هذه الأمرية، والوزارات المعنية هي:

---

[1]- تصريح رئيسة جمعية اقرأ لجريدة المجاهد الصادرة يوم 2013/01/09

[2]- أنظر الملحق رقم 01.

[3]- أنظر النص الكامل لإعلان المبادئ الوارد في أكثر من مرجع (بن يوسف بن خدة، رضا مالك، ريني غاليسو) .

- الوزير الأول.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية.
- الوزير المكلف بالشؤون الثقافية.
- وزير الخارجية.
- وزير التربية الوطنية.

إن إقدام الإدارة الفرنسية على إنشاء هيئة مستقلة ماديا وإداريا، خاضعة بشكل مباشر لمصالح رئاسة الحكومة، لإدارة وتسيير التعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة، له أكثر من دلالة لعل أبرزها الرغبة الشديدة للحكومة الفرنسية في الحفاظ على المكتسبات اللغوية والثقافية التي حققتها خلال 132 سنة من الاحتلال، وكذا إيجاد ضمانات للفرنسيين من اجل تحفيزهم على البقاء بهدف المحافظة على التوازن العرقي مما يسمح لفرنسا التدخل المباشر في الشؤون الجزائرية. وبالعودة إلى مواد القانون الثلاث نلاحظ:

3. الحرص الشديد على الاحتفاظ بالمؤسسات التعليمية بمختلف الأطوار، وإمكانية افتتاح أخرى عند الضرورة، فلم يكتف القانون بالتسيير بل فتح الباب أمام إنشاء مدارس أخرى.
4. حرص القانون على إطلاق يد الإدارة في تملك المنشآت، وكذا إبعاد الطرف الجزائري عن المساهمة في أية عملية حتى لا تضايقه الإدارة أو تحد من نشاطه.

2.3.3. المرسوم رقم 62-1062 بتاريخ 1962/09/12[1].

هو المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 13 سبتمبر 1962 صفحة 8949، والخاص بتركيبة إدارة الديوان وتحديد صلاحياتها:

[1]- أنظر الملحق رقم 02

المادة الأولى: الديوان لجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر هيئة وطنية عامة ذات صبغة إدارية وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية، يديرها مجلس إداري يسير من طرف مدير. والديوان تحت وصاية الوزارة المكلفة بالشؤون الجزائرية، مقره باريس.

المادة الثانية: مجلس الإدارة يضم بالإضافة إلى الرئيس 16 عضوا حسب التشكيل التالي:

أ- عضوان يعينان باقتراح من الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية.

ب- ثلاثة أعضاء يعينون باقتراح من وزير الخارجية الفرنسي.

ج- عضو واحد يعين باقتراح من وزير المالية والشؤون الاقتصادية الفرنسي.

د- عضوان يقترحان من طرف وزير الثقافة الفرنسي.

هـ- خمسة أعضاء يعينون باقتراح من وزير التربية الوطنية الفرنسي.

و- عضو يعين باقتراح من وزير التعاون الفرنسي.

ز- عضوان مهتمان بالشؤون التعليمية من أصحاب الاختصاص في الجزائر يعينهما الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية[1]، كما أن من مهام المدير المراقبة المالية للديوان.

المادة الثالثة: يتم تعيين الأعضاء لأربعة أعوام بقرار وزاري مشترك بين الوزارات التالية:

1. وزارة التربية الوطنية (الجزائرية).
2. وزارة الشؤون الجزائرية.
3. وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.
4. وزارة الشؤون الثقافية الفرنسية

علما أنه إلى جانب تعيين العضو الدائم، عين عضو يخلفه آليا في حالة العجز أو الغياب، كما يتم تعيين المدير وفق نفس الآليات السابقة.

[1]- مشاركتهما كملاحظين في جلسات مجلس الإدارة، كما أن الأصل في تعيين أطراف جزائرية لا يرجع للحكومة الجزائرية ولهذا دلالة قوية على الرغبة في تغييب الطرف الجزائري عن نشاطات الديوان.

عند القراءة المتأنية للمرسوم نلاحظ أن الحكومة الفرنسية جندت كامل أجهزتها لتضمن نجاح عمل الديوان على اعتبار أنه أصبح القناة الرسمية التي تحافظ على المكاسب الثقافية واللغوية في الجزائر، وذلك من خلال التدقيق في اختيار الأشخاص بإشراك كل الوزارات المعنية، و تغييب واضح للتمثيل الجزائري مع أنه من المفروض أن يكون المجلس متساوي الأعضاء ،حتى يكون أكثر فعالية ؛ إلى جانب ذلك نلاحظ هيمنة الوزارات الفرنسية واضطلاعها بمهمة اختيار الأعضاء مع أنه من المفروض أن تكون المهمة مشتركة بين الدولتين على اعتبار المساواة بين الدولتين أثناء إبرام الاتفاقيات.

2.3.4. القانون رقم 62-421 بتاريخ 1962/04/13 [1]:

الصادر بتاريخ 13 أفريل 1962 والوارد في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 1962/04/14 والذي جاء في مادتين:

المادة الأولى: لرئيس الجمهورية كامل الصلاحيات في عقد اتفاقيات بموجب إعلان المباديء الموقع في 19 مارس 1962 إذا وافقت الشعوب الجزائرية[2] على ما ورد في الاستفتاء الذي نظمه قانون 08 جانفي1961 الذي ينص على استقلال الجزائر في ظل التعاون الفرنسي الجزائري[3].

المادة الثانية: إلى غاية تعيين هيئات سياسية جديدة منبثقة عن الجزائر المستقلة يحق لرئيس الجمهورية الفرنسية اتخاذ كل الإجراءات والتدابير عن طريق التشريعات بمراسيم أو عن طريق أمريات بما يتطابق مع إعلان المباديء الموقع في 19 مارس 1962[4].

1- أنظر الملحق رقم 03.

2 -هكذا ورد في النص الفرنسي في الجريدة الرسمية بصيغة الجمع وليس الشعب الجزائري les populations et non pas la population كما هو مبين في القانون رقم 44/61 بتاريخ 14 جانفي 1961 حسب الملحق 04

3-أنظر الملحق 03.

4- أنظر الملحقين 03 و5.

أمام هذه الترسانة من القوانين والمراسيم كتلك الواردة في الملحقين 05 و06 ندرك بما لا يدع مجالا للشك أن فرنسا استغلت الفترة الانتقالية بشكل جيد لتهيئة الأرضية لما بعد الاستقلال، والعمل على أن تتواجد بكل الصيغ وتمكين الموالين لها.

2.3.5. البروتوكول الملحق الأول[1]:

المتعلق بوضعية المعلمين الفرنسيين في الجزائر والصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 14 سبتمبر 1962 (ص 173) حددت فيه الحكومة الفرنسية والهيئة المؤقتة جملة من الإجراءات في ستة بنود تختص بموظفي قطاع التربية والتعليم وذلك في إطار إعلان المباديء حول العلاقات الثقافية والتعاون التقني الموقع بتاريخ 19 مارس 1962 وجاءت على النحو التالي:

1-البند الأول: هيئة التدريس تسيرها إجراءات البروتوكول المتعلقة بوضعية الأعوان الفرنسيين العاملين في الجزائر ما لم يتضمن هذا البروتوكول إجراءات خاصة.

2-تلتزم الحكومة الفرنسية باتخاذ جميع الإجراءات التي من شانها دفع الجامعيين وإطارات التعليم إلى مساعدة الدولة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالمناصب المعروضة للمسابقة في الجامعات الفرنسية لتغطية العجز.

3-قبول الشهادات المتحصل عليها شريطة موافقة الطرفين الجزائري والفرنسي.

4-الإطارات التربوية تستفيد من الحريات والإعفاءات التي تفرضها التقاليد الجامعية مع التعهد بعدم مزاولة نشاط خاص بأجر أو بدونه.

5-تتم مراقبة المدرسين الفرنسيين من طرف جامعيين جزائريين مؤهلين أو من طرف مفتشين فرنسيين بعد موافقة الطرفين.

6-يخضع المدرسون الفرنسيون لنفس التوقيت الساري المفعول في الجزائر، على أن لا يتجاوز المدة المخصصة في فرنسا لنفس الرتبة.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 6.

2.3.6. البروتوكول الملحق الثاني:[1]

المتعلق بتوزيع المؤسسات التربوية الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 14 ديسمبر 1962 (صفحة 173) وملاحقه في الصفحات 174 إلى 181 حيث تم الاتفاق على توزيع مؤقت للمؤسسات التعليمية للسنة الدراسية 1963/1962 وتضمن البروتوكول ثلاث نقاط كالتالي:

1- إنشاء لجنة مختلطة من جزائريين اثنين وفرنسيين اثنين لمتابعة المشاكل الناجمة عن الدخول المدرسي لخريف 1962 مع إمكانية الاستعانة بمستشارين أو هيئات مثل جمعية أولياء التلاميذ أو النقابات وذلك لدراسة المشاكل المطروحة خصوصا ما تعلق منها بالتعيينات الجديدة والتحويلات، وكذا اقتراح مزاولة المعلمين.

2- بقاء المدارس الجزائرية مفتوحة لرعايا كلا البلدين، واستقبال أكبر عدد ممكن من التلاميذ، مع الحرص على ضمان دوام كامل للمعلمين، وكذا الحفاظ على المكانة التي يجب تخصيصها لبرامج ومناهج دراسة اللغة والحضارة العربيتين وتاريخ وجغرافيا الجزائر.

3- نشاطات مركز البحث العلمي والمعاهد التابعة للديوان تخضع للمراقبة الدورية وللتوجيهات العامة للمجلس الأعلى للبحث العلمي[2] الذي يدرس كذلك ترشيح طلبة وباحثين جزائريين للحصول على منح دراسية للتكوين في المعاهد، وفي حالات معينة يوجه إلى مؤسسات للبحث العلمي بفرنسا.

2.3.7. المرسوم رقم 63/255 بتاريخ 16 جويلية 1963[3]

المنشور في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 52 بتاريخ 30 جويلية 1963 والمتعلق بتهيئة المؤسسات التعليمية (صفحة 758) وذلك تطبيقا للمادة 02 من إعلان المباديء المتعلق

---

[1] – أنظر الملحق رقم 06.

[2] – أعضاء المجلس العلمي يعينون بتوافق بين الحكومتين، على أن يتم تعيين الرئيس من طرف الحكومة الجزائرية وحدها.

[3] - أنظر الملحق رقم 07.

بالتعاون الثقافي والتقني، وطبقا للاتفاق الخاص بإعادة التهيئة المؤقتة للمؤسسات التعليمية 1962/09/07[1] ومن أهم الوسائل التي تناولها المرسوم:

ابتداء من 1963/09/15 تحتفظ فرنسا في الجزائر بالمؤسسات التعليمية الواردة في الملحق 02/01[2] وذلك إلى غاية 15 سبتمبر 1965حيث على الحكومة الفرنسية أن تعيد المؤسسات الواردة في الملحق B الواردة في الجريدة الرسمية 52 بتاريخ 16جويلية1963.

وأشار البرتوكول إلى تخلي وزارة التربية عن تسيير بعض المعاهد مؤقتا لمجلس أبحاث فرنسي وذلك لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد باتفاق مشترك بين الحكومتين، وهذه المعاهد هي:

- مؤسسة Océanographie
- معهد مكافحة مرض السرطان بيار وماري كوري.
- المركز الجزائري للبحث الأنثروبولوجي لما قبل التاريخ والسلالات البشرية

Centre d'Algérie de la Recherche Anthropologique, Préhistorique et Ethnographique (C.R.A.P.E).

يستفيد مجلس الأبحاث الفرنسي السابق الذكر من الإمكانات المادية والبشرية من السلطات الفرنسية بما يتلاءم وأهداف المعاهد وفق الخطط العلمية المرصودة في الجزائر؛ مقر المجلس في مقرات معهد الدراسات النووية بالجزائر وتكون له الصفة القانونية، وتكون تركيبة المجلس على النحو التالي:

أ- رئيس المجلس: معين من طرف الحكومة الجزائرية.

ب- المسير الإداري l'administrateur معين من طرف الحكومة الفرنسية كمنفذ وآمر بالصرف.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 07.

[2]- أنظر الملحق رقم 08، جداول المدارس والمؤسسات التي احتفظت بها فرنسا بعد 1962.

ج- مجلس إدارة: مكون من اثني عشر عضوا يعينون بالتساوي.

كما أشار المرسوم إلى احتفاظ السلطات الفرنسية بالمبنى الواقع بـ3، شارع الأستاذ «فانسون Vincent» بالعاصمة.

وناقشت المواد الموالية الثانية والثالثة وضعيات المعلمين الفرنسيين وتعييناتهم، كما تحدد إمكانية محافظة المعلمين على مناصبهم بما يتلاءم وحركة 1961 بينما المناصب الإدارية تخضع للمسابقة، وذات المبدأ يقوم عليه التعليم الثانوي بكل فروعه (تقني، عادي)، ويخضع موظفو الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي لنفس وضعية الموظفين الفرنسيين المنتسبين لوزارة التربية الوطنية، كما يتسنى لهم الاستفادة من كل الامتيازات القانونية ؛ فإجراءات التعيين بالديوان هي نفسها إجراءات تعيين الموظفين الفرنسيين لدى وزارة التربية الوطنية[1].

تطرق القانون للبرامج والمناهج في الأدب العربي، التاريخ والجغرافية والتربية الخلقية والمدنية وكذا الفلسفة، إذ تطبق البرنامج الجزائرية التي تلائم ثقافة وحضارة الأهالي بمعدل 5 ساعات أسبوعيا، كما نص القانون في مادته السابعة على تشكيل لجنة من ستة أعضاء تقوم بتكييف البرامج ومراقبتها. يعتبر هذا القانون هو المؤسس للتعاون الثقافي الأكثر دقة ووضوحا لكونه تناول أدق التفاصيل من أجل الوقوف على كل النقاط العالقة والتي لم تناقش في القوانين السابقة.

وهنا لا بد من الوقوف بالدراسة والتحليل لهذا المرسوم والبداية مع العدد الكبير للمؤسسات التي احتفظت بها الإدارة الفرنسية وحرص فرنسا على أن تكون من مختلف الأطوار التعليمية، وهذا لإدراك فرنسا أن العمل يجب أن يأخذ بالحسبان المستقبل دون التفريط في الحاضر، فشغور المناصب الإدارية من الفرنسيين لا بد وأن يملأ باندماجيين جدد لأن رسم الخريطة الجينية لحكام الجزائر في المستقبل لا بد وأن يرسم في المدارس التي تشرف عليها، فهي لا تريد أن تغامر بمستقبلها في الجزائر، وليس أدل على ذلك من ضعف الحجم الساعي

[1]- أنظر إعادة رقم 04 من الملحق رقم 09.

الخاص بمواد الهوية كالتاريخ والتربية الإسلامية والفلسفة، فهي لا تتجاوز الخمس ساعات أسبوعيا.

2.3.8. المرسوم رقم 313/66[1].

المؤرخ في 4 أكتوبر 1966 والمتضمن نشر اتفاقية التعاون التقني والثقافي بين الجزائر وفرنسا الموقعة بباريس بتاريخ 8 أفريل 1966، حيث تطرق الفصل الثاني من الباب الثاني في مواده من 30 إلى 35 إلى ضبط آليات التعاون والتعهد بالدعم الكامل لقطاع التعليم في الجزائر من طرف الجامعات والمعاهد الفرنسية، وتطرق القانون إلى عمل الموظفين الفرنسيين في الجزائر وحدد واجباتهم وحقوقهم والتزاماتهم المهنية.

2.3.9. المرسوم رقم 63/452[2].

الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 90 بتاريخ 14 نوفمبر 1963 والمتعلق بوضعية الجنود الفرنسيين الموضوعين تحت تصرف الحكومة الجزائرية في إطار التعاون الثقافي والتقني.

ويتعلق الأمر بإرسال المجندين أو المؤدين للخدمة الإجبارية في إطار التعاون الثقافي، الذين بلغ عددهم 157 معلما جنديا في جوان 1964 وفي 31 أكتوبر أرتفع عددهم إلى 750 معلما جنديا و1200 في الأول من جوان 1965[3]

3. <u>أنماط التعليم الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال</u>

إن التعاون في أي مجال يقتضي أن تتساوى الدول أمام القانون وفي الواقع[4] حتى لا يتحول هذا التعاون إلى إملاءات يفرضها الطرف القوي، وإلا فنحن نتحدث عن علاقات دولية

[1] - أنظر الملحق 09.

[2] – أنظر الملحق رقم 10.

[3] –Notes et études documentaires N° 3252 du janvier 1966. P 35.

[4] –Charles Debbasch et autres, Mutations culturelles et coopérations au Maghreb, ED. CRAM, Paris, 1962, p. 07.

متميزة وليس تعاونا، لذا فإن استعمال لفظ تعاون يغلب عندما يتعلق الأمر بمستعمر ومستعمرة قديمة قررا مواصلة علاقاتهما في ظروف جديدة ومختلفة، لكون شرط المساواة القانوني توفر بإقـرار استقلال المستعمرة واعتراف الهيئـات الدولية بها، أما واقعيا فنحن أمام قوتين متفاوتتين وبشكل كبير، لذا فإن لفظ التعاون هنا ليس دقيقا ولا معبرا بشكل صحيح عن هذه الحالة، كوننا أمام دولة تقدم دعما دون أن يستطيع الطرف المتلقي تقديم المقابل.

وهذا ما يجعل طرف المعادلة الأقوى يعمل على توجيه سياسة الدولة المستقبلة للمعونة وفق إرادته السياسية ولا يتوانى في استعمال الضغط والتهديد بقطع أو تأجيل المساعدات إذا تعارضت المصالح، ونلحظ ذلك جليا في التعاون الثقافي الجزائري الفرنسي والذي هو في الحقيقة أشبه بالحوار غير المتكافيء، إن هذا « التعاون » يبقى صعبا جدا لكون إحدى الثقافيتين تمتلك من أدوات التأثير ما لا تملكه الأخرى، خاصة وأنها على مدار سنوات الاحتلال عملت على استئصال الثقافة المحلية والحلول محلها، وهو ما جعل مالك حداد[1] يقول : « إن المحتل الحقيقي كان موليار إلى جانب بورجو»[2] وفي هذا دلالة على الاستلاب الفكري واللغوي الذي مورس في حق الشعب الجزائري، بالقدر الذي أكسب الفرنسية مساحات واسعة داخل المنظومة المجتمعية الجزائرية حتى إلى ما بعد الاستقلال، فقد ظلت لغة تخاطب وتواصل أو كما عبر عنها أصبحت الفرنسية لغة حاملة للأفكار والثقافة Une langue véhiculaire.

ولأن الفرنسيين مدركون أن إجراءات ما بعد الاستقلال تعمل على إعادة ترتيب الشأن الثقافي واللغوي في الجزائر وفق الوضع الجديد، فقد مورست ضغوطات من أجل المحافظة

[1] – هنري بورجو، من مواليد 04 أوت 1895 وتوفي 1963، من مؤسسي الإمبراطورية الفرنسية.

[2] – Charles Debbasch, **Mutations culturelles et coopération au Maghreb**, ED. CRAM, Paris, 1962, p. 08.

على وجود لغوي وثقافي متميز مستعملة في ذلك سياسة التخويف من أن عموم الإطارات الفرنسية التي تدير الشأن الاقتصادي والثقافي سوف تضطر إلى المغادرة، فكان ذلك أهم سلاح في يد المفاوض الفرنسي الذي تمكن من الإبقاء على الهيمنة اللغوية الفرنسية، بل وفرضها بحجة الاستقرار، ولذلك تمت الموافقة على استمرار التعليم الفرنسي بإنشاء مؤسسات تربوية فرنسية تديرها الحكومة الفرنسية وتعمل وفق البرنامج الفرنسي ووفق المناهج الفرنسية[1].

وأمام هذه الوضعية التي يصعب معها إقامة نظام تربوي وطني متكامل، في ظل الظروف المادية والبشرية المتردية عقب الاستقلال، صرح الرئيس أحمد بن بلة قائلا في 12 أكتوبر 1962 : « عمل المعلمين الفرنسيين يجب أن يستمر لأنه عمل إنساني ». ويبقى أن نتساءل هل كان التعليم الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال حتميا أم عقبة ضرورية يجب المرور بها؟

تم تكليف السيد جون مارسال جانيني Jean Marcel Jeanneney كأول سفير فرنسي في الجزائر، وجاء اختياره من طرف الرئيس الفرنسي ديغول مباشرة لاعتبارات عديدة أبرزها أنه أول من اعترف ووافق على استقلال الجزائر من أعضاء الحكومة الفرنسية، أعطي صلاحيات واسعة وبقي على اتصال مباشر برئاسة الجمهورية بأمر من ديغول[2]

3.1. الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر :

إن التعاون الثقافي في ظل البعثات يقتضي إنشاء هياكل وهيئات في البلدان المعنية بهدف نشر الثقافة واللغة الفرنسية وهذا ما تفرضه بنود الاتفاقيات بين الطرفين حيث يسمح لفرنسا بفتح وإدارة مؤسسات للتعليم الفرنسي بإشراف تام منها وفق البرامج الفرنسية الخالصة،

[1] – كما جاء في تقرير صادر عن السفارة الفرنسية بخصوص التعاون الثقافي من سنة 1962 إلى 1965 ، مختوم بختم السرية، ص 02.

[2] – Kocher-Marboeuf Eric: **le Praticien et le général, Jean Marcel Jeannenney et Charles De Gaulle, 1958/1969,** Institut de gestion politique, Vincennes, 2003, Page 418.

وبهذا تم إنشاء الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر بموجب أمرية بتاريخ 11 أوت 1962[1] والذي ينظم ويدير التعليم الفرنسي في الجزائر، مع العلم أن مؤسسات الديوان تستقبل الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، كما يعتبر الديوان مصلحة فرنسية عمومية ذات صفة إدارية تعمل بالخارج وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المادي، تحت الوصاية المباشرة لكاتب الدولة المكلف بالشؤون الخارجية[2].

وهذا على عكس البعثات في كل من تونس والمغرب التي كانت تحت الإشراف المباشر للسفارة الفرنسية. إن ما فرض هذا الاختلاف القانوني للنموذجين جملة من المبررات الموضوعية منها:

أ- كثرة المؤسسات التي يشرف عليها الديوان في الجزائر وفق ما ورد في الملحق (1) الوارد في المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية رقم 52 بتاريخ: 30 جويلية1963، الملحق 08.

ب- إعطاء الديوان مساحة واسعة للمناورة في ظل إمكانيات تعديل بنود اتفاقيات ايفيان[3]، كما يمكن إشراك عموم الفرنسيين في الجزائر للإدلاء بآرائهم والمساهمة في المناقشات داخل الديوان بما يخدم مصالحهم.

ورغم ذلك الاختلاف في الشكل والصفة القانونية ومستوى الاستقلالية بين النموذجين، إلا أنهما يشتركان في الغاية والهدف والمتمثلين في تقديم تعليم فرنسي في بلدان المغرب العربي، وضمان الهيمنة اللغوية الفرنسية واستمرار التواجد الثقافي الفرنسي، وفق الآليات الجديدة للهيمنة.

---

[1] – صدر في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 20 أوت 1962 .

[2] – كانت في البداية وزارة قائمة بذاتها ترأسها LOUIS JOXE رئيس الوفد المفاوض في إيفيان الثانية.

[3] – CH.DEBBASCH, Op.cit., p. 08.

3.1.1. أهمية الديوان.

يعتبر الديوان نموذجا فريدا من حيث طبيعته وكذا من حيث صفته القانونية، فلا يوجد ما يماثله من هيئات تربوية في مستعمرات فرنسا، سواء كانت في إفريقيا أو آسيا، ويرجع الساسة الفرنسيون ذلك إلى عاملين اثنين هما:

- التقديرات الفرنسية لعدد المعمرين الراغبين في البقاء بالجزائر بعد ظهور نتائج الاستفتاء، والذين قدر عددهم بأكثر من مليون أوربي أي حوالي 10 % من إجمالي عدد السكان.
- أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا كمستعمرة قديمة تدر عليها فوائد كثيرة، وهذا ما دفع مختلف الهيئات والوزارات المعنية (الثقافة، التعليم، الخارجية، المالية، كتابة الدولة المكلفة بالشؤون الجزائرية)، إلى توحيد جهودها لإعطاء هذه المؤسسة كامل الدعم المادي والبشري لخدمة المصالح الثقافية الفرنسية لأنها الضمان الأول للتواجد المستمر وعدم الانفصال الثقافي واللغوي بين الجزائر وفرنسا.

3.1.2. إدارة الديوان:

حددت المهام بموجب أمرية 11 أوت 1962 والتي عززت بمرسوم 12 سبتمبر 1962 حيث جاء فيه:

- مجلس الإدارة: ويتكون من ممثلين عن الوزارات المعنية الخارجية، التعليم، الثقافة، كاتب الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، ممثلين عن الحكومة الجزائرية، ممثلين عن هيئات التدريس، ممثلين عن جمعية أولياء التلاميذ [1].
- مدير الديوان: يعين بموجب مرسوم يصدر بعد توصية ترفعها كل الوزارات المعنية والسابقة الذكر، وهذا ما يعطي إشارة واضحة عن الأهمية البالغة التي توليها فرنسا

[1] –حضور جمعية أولياء التلاميذ بصيغة عضو ملاحظ فقط وليس لها الحق في التصويت.

لهذا الجهاز[1]، وذلك من خلال تحري الدقة في اختيار من توكل إليه مهمة التسيير، من أجل ضمان مصالح فرنسا وحماية تواجدها اللغوي والثقافي في الجزائر ؛ وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية سعت من خلال منح الاستقلالية التامة للديوان إلى تجنيبه كل الخلافات السياسية المستقبلية بين البلدين، وإبقائه على الحياد لتسيير شؤون التعليم وعدم تأثره بالهزات السياسية التي قد تحدث بين الفترة والأخرى.

3.1.3. مهام الديوان

حددت مهام الديوان بموجب البند الثاني من اتفاقية إيفيان المتعلقة بإعلان المباديء الخاصة بالتعاون الثقافي، وبموجب أمرية أوت 1962 التي عززت بمرسوم 12 سبتمبر 1962 وحددت مهامه الاستعجالية في مسألتين[2] هما:

أ- تنظيم دخوله المدرسي بشكل عاد وتجاوز المعيقات التقنية والبشرية.

ب- تحضير النصوص والتشريعات المنظمة لعلاقاته مع الهيئات المختصة في الجزائر، وهو ما حدث بالفعل، فقد تم إصدار مختلف القوانين والنشريات والمراسيم التي نظمت نشاطه في الجزائر، كما تم افتتاح أول دخول مدرسي بعد الاستقلال للتعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة، حيث أشرف الديوان على أول دخول مدرسي بتاريخ 15 أكتوبر 1962، أي بتأخر حوالي شهر عن العادي خلال سنوات الاحتلال السابقة، وهكذا بدأ الديوان يزاول نشاطه وفق التشريعات والمراسيم في ظل هيكلة جديدة لم تعرفها صيغ التعاون الفرنسية السابقة سواء في المغرب أو تونس وذلك بشكل سلس جدا[3]. ويرجع المختصون ومنهم شارل ديباش Charles

1 – Notes et études documentaires, N° 3252, P 17.

2 – Ibid.

3 – Ibid.

Debbasch[1] سبب اختلاف الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر عن باقي آليات وصيغ التعاون سواء في المغرب أو تونس إلى مجموعة عناصر[2] أهمها:

أ- اعتبار الجزائر أهم المستعمرات الفرنسية، وجود هياكل تعليمية كثيرة مقارنة بتونس والمغرب.

ب-كثرة المؤسسات التي كان من المفروض أن يشرف عليها الديوان.

لذلك فقد امتلك الديوان الشخصية القانونية المستقلة عن السفارة لكن تحت وصاية كتابة الدولة للشؤون الجزائرية، وبهذا أصبح للديوان دور محوري في مجال العملية التعليمية في الجزائر، وهو ما شكل حسب البعض حرجا وحساسية [3] لدى الجزائريين سواء من عموم الشعب أو من القيادات الرافضة بالأساس لاتفاقية إيفيان[4]، اتجاه وجود مدرسة فرنسية على تراب الجزائر المستقلة.

وعلى العموم فالتعاون الثقافي بين الجزائر وفرنسا أصبح ضرورة ملحة للجزائر لتجاوز العجز التام الذي يعانيه البلد من الإطارات التعليمية، أما من الجانب الفرنسي فإن دعم ميلاد أمة جديدة مرتبطة بوشائج متينة وعميقة مع فرنسا[5]، مهمة أخلاقية، وبهذا أصبح التعاون أقرب إلى المصالح المتبادلة التي يمليها الواقع، فالجزائر تسعى إلى إنجاح أول دخول مدرسي في ظل الاستقلال السياسي، والانهيار الكامل للهياكل القاعدية التعليمية، إلى جانب هروب كثيف للإطارات الفرنسية بفعل الترويع الممنهج والمقصود من طرف منظمة الجيش السري،

---

[1] – شارل ديباش: أكاديمي فرنسي تقلد مناصب علمية و سياسية عديدة، منها منصب مستشار في وزارة التعليم الفرنسية من مؤلفاته : Mutations culturelles et coopération au Maghreb.

[2]– D. Charles Debbasch Op.cit., p. 117.

[3] – Op.cit., Notes et études documentaires, p. 18.

[4] – مثل هيئة الأركان.

[5]– كما جاء في تقرير صادر عن السفارة الفرنسية بخصوص التعاون الثقافي من سنة 62 إلى 65، مختوم بختم السرية، ص 02.

أما الطرف الفرنسي فإن التعاون بالنسبة له هو ضمان استمرارية النفوذ الفرنسي، والحفاظ على الإرث الثقافي واللغوي الفرنسي في الجزائر، والذي من خلاله يسعى إلى مواصلة التحكم في الجزائر من وراء الستار ؛ ففرنسا تعمل على أن تبقى لأن خروج جيشها لا يعني بالنسبة لها نهاية الاحتلال الذي اس

تمر132 سنة، وهذا ما صرح به الجنرال ديغول بقوله: « وهل يعني أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم يترتب التخلي عنهم؟»، وأجاب « قطعا لا، فالواجب يقتضي منا مساعدتهم لأنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا »[1] ؛ نلاحظ من قول شارل ديغول الرغبة الكبيرة في تكريس الهيمنة الثقافية والقضاء على ما تبقى من الخلفيات الحضارية للأمة العربية و الإسلامية ،في مشروعه الاستعماري الجديد.

3.1.4. مؤسسات وهياكل الديوان:

أُسند للديوان الإشراف على عديد المؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار والموزعة على التراب الوطني وذلك حسب ما جاء في نشرية Notes et Etudes Documentaires وذكره شارل ديباش في كتابه : Mutations Culturelles au Maghreb، وهو ما ذهب إليه (Bruno Etienne) أيضا في مقال له بعنوان «التعاون الثقافي الفرنسي المغاربي»، كما ورد تفصيله في «بروتوكول بين الجزائر وفرنسا»(Protocoles entre l’Algérie et la France) الصادر عن الإدارة العامة للوظيفة العمومية في أكتوبر 1962.

3.1.4.1. معاهد البحث العلمي:

احتفظت فرنسا بالمعاهد والمؤسسات العلمية التالية:

[1] – شارل ديغول: **مذكرات الأمل**، ترجمة وتحقيق خيري حماد، منشورات عويدات، لبنان، 2003، ص 47.

أ- معهد البحث النووي بفرعيه، الفيزياء النووية ومراكز المخابر العلمية الفرنسية.

ب- معهد علم البحار Océanographie، الذي يعود تاريخ إنشائه إلى عالم الحيوانات Zoologiste الفرنسي فيغييViguier، عام 1882 والذي طوره الأستاذ برنار 1941.

ج- معهد الوقاية من السرطان، بيار وماري كوري Pierre et Marie Curie الذي أنشئ بتاريخ 1959/11/16 كأول مؤسسة صحية وعلمية في الجزائر.

د- مركز الدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بفرعيه:

- مركز البحث الأنتروبولوجي ودراسات ما قبل التاريخ.
- مركز الدراسات الجغرافية الكائن بحي فانسون.

هـ- مركز الحقوق والعلوم الاقتصادية، حيث تم تجميعهما في البناية رقم 67 بشارع تيليملي، تحت إشراف الجامعة الفرنسية.

3.1.4.2. المؤسسات التعليمية من الدرجة الثانية:

هذه المؤسسات غطت جل مناطق الوطن إذ تتوزع حسب الجدول التالي[1]،

[1] – Protocoles entre l'Algérie et la France, DGFP, Imprimerie Officielle, Alger, Octobre 1962, p. 20.

المدينة	ثانويات للذكور	ثانويات للإناث
الجزائرالعاصمة	ثانوية بوجودBugeaud، داخلية ثانوية غوتيGautier ثانوية الحراشMaison Carrée	ثانوية دولاكروا Delacroix ثانوية فرومونتان Fromentin ، داخلية ثانوية صافورنيون de Savorgnon Brazza، داخلية.
البليدة		**- الثانوية الداخلية**
قسنطينة	**- ثانوية شارع مارسيي Mercier الداخلية**	**- الثانوية لافيران Laveran ، داخلية**
سكيكدا		**- الثانوية موبا Maupas الداخلية**
عنابة		**- ثانوية مارسيي Mercier الداخلية وملحقتها**
وهران	**- ثانوية لاموريسيار Lamoricière ، داخلية**	**- ثانوية علي شقال، داخلية**
سيدي بلعباس	**- ثانوية لوكلارك Leclerc، داخلية**	**- ثانوية في طور الإنجاز**
مستغانم		**- ثانوية لافوازيLavoisier، داخلية**

الجدول 13: المؤسسات التعليمية من الدرجة الثانية.

المصدر: Annuaire de l'Afrique du Nord, Chroniques sociales et culturelles, 1965.

3.1.4.3. المؤسسات التقنية:

احتفظت فرنسا بالمؤسسات التقنية التالية[1]:

[1] – Op.cit., p. 21.

المدينة	ثانويات		إكماليات	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الجزائر العاصمة	- فرع تقني ثانوية الحراش (توبوغرافيا) - فرع تقني ثانوية الحراش (تقني رياضي)	- الثانوية التقنية للبنات (فرع تجاري) - ثانوية سافرنيون (فرع اقتصاد)	- جزائر وسط، شارع رينان (فرع صناعة) - جزائر وسط، (فرع تجارة)	- شارع سافرنيون (فرع اقتصاد) - طريق غاسكون (فرع تجاري)
وهران		- التقنية للبنات (فرع اقتصاد) - التقنية للبنات (فرع تجارة) - التقنية للبنات (فرع اجتماع)	- ميدان صالينيون (فرع صناعة)	

الجدول 14: المؤسسات التقنية

3.1.4.4. المؤسسات التربوية من الدرجة الأولى:

كانت تمثل الحصة الأهم من المؤسسات التعليمية التي احتفظت بها فرنسا من مختلف الأطوار، ولهذا أكثر من دلالة أولاها الرهان على المدرسة كأداة فعالة في المحافظة على النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر المستقلة، وثانيتها الاستثمار بعيد المدى للحكومة الفرنسية في العنصر البشري لإدراكها أن معارك الهوية تحتاج إلى النفس الطويل، فعلماء النفس البيداغوجي يؤكدون أن التعليم في هذه المرحلة العمرية مهم جدا لكون الطفل أكثر استعدادا لتلقي المعارف والقيم، فيتكون لديه ما يسميه الأنتروبولوجيون «بالشخصية القاعدية» وفيها تكون ملكات الطفل أقل نضجا مما يجعله عرضة للمؤثرات النفسية والاجتماعية، فهي مرحلة التلقي والتأثير، والجداول التي سنعرضها أدناه تبين رغبة فرنسا في تطويق المجتمع الجزائري بالمؤسسات الابتدائية، وإلى جانب هذه الثانويات والمؤسسات التقنية أوكلت للطرف الفرنسي مهمة تسيير مؤسسات أخرى كثيرة جدا من الطور الأول أي حوالي 2205 قسما[1] ؛ وقد قدرت مصادر

[1]-Charles Debbasch, Op.cit., p.128.

أخرى هذه الأقسام بـ 2430 قسما، مثل دليل شمال إفريقيا لعام 1967 L'Annuaire de l'Afrique du nord.

لقد خصصت مقاعد الدراسة في البعثات[1] بالأساس لأبناء الفرنسيين، وذلك لان كلا من المغرب وتونس قد ورثتا هياكل تعليمية كثيرة مكنت الوزارات المعنية من استخدامها في تعليم أبناء البلد، فلا تونس ولا المغرب عرفتا تحطيما للهياكل التعليمية على مدار فترة الحماية، عكس الجزائر التي مورس ضد شعبها تجهيل ممنهج زاد من حدته قيام منظمة الجيش السري بحرق مئات المدارس في المدن والأرياف.

وبالعودة إلى الأرقام نجد أن الديوان تمكن من الاحتفاظ بعشرات المدارس عبر ربوع الوطن، فلم يستثن أي منطقة ولم يكتف باختيار المدن الكبرى فقط وذلك بهدف تطويق جميع مناطق الوطن بالمدرسة الفرنسية حسب ما يوضحه ملخص الجداول التالية:

[1] – هي التسمية التي أسندت للتعليم الفرنسي في كل من تونس والمغرب.

ETABLISSEMENTS DU PREMIER DEGRE

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES ET MOYENNES أقسام ابتدائية وإكماليات			
	ذكور	إناث	تحضيري	إكماليات
REGION D'ALGER				
DEPARTEMENT DU GRAND ALGER.				
Alger **1**				
Alger Il				
Alger III				
Alger IV				
ALGER VI				
ALGER VII				
ALGER VIII				
ALGER IX				
ALGER X				
AUTRES COMMUNES				
TOTAUX autrescommunes	**80**	**140**	**15**	
TOTAUX GRAND ALGER	**231**	**265**	**13**	
TOTAUX department d'Alger	**313**	**405**	**28**	
DEPARTEMENT DE MÉDÉA				
TOTAL Department de Médéa	**37**	**9**		
DÉPARTEMENTD'ORLÉANVILLE				
DÉPARTEMENT DE TIZIOUZOU				
Total département de TiziOuzou	**35**	**30**		
REGION D'ORAN				
DEPARTEMENT D'ORAN				
Totaux département d'Oran	**155**	**225**	**35**	
Total	24	47		
Total département d'Oran	179	272	35	
DEPARTEMENT DE SAIDA				
DEPARTEMENT DE TIARET				

DEPARTEMENT DE TLEMCEN				
TLEMCEN				
Total département	37	22	9	
DEPARTEMENT DE MOSTAGANEM				
Total département	47	40	5	
REGION DE CONSTANTINE				
DEPARTEMENT DE BATNA				
Total département	23	22		
DEPARTEMENT DE BONE (ANNABA)				
Total département	71	117		
DEPARTEMENT DE CONSTANTINE				
Constantine				
Total département	110	102	21	
DEPARTEMENT DE SETIF				
Total département	44	43	21	
SAHARA				
COLOMB BECHAR				
Total département	**5**	**28**		

الجدول 15: المؤسسات التقنية من الدرجة الأولى.

المصدر: Annuaire de l'Afrique du Nord، 1962.

بالنظر إلى الأرقام الواردة في مختلف ثنايا الجداول نلاحظ الاهتمام البالغ للإدارة الفرنسية بالمراحل التعليمية الابتدائية من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بشريحة الإناث إدراكا من القائمين على سياسة التعاون الثقافي في الإدارة الفرنسية المتمثلة في سفارتها برئاسة «جون مارسال جيانيني» أهمية تشكيل ذهنيات الفئات الصغرى، وتحضيرها لحمل مشعل الثقافة الفرنسية ؛ وإمعانا منها في تشكيل الوعي الجمعي الجزائري، اهتمت بإعطاء تكوين خاص للإناث لإحداث شرخ ثقافي ومجتمعي في الجزائر المستقلة بهدف الإبقاء على التبعية للمتروبول، ذلك لكون المرأة القاعدة الأساسية لأي مجتمع.

3.1.5. تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان وفي التعليم الخاص.

استطاعت مؤسسات الديوان استقطاب أعداد كبيرة من التلاميذ الجزائريين إلى جانب الفرنسيين وأبناء الجاليات الأخرى حسب ما يوضحه الجدول التالي[1]:

السنة	1963 - 1962	1964 - 1963
الذكور	46199	9869
الإناث	45265	11938
المجموع	91464	21807

* الجدول 16: تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان و في التعليم الخاص.

مصدر الجدول: Notes et Etudes Documentaires N°3252

وإن كنا قد لاحظنا تباينا طفيفا في الأرقام بين مختلف المصادر، بل وحتى داخل المصدر الواحد، فإننا نجد نفس الوضع كما هو الحال بالنسبة للأرقام التي وردت في» La Documentation Française» بتاريخ 07 جوان 1966 أو في دليـل شمال إفريقيا(A.A.N).

لفقد تمكن الديوان من ضمان تمدرس957 82 في الطور الابتدائي منهم 169 75 طفلا جزائريا وجزائرية في مختلف الأطوار والصيغ التعليمية، ومما يلاحظ أن الأعداد كانت متوازنة بين الجنسين حسب الجدول التالي:

القطاع	متوسطات التعليم العام			التعليم التقني			الثانويات			المجموع		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
الديوان الجامعي	334	350	684	294	126	420	3.284	3.784	7.068	3.912	4.260	8.172
التعليم الحر	175	234	409	881	761	1.642	1.124	920	2.044	2.180	1.915	4.095
المجموع	509	584	1.093	1.175	887	2.062	4.408	4.704	9.112	6.092	6.175	12.267

* الجدول 17: تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان حسب الجنس: ذ= ذكور، إ= إناث، م= مجموع

المصدر: Notes et Etudes Documentaires N°3252

كما استقطب التعليم المتوسط والثانوي 7.461 تلميذا خلال نفس الموسم الدراسي، أما في الموسم الدراسي الموالي فقد تراجع العدد إلى 20.626 تلميذا في الطور الابتدائي مقابل

[1]- **La coopération culturelle et technique entre la France et l'Algérie Juillet 1962-Juin** 1965, in Notes et études documentaires, N° 3252, 07 Janvier 1966, Page 12.

3.161 في الطورين الثانوي والمتوسط[1] ؛ وما سجل بارتياح في نهاية الموسم هو النتائج المشجعة في شهادة البكالوريا والتي بلغت 68% من بين طلبة الديوان، مما شجع على عودة الطلبة إلى أقسام الديوان، فقد ارتفع عدد تلاميذ الطور الأول خلال الموسم الموالي 1965/1964 بحوالي 940 تلميذا، ومثلهم تقريبا في الطور الثانوي، كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة الديوان اعتمدت على المساواة في فرص التعليم بين الجنسين بل تفوقت الإناث على الذكور عدديا عام 1964 حيث كان عدد البنات في الثانوي 2479 مقابل 1894 ولدا، ونفس الوضع عرفه التعليم الابتدائي بإجمالي إناث يقدر بحوالي 8172 مقابل 6404 للذكور [2]، وإلى جانب هذا الإنجاز العددي والذي لاشك أنه قد مكن آلاف الجزائريين من التمدرس، يكون الديوان قد حقق أحد أهم أهدافه المسطرة و التي عُبّر عنها في التقرير السري الصادر عن السفارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ جوان 1965 ص 20 « الأهم أيضا المحافظة على فرص تعليم باللغة الفرنسية» ثم يضيف التقرير « وضمان نمو سريع للجزائر، والإبقاء على تعاون فرنسي جزائري دائم».

3.1.6. التأطير التربوي الفرنسي في إطار التعاون

خلّفت الهجرة المكثفة للإطارات الفرنسية فراغا كبيرا في مختلف القطاعات وخصوصا في المجال التعليمي، فقد أفرغت المدارس الجزائرية من المدرسين، ونحن على مقربة من الدخول المدرسي الأول في الجزائر المستقلة، والذي حُدّد بتاريخ 15 أكتوبر 1962، حيث كان من المقرر افتتاح 3.330 مدرسة ابتدائية و 190 متوسطة[3] ؛ وأمام هذا الوضع لزم على الجهات المعنية مضاعفة الجهد من أجل إنجاح أول دخول مدرسي، فلعبت السفارة الفرنسية في الجزائر دورا محوريا بقيادة « جون مارسيل جيانيني» Jean Marcel Jeanneney

1 – Notes et études documentaires, Op.cit., p. 12.

2 – **la coopération franco-magrébine**, Chroniques sociales et Culturelles, **in** L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963, p. 163.

3 – Notes et études documentaires, Op.cit., p. 10.

أول سفير فرنسي بالجزائر وهو ما مكن من التحاق 11.000 معلما فرنسيا بمناصبهم بالمؤسسات العمومية دون احتساب معلمي مدارس الديوان، وفي السنة الموالية تراجع العدد إلى حدود 10.000 معلما، ثم إلى أقل من 8.000 في الموسم 1964- 1965 ؛ ونظرا لأهمية التعليم بالنسبة لفرنسا كان متعاونو قطاع التربية يشكلون ثلثي المتعاونين الفرنسيين في الجزائر، مع العلم أن المعلمين الفرنسيين كانوا يمثلون 40 % من إجمالي عمال التربية[1] في الموسم الدراسي 1963-1964، وقد تراجعت هذه النسبة إلى 25%في الموسم الموالي، وتم تعويض هذه الفروقات العددية بالمعلمين المتكونين من قبل الهيئات الفرنسية، في إطار المساعدات غير المباشرة، من خلال الدورات التكوينية أو البعثات، أما بالنسبة للطورين الثانوي والمتوسط، فإن نسبة الأساتذة الفرنسيين فيه بلغت 80% أي ما يعادل 2.500 أستاذا في القطاع العمومي والذي سيحافظ على نفس المكانة خلال عقد الستينات.

على الرغم من هذه الأعداد الكبيرة إلا أن التقرير الصادر عن السفارة الفرنسية بالجزائر أشار إلى أن الأرقام لا تزال ضعيفة بالنظر لتزايد الحاجة للمعلمين في مختلف الأطوار[2]؛ ومما تجدر الإشارة إليه أن الفرنسيين قد تسامحوا في قضية المؤهل، وهو ما سمح بدخول ضعيفي المستوى وقليلي الخبرة حتى وصل الأمر إلى تعيين 800 معلما لا يملكون شهادة BEPC[3]، حسب تقرير السفارة الفرنسية السرّي كما ورد في « Notes et Documentaires» لموسم 1965، وفي أحسن الأحوال تم تعيين المئات من حاملي هذه الشهادة، الأمر الذي لم يعان منه الطور الثانوي، فلم يشهد الطور الثانوي هذا المشكل ولم يُقبل به إلا أصحاب الشهادات الجامعية، والجدول الموالي يوضح توزيع المعلمين الفرنسيين على مختلف أنماط التعليم العام:

---

1 – Notes et études documentaires, Op.cit., p. 11.

2 – Ibid.

3– Brevet des Etudes du Premier Cycle.

الفئة المدنية	1962 1963	1963 1964	نهاية العقد 64/09/18	تعيين عند 64/06/19	التعداد عند 64/11/01	الفرق بالنسبة إلى 1962 1963	الفرق بالنسبة إلى 1963 1964
الطور الأول: (ابتدائي– متوسط – ثانوي- تقني).							
– معلمون	2730	3993	1126	411	3278	- %45	- %18
– ممرنون	5798	4045	1048	157	3154	- %45	- %22
المجموع	8528	8038	2174	568	6432	- %25	- %20
الطور الثاني:(دون المعلمون المنتدبون)							
- تعليم تقليدي وحديث	526	385	157	138	666	+ %26	- %03
- تعليم عام وتقني	1112	609	154	172	627	- %02	+ %03
المجموع	1638	1294	311	310	1293	- %02	- %01
المجموع العام	10166	9332	2475	878	7725	-%24	- %17

الجدول 18: التأطير التربوي الأجنبي (الفرنسي) في مختلف أنماط التعليم.

المصدر: Notes et Etudes Documentaires N°3252.

أما التأطير المخصص لمدارس الديوان أو التعليم الخاص فقد حظي بعناية خاصة، فكل من يتقدم للتوظيف في هذه المدارس لا بد وأن يمر عبر بوابة المسابقة، على أن يكون حاملا لشهادة جامعية، وذلك لأن اهتمام السلطات الفرنسية بهذا التعليم نابع من رؤيتها السياسية لمستقبل الجزائر، فالنخب المستقبلية لا بد وأن تتشبع بالثقافة الفرنسية السليمة.

استقطب الديوان 2.870 أستاذا خلال الموسم الدراسي 1962–63 منهم 57 معلما للغة العربية، وقد أطر هذا العدد الكبير عشرات المدارس في مختلف الأطوار، وما يؤكد الاهتمام الكبير الذي أولته فرنسا للديوان هو احترام الإدارة للمعايير المطبقة في فرنسا من حيث تعداد الأفواج الذي لم يكن يتجاوز 25 طالبا إلا في حالات محدودة، عكس أقسام التعليم الوطني التي تجاوزت فيها الأفواج 50 طفلا في الحجرة، والجدول الموالي يوضح أعداد مدارس الديوان بالمقارنة مع المؤسسات العامة.

السنوات	1957 1958	58 59	59 60	60 61	61 62	62 63	63 34	64 65	65 66	66 67	67 69
عدد المدارس الوطنية	_	_	_	_	26000	10166	9332	8167	6417	6542	
مدارس الديوان	_	_	_	_	_	2870	1204	1200	1200	1528	6600
المجموع	_	_	_	_	26000	12038	10600	9400	7700	9502	6600

الجدول 19: مقارنة بين أعداد مدارس الديوان ومثيلاتها من المدارس الجزائرية.

المصدر: Charles Debbasch , p.134

ملاحظة: هناك عدم تطابق الأرقام مع المجموع ومرد ذلك إلى وجود متعاونين وفق أنماط أخرى إلى جانب البعثات العسكرية أو التعليم الخاص[1]

3.2. التعليم الجامعي:

افتُتحت جامعة الجزائر بتاريخ 1909/12/30[2] وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد جامعة الصوربون من حيث المستوى والتأطير[3]، فقد ترصعت بالعديد من الأسماء العلمية المتألقة في مختلف التخصصات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، «إيفون تيران» في تخصص الجزائر المستعمرة و « جورج لابيكا» المختص في ابن خلدون وماركس، وأما من الجزائريين نذكر جمال الدين بن الشيخ مؤسس « Les Cahiers Algériens de Littérature» ومحيي الدين مالطي، النحوي الكبير[4]. هذا ما جعل الجامعة تحافظ على

1-**Charles DEBBASCH**, Op.cit., **p. 134**.

2 – على إثر تحويل المدارس العليا الأربع في الجزائر العاصمة إلى معاهد أنشئت سنة 1879 في التخصصات التالية: الطب، الصيدلة، العلوم، الآداب، الحقوق.

3 – Jean Robert Henry: **le temps de la coopération**, Karthala, Paris, 2012, P 76.

4- Ibid.

مكانتها العلمية، بل وحققت ما لم تحققه في ظل الاستعمار الفرنسي، فلم يكن طالب جامعة الجزائر أقل شأنا من طلبة الجامعات الفرنسية[1]، إلا ما تعلق بالإمكانات المادية والتقنية فقط.

استقطبت الجامعة في أول موسم دراسي بعد الاستقلال 3817 طالبا منهم 600 طالب فرنسيا[2]، وفي الموسم الموالي ارتفع العدد ليصل إلى حدود 4436 بالإضافة إلى 809 طالبا إفريقيا[3].

أسند أحمد بن بلة مهمة الإشراف على الجامعة لأندري ماندوز[4]» André Mandouze» في ربيع 1963، الذي عمل على استدراك العجز في الإطارات الجامعية إثر النزيف الحاد الذي عرفته الجامعة بعد الاستقلال من جراء فرار الإطارات الجامعية الفرنسية ؛ فكلية الصيدلة والطب مثلا أصبحت بدون تأطير تماما، ورغم ذلك فقد أُعلن 15 نوفمبر 1963 تاريخ افتتاح الموسم الجامعي بفضل جهود المدير هنري غوتيه « Henry Gautier» وأربعة عمداء فضلوا البقاء في مناصبهم لأهداف علمية وأخرى سياسية ؛ أبقى بروتوكول التعاون على روابط الصلة بين جامعة الجزائر والجامعة الفرنسية مما أدى إلى ارتفاع محسوس في عدد المسجلين، وتمكنت الإدارة الجديدة من إجراء امتحانات آخر السنة التي كانت تكافئ الامتحانات الفرنسية وفق ما نص عليه بروتوكول التعاون، كما مكن التعاون الفرنسي-الجزائري من استقطاب أساتذة أكفاء من مختلف التخصصات وفق ما يوضحه الجدول التالي:

1- Dahou Djerbel : in **le temps de la coopération**, Karthala, Paris, 2012, p. 74.

2 - **la coopération franco-magrébine**, Chroniques sociales et Culturelles, **in** L'Annuaire de l'Afrique du Nord, (1965), p.167.

3 - **la coopération franco-magrébine**, Chroniques sociales et Culturelles, **in** L'Annuaire de l'Afrique du Nord (1964), p. 157

4 - أندري ماندوز: جوان 1916-جوان 2006، جامعي وصحفي فرنسي، كاثوليكي، دافع عن استقلال الجزائر، اعتقل من أجل ذلك وحوكم. عيّن مديرا للتعليم العالي في الجزائر المستقلة.

السنة	معهد الآداب	معهد الحقوق	معهد العلوم	معهد العلوم الطبية	المجموع	ملاحظات
1963-1962	34	23	104	91	252	بالنسبة لمعهد العلوم الطبية هو نفسه معهد الطب والصيدلة سابقا
1964-1963	34	30	101	101	266	-
1965-1964	42	32	82	114	270	من بينهم 22 أستاذا ضمن المتعاونين العسكريين

الجدول 20: التأطير الجامعي الأجنبي لمختلف الصيغ.

المصدر: Notes et Etudes Documentaires.

كان الأساتذة الجامعيون الفرنسيون في الجزائر يخضعون لوصاية مصالح التعاون الثقافي بالسفارة فيما يتعلق بالأجور والترقية وغيرها وذلك بالاتفاق مع الطرف الجزائري، وبفضل هذه التسهيلات ارتفع عدد الطلبة من 762 عند الاستقلال إلى أعدادمعتبرة نظرا لكثير من المعطيات، وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يتناول تعداد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية من 1962 إلى 1965:

الجنسية / السنة	الطلبة الجزائريون			الطلبة غير الجزائريين			مجموع
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	مجموع
1963-1962	1.838	338	2.176	392	241	638	2.809
1964-1963	2425	427	2.892	604	387	991	3.883
1965-1964	3.758	721	4.479	1006	488	1.494	5.973

الجدول 21: تعداد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية من 1962 إلى 1965.

المصدر: Annuaire statistique, Ministère de l'Education Nationale, 1er Octobre 1967.

ظلت الفرنسية لغة التدريس في الجامعة الجزائرية رغم شعارات التعريب التي رفعت، ورغم الإرادة السياسية التي عبرت عن ضرورة التعريب في مختلف مرجعيات الدولة بدءا من ميثاق طرابلس ووصولا إلى دستور 1963.

زاد حجم التعاون الفرنسي الجزائري، متجاوزا التأطير إلى تكوين الأساتذة في المعاهد الفرنسية، بالإضافة إلى الدعم المادي المتمثل في المساعدات السنوية التي تمنحها الجامعات الفرنسية لجامعة الجزائر.

وقد اشتملت قوائم المتعاونين ما بين المدنيين والعسكريين إلى غاية 1964/11/07: 8167 وهو ما يؤكده الجدول التالي:

الطور الأول			الطور الثاني			المجموع
معلمون	ممرنون	مجموع	تقليدي وحديث	تقني	مجموع	
3408	3296	6704	776	687	1463	8167

جدول 22: مجموع المتعاونين المدنيين والعسكريين إلى غاية 1964/11/07 (السنة المدرسية 1964-1965).

المصدر: Notes et Etudes Documentaires N°3252.

4. تمدرس أبناء الفرنسيين في الجزائر:

المدرسة هي المكان الوحيد الذي تذوب فيه الاختلافات الفكرية واللغوية وهو ما سعت إليه عمليا فرنسا حيث أبقت على تعليم مختلط بين أبناء الفرنسيين الذين آثروا البقاء في الجزائر، والجزائريين، بهدف تحقيق ما عجزت عنه خلال الاحتلال ؛ فقد نظرت فرنسا إلى التعليم على أنه السلاح الذي يجب توجيهه لضرب الفكرة الوطنية لدى الجزائريين، لذا ينبغي توجيه برامج التعليم لتكريس الوجود الفرنسي اللغوي والفكري ؛ فقد كانت فرنسا بسياستها التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال تمهد لأسلوب جديد لتسيير الجزائر المستقلة وهو ما يحيلنا إلى الرؤية السالفة للمحتل التي تعبر عنها المقولة التالية: « إن من تمام مصلحتنا الكبرى أن

نخلق منهم نخبة مفكرة قادرة على نشر أفكارنا ومبادئنا حول العدالة والتقدم، نخبة بورجوازية محافظة و وفية بالتزاماتها إزاءنا »[1].

لقد انصب مسعى المدرسة الفرنسية في قولبة جيل كامل وفق منظومة قيم لا علاقة لها بهوية المجتمع ولا بمرجعياته الأخلاقية، والجدول الموالي يوضح نسب التلاميذ الجزائريين بالمقارنة مع أبناء الأوربيين في مدارس الديوان والتي تبرز التفوق الكبير للجزائريين، ولهذا أكثر من دلالة تعزز ما سبق ذكره:

السنوات	57 58	58 59	59 60	60 61	61 62	62 63	63 64	64 65	65 66	66 67
مجموع التلاميذ						93.048	28.158	27.589	18.220	17.083
التلاميذ الفرنسيون						10.402	10.415	8.171	8.110	8.758

الجدول 23: مقارنة بين أعداد المتمدرسين الجزائريين وأقرانهم من الأوروبيين.

المصدر: Notes et études documentaires N° 3252 du janvier 1966.

5. العسكريون الفرنسيون في إطار التعاون الثقافي:

أولت الإدارة الفرنسية أهمية كبرى للتعليم الفرنسي في الجزائر، فقد أرسلت بعثات من مجندي الخدمة العسكرية الفرنسية في إطار التعاون الذي أسست له اتفاقية إيفيان ونظمه المرسوم رقم 63/452. يوضح الجدول «أ» [2] تعداد المتعاونين العام، بينما الجدول «ب»[3] يحدد المتعاونين الذين استقطبهم التعليم والذين تحدد نسبتهم بـ 65 %، وهو ما يعكس التركيز

[1]– فريد حاجي، المرجع السابق، ص 273.

[2] –Charles Debbasch, Op.cit., P. 135.

[3] –Ibid.

الفرنسي على التعليم، حتى عندما يتعلق الأمر بالمتعاونين العسكريين والذين يفترض فيهم التواجد بمصالح متعلقة بالجيش أو ما تعلق به بشكل مباشر أو غير مباشر.

الجدول «أ»: المتعاقدون العسكريون في جميع القطاعات.

السنوات	1963_64	64 _ 65	65 _ 66	66 _ 67	67 _ 68
العدد	454	590	570	676	1200

الجدول «ب»: المتعاقدون العسكريون في قطاع التعليم.

السنوات	1963_64	64 _ 65	65 _ 66	66 _ 67	67 _ 68
العدد	53	442	637	932	1266

مصدر الجدولين: Mutations Culturelles et Coopération au Maghreb, p. 136

6. المناهج الدراسية الفرنسية المطبقة في الجزائر:

بدأ التفكير في المناهج منذ الحضارة اليونانية، فقد أكد أفلاطون[1] على أهمية وجود المنهج لأجل استخدامه كطريق لإعداد أفراد مجتمعه المنشود في جمهوريته الفاضلة (المجتمع الطبقي المثالي)، ومنذ ذلك الوقت زاد اهتمام المختصين بهذا العلم وتجلت أهميته أكثر خلال القرن العشرين حيث أصبح علما قائما بذاته وليس فقط أداة من أدوات المعرفة، له علماؤه ومختصوه، صار اختصاصا تنفرد به الجامعات الكبرى في العالم، عرفه جيمس ماكدونالد[2]

[1]– أفلاطون، فيلسوف ورياضي يوناني «427 ق م الى 347 ق م «مؤسس أكاديمية اثينا، واضع الأسس الأولى للفلسفة الغربية.

[2]– مفكر ومربي أمريكي، مهتم بشؤون التربية.

بأنه «خطة جاهزة قابلة للتنفيذ فهو وثيقة عمل»، وعرفه ألفريد بينيه[1] بأنه «بيان مفصل عن العلوم التي تلقى في المدرسة، وهو الذي يشغل الآراء بالدرجة الأولى تضعه السلطة العامة، ولكن كلما كانت هناك أسباب سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك اتجهت إليه الأنظار وارتفعت الأصوات بتعديله» ؛ وقوفا عند هذا التعريف نجد أن بينيه يركز على نقطتين، أولاهما المعارف العامة (النظريات، القوانين، القواعد العلمية ...)، أما الثانية فهي الأفكار الفلسفية وما تحمله من قيم أخلاقية واجتماعية ؛لهذا فإن مهمة إعداد المناهج تخضع لعملية غاية في الدقة والتعقيد يقوم عليها فريق متكامل من مختصين في مجالات متعددة منها (علم النفس، علوم التربية، علم الاجتماع وغيرها من العلوم ذات الصلة)، كما أنها تراعى عند التخطيط لوضع المناهج مجموعة اعتبارات أو أسس يمكن إجمالها في ما يلي:

1. فلسفة المجتمع ومعتقداته الدينية ومنظومته الفكرية.
2. طبيعة التركيبة الاجتماعية من حيث المستوى الاجتماعي والمعرفي.
3. حاجيات المجتمع الاقتصادية والثقافية.

من هنا جاءت أهمية وضع مناهج دراسية تتماشى وأهداف المدرسة الفرنسية في الجزائر المستقلة، لأن هدف التعاون الثقافي كما خطط له هو كسب رهان المستقبل بتكوين نخب مشبعة بالثقافة الفرنسية وتعمل على ضمان استمرارية العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا، ولا يتأتى ذلك إلا عبر بوابة المدرسة[2]، فالإبقاء على التبعية وبلوغ مرحلة اللارجوع من خلال الدعم المادي الكبير الذي توفره فرنسا خاصة فيما يتعلق بالتأطير، يخلق هيمنة دائمة، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير للرئيس الفرنسي شارل ديغول بالتعاون الثقافي حيث يقول: «يجب

---

[1]– ألفريد بينيه (1857-1911): عالم نفس فرنسي، صاحب أول اختبار للذكاء بهدف اكتشاف الطلبة المحتاجين لمساعدة خاصة

[2] –Claire Visier : **l'Etat et la coopération, la fin d'un monopole**, Harmathan, Paris,2003, p.33.

على التعاون أن يتجاوز مشاعر الإيثار وحب الآخر، فهو يولد هيمنة اقتصادية كبرى».[1] لذا سعى الجنرال إلى أن يكون التعاون وسيلة سياسية قوية لإعادة مجد فرنسا في ظل التحولات الدولية التي عرفها العالم خلال عقد الستينيات. وهكذا يمكن أن نقول إن المدرسة الفرنسية في الجزائر بعد الاستقلال سعت إلى تعويض الفشل الاستعماري، إذ عملت على مواصلة الهيمنة الفكرية والمعنوية، بإخضاع المجتمع كله أو أغلبه على الأقل للهيمنة لكن بدرجات متفاوتة، الشيء الذي لم تحققه فرنسا الاستعمارية خلال 132 سنة من الاحتلال، فكل ما حققته كان نخبة موالية لها محدودة عدديا[2].

إن الاستعانة بالمتعاونين الفرنسيين في مختلف النظم الدراسية تدخل ضمن إعادة إنتاج إطارات مشبّعة بالروح الفرنسية من خلال عمل المتعاونين البيداغوجي، فالمعلم الفرنسي يلقن تلاميذه النموذج الغربي وهو بهذا يساهم في سلخ الإنسان الجزائري عن بيئته واجتثاثه من جذوره، وهذا خلافا للوظيفة الطبيعية للمدرسة التي تعمل على تكريس الوطنية وغرس المتعلمين أكثر في ثقافتهم ومحيطهم الأخلاقي. وأمام هذا الوضع تنبه المشرع الجزائري لخطورة المناهج فحاول أن يقلل بالقدر الذي يستطيع من تبعات مدرسة دخيلة، فأصدر المرسوم رقم 255/63 المؤرخ في 1963/07/16 حول التعاون الجزائري الفرنسي، وتحديد توزيع المؤسسات التربوية بين وزارة التربية الوطنية والديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر، والوارد في الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 1963، حيث تناولت المادة السادسة من المرسوم إلزام القائمين على الديوان بتكييف مواد الهوية مع البرامج التعليمية بما يساهم في ترقية لغتهم الوطنية بتخصيص 5 ساعات أسبوعيا للغة العربية، بالإضافة إلى تكييف مواد التاريخ والجغرافية والفلسفة للأقسام النهائية مع القيم الوطنية، وشُكلت لذلك لجنة متساوية الأعضاء من ستة أفراد تعمل على تنفيذ ما جاء في المرسوم.

1 –Claire Visier, Op.cit., p.33.

2 –Claire Visier : Op.cit., p. 34.

إلا أن التعليمة الوزارية الصادرة عن وزارة التربية الفرنسية بتاريخ 28 سبتمبر 1964 حددت المقررات الدراسية المخصصة للجزائريين في مدارس الديوان[1] والتي لم تكن ملائمة للخصوصيات الثقافية الجزائرية[2] ؛ ومما زاد من تعقيد الوضع عدم قدرة السلطات العمومية على مراقبة المتعاونين الذين لعبوا الدور الأبرز في الغزو الثقافي الفرنسي في الجزائر وتكريس الازدواجية الثقافية ؛ ومن بين المواد التي شملتها التعليمة التاريخ والجغرافية والقواعد، وسنكتفي بتحليل ودراسة مادتي التاريخ والجغرافية لما لهما من تأثير:

6.1. برنامج التاريخ:

أُسندت إلى فرنان برودال Fernand Braudel[3] مهمة تأليف كتاب مدرسي لمادة التاريخ للأقسام النهائية الفرنسية التي طبقت حرفيا في الجزائر بموجب الأمرية الوزارية الموقعة من قبل وزيرة التربية الفرنسية بتاريخ 1964/09/28 ؛ وقبل الحديث عن هذا الكتاب المدرسي لا بد من التذكير بإحدى أهم الأسس الفكرية لمؤلفه « برودال» التي يعبر عنها بقوله: « لا يمكن للمؤرخ أن يكون على قدم المساواة إلا مع تاريخ بلده، فهو يفهم بشكل يكاد يكون غريزيا تطوراته المفاجئة، وتحولاته وتعقيداته، وجوانب أصالته وضعفه، فمهما تكون ثقافة المؤرخ عظيمة إلا أنه لا يمكنه التمتع بهذه الميزة عندما يرحل إلى ساحة أخرى» [4]، وهنا لا بد أن نتساءل: إذا كان هذا رأي صاحب المقرر فكيف يكون مصير المتعلمين الجزائريين، اللهم إلا إذا كان يعتبرهم مواطنين فرنسيين؟

جاء الكتاب في 600 صفحة، تناول بالدراسة الحضارات العالمية وحمل عنوان «العالم الحالي، تاريخ الحضارات» وقد حدد مؤلفه في الصفحة 143 منه الهدف من هذه الدراسة

---

1 –Notes et études documentaires: Op.cit., p. 25.

2 –Claire Visier, Op.cit., p. 34.

3– فرنان برودال (24 أوت 1902 إلى 27 نوفمبر 1985)، مؤرخ فرنسي وأحد أبرز منظري مدرسة الحوليات في التاريخ.

4– نادر كاظم: **طبائع الاستملاك**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004 ص7.

بقوله: «بلوغ وفهم وقتنا من خلال التاريخ والحضارات»، كما سعى برودال إلى هدم المقاربات التاريخية القديمة للأقسام النهائية، حيث سعى من خلاله إلى تحويل نظرة التاريخ من الفرد إلى المجتمع ومن الخاص إلى العام، والتخلي عن منهج وأسلوب الرواية وتبني أسلوب التحليل وفق قواعد مدرسة الحوليات والتي يعتبر «برودال» أحد أهم منظريها. يقر «برودال» أن علم التاريخ هو العنصر الذي من دونه لا يمكن لأي وعي وطني أن يتشكل، وأن الوعي الوطني هو العنصر الذي من دونه لا يمكن أن تقوم حضارة. إن هذا الوعي عند «برودال» صاغته سنوات الاحتلال النازي التي، على قلتها حيث لم تتجاوز ثلاث سنوات، إلا أنها تركت في نفسه هذه الروح الرافضة للأجنبي فيما يتعلق بالتأريخ للوطن، فكيف يكون الحال مع شعب عانى الاحتلال لأكثر من قرن وربع، ثم يأتي محتل الأمس لصياغة وعيه من خلال برامج التاريخ التي يعدها بنفسه؟

رأي مقرّر التاريخ في الحضارة الإسلامية:

يرى «برودال» أنه لم توجد حضارة إسلامية قبل القرن الثامن الميلادي أي بعد قرنين من قيام الدولة الإسلامية، فهو لا يرى إلا إمبراطورية عسكرية دون إنتاج فكري، وأن هذه الحضارة الإسلامية تعتبر ثمرة زواج الإمبراطورية الإسلامية بالحضارات الأخرى، وخصوصا الحضارة الغربية[1]. إن إشعاع الحضارة الإسلامية في رأيه يبدأ مع المأمون (813-833) وينتهي عند وفاة ابن رشد (1126-1198)، حيث فقدت الحضارة الإسلامية بريقها وإن لم تفقد روحها[2]. ثم يطرح المقرر ثلاثة آراء تفسيرية لأفول الحضارة الإسلامية:

- الهجوم الحاد للغزالي[3] على الفلسفة والفكر الحر ومحاربة أي تجديد أو تحديث.

[1] – فرنان برودال: **قواعد لغة الحضارة**، ترجمة الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص 123.

[2] – المصدر نفسه، ص 125.

[3] – أبو حامد الغزالي (1058-1111)، أحد أعلام عصره (القرن الخامس الهجري)، فقيه وأصولي وفيلسوف، من مؤلفاته «إحياء علوم الدين»، «أيها الولد»، «تهافت الفلاسفة».

- دور الشعوب البربرية[1] التي التحقت بالإسلام ودافعت عنه ضد الحملات الصليبية كالسلاجقة والأتراك وغيرهم والذين عجزوا عن التواصل مع العالم المتوسطي حيث كانت تتغذى الحضارة الإسلامية من إشعاعها الفكري، وهو الرأي الذي دافع عنه غوتين، وأضاف برودال أن البربرية العربية لا تقل همجية عن الشعوب غير العربية حيث خاضت غزوات الإسلام الأولى.

أما الرأي الذي يرجّحه برودال دون الرفض المطلق للآراء السابقة، فيتمثل في انحصار التجارة الإسلامية في المتوسط نظرا لاسترجاع أوروبا لبحر الروم (المتوسط). ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الحملات الصليبية ولا إلى الحركة الاستعمارية التي قادتها أوروبا خلال القرون الماضية والتي كانت أحد أسباب تراجع مكانة العالم الإسلامي.

رأي مقرر التاريخ في القومية والعلمانية.

أشاد المقرر بالتوجهات القومية والعلمانية التي تبنتها تركيا في عهد أتاتورك، ومن بعدها الدول العربية بعد تصفية الاستعمار السياسي، فهو يرى أن التوجه العلماني ضروري من أجل النهوض والتطور، فيقول «يجب تعصير[2] الإسلام (أي عصرنة الإسلام)، وتبني الكثير من التقنيات الغربية، والتي صارت أساس الحياة العصرية ؛ إن المستقبل رهين بقبول الحضارة العالمية أو رفضها»[3].

إشكالية المصطلحات في المقرر:

تناولت المقررات الدراسية مصطلح تصفية الاستعمار وكأنه مسألة داخلية (فرنسية-فرنسية) ولا تعني المستعمرات في شيء، مما يعطي الانطباع أننا لا نتحدث عن تصفية

[1] – يقصد برودال بالبربرية هنا الشعوب غير العربية والتي تحمل صفات الهمجية والرافضة للانفتاح.

[2] – هكذا ورد اللفظ في النص المترجم.

[3] – فرنان برودال: **قواعد لغة الحضارة**، المصدر السابق، ص 157.

الاستعمار بقدر الحديث عن التنازل الفرنسي لصالح فريق من شعبها، كما أن مصطلح حرب التحرير شابه غموض وتناقض، إذ كلما ذكر ألحقت به ألفاظ كالهمجية والبربرية وغيرها، ومن المفاهيم والمصطلحات الأخرى التي عليها تحفظ مصطلح (المسلمون) و(الأوروبيون) ومصطلح (فرنسيو الجزائر)، و(الأقدام السود)، فقد تطورت هذه المفاهيم دلاليا إذ تحولت من مفاهيم ذات دلالة سلبية إلى دلالات إيجابية عند الحديث عن السكان الأصليين للجزائر، فالمقررات تعتبر أن الأوروبيين هم سكان الجزائر[1].

هذه عصارة مقرر التاريخ المقدم لأطفال الجزائر المستقلة في مدارس تتخرج منها إطارات لتسيير البلاد.

6.2. برنامج الجغرافية:

إلى جانب كونها مادة معرفية تعتمد التحليل والقياس لمعرفة خصائص الأرض ودراسة ظواهرها المختلفة، إلا أنه، وبعد التطور الكبير الذي عرفته المنظومة المعرفية العالمية، فقد تفرعت الجغرافية إلى تخصصات أخرى مثل الجغرافية الاقتصادية، السياسية، البشرية ... من هنا نقول إن الجغرافية هي همزة الوصل بين الأرض والإنسان والعلاقة القائمة بينهما سلبا وإيجابا، فهي تعد من العلوم الاجتماعية التي تربط بين الإنسان وبيئته منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحالي، فالجغرافية من العلوم التكاملية التي تربط بين الطبيعية والعلوم الاجتماعية[2]؛ وعليه نقول إن علم الجغرافية يهتم بالمكان، فالمكان يصنع الناس والناس يصنعون المكان، والجغرافية حسب الجغرافي الأمريكي الكبير إيزيه بومان Isiah Bowman تعرفنا ماذا؟

---

[1] – ميشال إينيرال Michel Hegnerelle، **المقررات الدراسية** ندوة الجامعة الصيفية: وزارة التربية الفرنسية، أكاديمية فرساي، **تعلم وتعليم الحرب في الجزائر والمغرب العربي المعاصر**، معهد العالم العربي، أيام 29-2001/10/31، ص 117-118.

[2] – إدريس سلطان صالح يونس: **تطور علم الجغرافيا وتداعياته التربوية**، الموقع الالكتروني «فرسان الثقافة»، 2011/04/13.

وكيف؟ وأين؟[1]. فالجغرافية مادة دراسية تسعى إلى تربية التلاميذ وإعدادهم للمواطنة وتغرس فيهم مفهوم الولاء وتنمي فيهم القيم وتحدد الأنماط السلوكية المرغوب فيها[2].

ومن المقررات التي حددتها أمرية 1964/09/28، ما يلي:

- الطور الأول: دار Hatier، مجموعة A. Journaux أو دار Hachette مجموعة A. Perpillou.

- الطور الثاني، دار Hachette مجموعة M. Derruau أو دار Hachette مجموعة A. Perpillou.

وقد تناولت هذه المقررات جغرافية فرنسا ومناخها ودراستها البشرية، ثم تناولت أوروبا بالدراسة والتحليل ولم يتم التطرق لجغرافية الجزائر.

7. مصير الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر O.U.C.F.A

عملت النقابات الفرنسية مثل SNI (النقابة الوطنية للمعلمين) على التواجد القوي في الجزائر، رافعة شعار «تعالوا للتعاون» ووضعت لنفسها أهدافا عامة منها نشر القيم الإنسانية والمحافظة على لائكية المدرسة، ومن ثم العمل على تطوير التعليم والمساهمة في دفع عجلة التنمية[3]، غير أنها قوبلت في الموسم الدراسي 1969-1970 بتوجه جديد للحكومة الفرنسية تمثل في تخفيض الاعتمادات المالية وتقليص المناصب البيداغوجية والإدارية، مما استدعى مرحلة جديدة للعمل النقابي الفرنسي في الجزائر، حيث توجهت النقابات للعمل من أجل المحافظة على تواجد الديوان في الجزائر بنفس القوة ونفس الأهداف التي كان عليها سابقا في المحافظة على التواجد الثقافي واللغوي الفرنسي في الجزائر، فكثفت هذه النقابات الاتصالات

[1] - إدريس سلطان صالح يونس، المرجع السابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - Bulletin des Associations Algériennes: N° 03، 1966-1967،p. 10.

بمختلف الهيئات الفرنسية وصولا إلى السفير الفرنسي بالجزائر، الذي رفض التعليق على مطالب النقابات فيما يخص تخفيض الاعتمادات المالية بحجة أن هذا من صلاحيات الحكومة. وأمام هذا الرفض عملت فدرالية التعليم الوطنية [1](FNE)، على عقد لقاء مع المفتش العام للوزارة الذي أكد على تقليص ميزانية الديوان من 40 مليون فرنك فرنسي إلى 36 مليون فرنك فرنسي، ما ينجر عنه بالضرورة تقليص المناصب المالية إلى 65 منصبا بيداغوجيا[2]. فما هي خلفيات هذا التحول وما هي تداعياته؟

يمكن وضع تصورين لتفسير هذا التراجع على النحو التالي:

7.1. التصور الخاص بالجزائر:

وعبر عنه النائب والمقرر في البرلمان الفرنسي كونتي CONTHE بقوله «إنه، ونظرا لوجود جاليات فرنسية كبيرة في الجزائر كان يقتضي ضمان تعليم دائم لها، ولأبناء بعض الجزائريين وفق الطابع الفرنسي بما تقتضيه بنود اتفاقية إيفيان ورعاية الديوان الجامعي، ولأن الوضعية لم تستقر على حالها السابق من تقلص أعداد الفرنسيين في الجزائر وتخرج معلمين جزائريين يؤدون المهمة التي لأجلها وجد الديوان، فقد أدى ذلك إلى تقليص الاعتمادات بما يتماشى والمعطيات الجديدة » هكذا يتضح جليا أن فرنسا قد أوجدت البديل للمعلم الفرنسي بمعلم جزائري يكون قد تلقى تكوينه على يد المؤسسات الفرنسية.

7.2. على المستوى الفرنسي والدولي:

أرجع ديسو « Dussaulx »[3]، النائب والمقرر في البرلمان الفرنسي تقليص الاعتمادات المالية المخصصة للديوان إلى التوجهات السياسية الجديدة للخارجية الفرنسية والتي أملتها إعادة التوزيع الجغرافي للنفوذ الفرنسي الذي أصبح يستدعي تمويل

---

1 – Fédération Nationale de l'Education : أنشئت عام 1930، استقلت عن CGT في 1948

2 – Bulletin des associations algériennes, Op.cit., p.11.

3 – Ibid.

جهات أخرى أكثر تقبلا للثقافة الفرنسية التي اختارت البقاء تحت النفوذ الفرنسي، ضف إلى ذلك تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الفرنسي[1]، ويضيف أن هناك عنصرا آخرا أدى إلى التقليص ويتمثل في التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية نحو الجزأرة والتعريب.

8. التعليم الكاثوليكي في الجزائر:

ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر بالكنيسة بشكل مباشر، وهذا منذ البدايات الأولى للغزو، فقد اصطحبت الحملة الفرنسية معها رجال دين لاستكمال الغزو العسكري بالغزو الديني والثقافي ؛ وجاء مع الحملة 16 قسيسا ممن عملوا في أماكن مختلفة وتمرسوا في التبشير ونشر المسيحية، وبسقوط مدينة الجزائر خاطب (ديبرمون) قائد الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر رجال الدين بقوله «إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا»[2]. لقد احتفظت فرنسا بسياسة التبشير رغم كونها دولة لائكية، ولم تفصل الشؤون الدينية الإسلامية عن الدولة كما تقتضيه العلمانية، فقد ظلت الشؤون الإسلامية تدار من قبل الحاكم العام، ولم يطبق مرسوم 1905 الذي اعتمد في الجزائر 1907 إلا على المسيحية واليهودية[3] رغم إلحاح الجزائريين على ذلك.

ولإدراك الكنيسة أهمية التعليم أُسست مدارس يسيرها رجال دين من مختلف الطوائف ابتداء من عام 1878، حيث لقيت دعما مطلقا من قبل السلطات الاستعمارية، فافتتحت 21 مدرسة في منطقة القبائل[4] استقبلت 139 تلميذا، كما اقتحمت المدارس الدينية المناطق

---

1 – Bulletin des associations algériennes, Op.cit., p.11.

2– رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 109.

3– الطاهر زرهوني: **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص 14.

4– المرجع نفسه.

الداخلية مثل البيض، ورقلة، بسكرة وأقصى الصحراء، وقد عرف التعليم التبشيري خلال الحقبة الاستعمارية نموذجين متمايزين:

8.1. التعليم التبشيري العمومي:

كان الجناح الثاني للتعليم العمومي الفرنسي العلماني، فهو من جهة تحت الإدارة المباشرة لوزارة التعليم العمومي الفرنسي، ومن جهة أخرى يؤطره إداريا وتربويا رجال الدين المسيحيون.

8.2. التعليم التبشيري الخاص:

تدير هذا النوع من التعليم الجمعيات التبشيرية وتنفق عليه من مصادرها الخاصة، ويكون دور وزارة التعليم مقتصرا على مراقبة البرامج والتشريع المدرسي.

وقد انقسم هذا النوع من التعليم إلى قسمين:

- الموجه إلى أبناء المعمرين.
- الموجه إلى أبناء الأهالي ويكون مجانيا لاستمالة الأهالي ومن أهدافه تنصير أبناء المسلمين ونشر الثقافة واللغة الفرنسيتين، والقضاء على الموروث الثقافي الإسلامي، وقد نشطت جمعيات مسيحية كثيرة في هذا المجال منها الآباء اليسوعيون (les Jésuites)، والآباء البـيض (les Pères Blancs)، إلى جانب جمعيات أخرى من طوائف دينية مسيحية مختلفة.

وقد ساعدت جملة من العوامل على تحقيق بعض النتائج لصالح التعليم التبشيري في الجزائر، كإتقان رجال الدين المسيحيين اللغة العربية، وكذا المعرفة الجيدة للبنية الاجتماعية للسكان، إضافة إلى استغلال فقر الأهالي، وكذا الوسائل الكبيرة المتاحة للتعليم الديني، كما أن للإدارة الاستعمارية دورا كبيرا في تسهيل نشاط المدارس الدينية، بينما ضيقت في الوقت

نفسه على التعليم الإسلامي ؛ ورغم كل ذلك، نلاحظ أن المدرسة المسيحية وإن حققت بعض الإنجازات إلا أنها أخفقت في الأهم والمتمثل في:

1- رفض عموم أبناء الأهالي للمدارس المسيحية خوفا على الاستلاب الديني.

2- الاقتصار على حيز جغرافي محدود (جرجرة، مناطق من أقصى الصحراء).

وعند الاستقلال بقيت تلك الكنائس تقوم بنشاطها الديني التبشيري باستخدام المدرسة، وفق برنامج أعدته مدارس الأبرشية[1]، وهي جمعيات ثقافية مخصصة للكاثوليك الفرنسيين أنشئت بموجب اتفاق أبرم سنة 1924 بين الكرسي الباباوي[2] والحكومة الفرنسية للتخفيف من حدة الخلاف بين الطرفين، كما يعود الفضل لوجود الأبرشيات في الجزائر للاحتلال الفرنسي، حيث أنشأ أبرشيات الجزائر، وهران، قسنطينة والجنوب التي واصلت نشاطها الديني بعد الاستقلال عبر ربوع الوطن، بل ولاقت دعما ماديا كبيرا من طرف الإدارة الفرنسية ؛ ففي الوقت الذي تم تقليص الاعتمادات المالية للديوان الجامعي إلى 40 مليون فرنك فرنسي قديم، رفعت الإدارة الفرنسية من دعمها لصالح أعمال الأبرشيات في الجزائر إلى 610 مليون فرنك فرنسي قديم[3]، كل هذا الدعم ونحن نتحدث عن دولة لائكية ونشاط ديني خالص بأهداف سياسية واجتماعية محددة الأهداف سلفا؟

8.3. الهيئات المشرفة على التعليم الديني في الجزائر المستقلة:

لعبت الأبرشيات الأربع دورا محوريا في المحافظة على التواجد الفرنسي في أحد أهم القطاعات حساسية بالنسبة للدولة وتجانس المجتمع، ومن أهم الهيئات التي أشرفت على التعليم:

---

[1] – حيز أو مساحة تقام عليها هياكل ومباني مسيحية تخضع بالكامل لسلطة الأسقف.

[2] – الكرسي الباباوي هو كيان سياسي معنوي معترف به دوليا يرأسه أسقف روما.

[3] – Bulletin des Sections Algériennes des Associations Professionnelles et des Instituteurs Français en Algérie, N° 03, 1969-1970,p. 09.

1- لجنة مدارس الأبرشيات Comité des Ecoles Diocésaines والتي تتكون من أعضاء المكتب الوطني للمدارس وعددهم 15 عضوا، وهي الهيئة التي تضع البرامج وتحدد الأهداف المتوخاة من أي نشاط تعليمي.

2- المكتب الوطني لمدارس الأبرشيات: Secrétariat National des Ecoles Diocésaines وهو بمثابة هيئة تنفيذية للبرامج.

3- المركز البيداغوجي العربي Centre Pédagogique Arabe، يقدم دروس دعم في اللغة العربية ويكوّن الإطارات الدينية في الثقافة العربية الإسلامية لتسهيل التواصل مع العرب.

8.4. نشاط الأبرشيات التعليمي:

عند الاستقلال بقيت في الجزائر 167 كنيسة مفتوحة من أصل 567 كانت تنشط لنشر ورعاية الطائفة الكاثوليكية، وإلى جانب نشاطها الديني كانت تشرف على التعليم، فقد ظلت تسيّر 150 مدرسة بقدرة استيعابية 40000 تلميذ من بينهم 3000 أوروبي فقط يؤطرها معلمون أوروبيون من بينهم 500 رجل دين[1]، كما افتتحت عشرات المدارس في مختلف مناطق الوطن نقتصر من بينها على ذكر مؤسسات الجزائر العاصمة وما حولها، لما لها من أهمية على اعتبار أنها أكبر مدن الجزائر وكذا كونها عاصمة البلاد وواجهتها.

مدارس الذكور: تم افتتاح ثمان مدارس استقطبت 3.218 تلميذا بنظام خارجي وستة مدارس أخرى في ضواحي العاصمة بالنظام الداخلي والخارجي وفي مختلف الأطوار حيث طبقت البرامج الجزائرية والفرنسية[2]

1 - **la coopération franco-magrébine**, Chroniques sociales et Culturelles, **in** L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965, p.14.

2 – Annuaire Diocèse d'Alger, **Etablissement scolaire d'enseignement**, p. 08.

المدارس الابتدائية: افتتحت أبرشية الجزائر العاصمة ثلاث مدارس استقبلت 1.399 تلميذا وفق النظام الداخلي والنصف داخلي والخارجي، وفي ضواحي العاصمة افتتحت 04 مدارس استوعبت 987 تلميذا داخليا وخارجيا[1].

مدارس الإناث: لإدراك القائمين على التعليم الديني المسيحي في الجزائر أهمية تعليم الإناث وفق رأيهم ومناهجهم وتصوراتهم، أولت الأبرشيات أهمية قصوى لتعليم الإناث، فأنشأت 40 مدرسة للإناث استقبلت 14.645 تلميذة، توزعن على النحو التالي:

الثانويات: وبلغ عددها 11 استقطبت 5.655 تلميذة غلب عليها الطابع الخارجي ولم تستفد إلا 70 تلميذة فقط من النظام الداخلي، أما في ضواحي العاصمة فقد تم إنشاء 07 مدارس بقدرة استيعابية تقدر بـ 3.142 تلميذة في مختلف الأطوار ووفق النظام الداخلي والخارجي.

مدارس الإناث الابتدائية: بلغ عددها 17 مدرسة التحقت بها 8.554 تلميذة في مدينة الجزائر والأحياء المجاورة[2].

لم يقتصر التعليم التبشيري على المدارس النظرية، فقد أنشأ أيضا مدارس تقنية ويدوية Ecoles Techniques et Ménagères والتي بلغت 06 مدارس في العاصمة تعلم الخياطة والطرز والأعمال المنزلية عرفت إقبال 1.093 تلميذة[3].

من هنا ندرك أن المسالة تتجاوز الفعل التربوي الخالص، فهذه الهيئات، سواء كانت دينية أو مدنية، إلا أنها تلتقي في الغايات والأهداف المحددة سلفا في المحافظة على التواجد

1- Annuaire Diocèse d'Alger, **Etablissement scolaire d'enseignement,** Op.cit., p. 11.

2- Annuaire Diocèse d'Alger, **Etablissement Scolaire d'Enseignement**, p. 20.

3- Ibid.

الثقافي الفرنسي في الجزائر، فعلمانية الدولة الفرنسية لم تمنع التقاء السياسي والديني المتعارضين ظاهرا لما تعلق الأمر بالمصالح العليا لفرنسا.

وبهذه السياسة الثقافية التي اعتمدتها الدبلوماسية الفرنسية ليس في الجزائر فقط بل في مستعمراتها القديمة عموما، استبدلت سياسة الاحتلال بسياسة أخرى (السياسة الثقافية) وفرض واقع لغوي يبقي على الوجود الفرنسي في تلك المستعمرات خصوصا الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

إذا كانت الموضوعية تقتضي الإقرار بوجود إيجابيات قليلة للمدرسة الاستعمارية كبناء بعض الهياكل التعليمية وتخريج المئات من أبناء الجزائر في مختلف التخصصات، فإن الواقع كشف انعكاسات سلبية كثيرة، منها السعي الدؤوب للإدارة الاستعمارية إلى أن تكون هذه النخب (خريجة مدارسها) ذات ولاء فرنسي، نجحت مع البعض وخرج عن طوعها البعض الآخر، فنتج عن ذلك صراع ثقافي استثمرت فيه المدرسة الفرنسية بعد الاستقلال، حيث عملت على أكثر من محور يكون الثقافي فيه أشد وضوحا ؛ فقد ازدادت الازدواجية اللغوية حدة داخل النسيج المجتمعي على المستوى الثقافي والهوياتي، أما على المستوى السياسي فقد أسهمت المدرسة الفرنسية في صياغة الخريطة الجينية لصانعي القرار السياسي والإداري فيما بعد، وهو ما خططت له الدوائر الفرنسية المختلفة بقيادة الجنرال ديغول الذي قال يوما « وهل يعني هذا أن نتركهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم؟» وذلك من خلال الدعم اللامحدود للتعاون الثقافي، وهذه الانعكاسات ستشكل محور الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

نتائج وانعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل ثمرة الفصلين السابقين، أي الفصل الذي على مستواه نقيم وبصفة موضوعية الآثار والنتائج التي آل إليها التعاون الفرنسي الجزائري في مجال التعليم، ولأن الأمر يتعلق بآثار يمكن ملاحظتها بل وحتى قياسها، فإن ذلك يحتم علينا معالجة هذا الفعل بشكل إجرائي أي معالجة تلك الآثار والنتائج على أساس أبعاد، ولكل بعد مؤشراته، ومن أهم تلك الأبعاد، البعد الإيديولوجي والذي نتناول فيه إشكالية الازدواجية اللغوية، وازدواجية النخبة، والصراع السياسي، بالإضافة إلى البعد البيداغوجي والذي نتناول فيه انعكاسات المقررات والمناهج وتأثير التأطير الفرنسي على الذهنية الجزائرية.

1. الانتقال من الاستعمار إلى التعاون:

عرف سانت باف Sainte Beuve [1] التعاون على أنه « اعتماد متبادل وتضامن مشترك بين طرفين أو أكثر»، وفي هذا السياق صرح جورج بومبيدو [2] في خطاب حول التعاون بتاريخ 10 جوان 1964 « أن هناك دوافع أخلاقية وأخرى إنسانية قد ساعدت على تمرير سياسة التعاون، فالأخلاق قد صاحبت السياسة لإعطائها دفعا قويا للتعاون»[3]، غير أن الجهد الأكبر لسياسة التعاون التي تطرحها فرنسا يرتكز في التعاون الثقافي لما له من أهمية بالنسبة لفرنسا، وفي هذا السياق يقول «بومبيدو» : « إن أكثر البلدان تسويقا لثقافتها ولغتها بين دول العالم هي فرنسا»[4]، وهذا لا يعود بالدرجة الأولى للقيمة الثقافية والأدبية للفرنسية كلغة بقدر ما يعود إلى الرغبة في التواجد السياسي في المحافل الدولية، ففرنسا تسعى اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى أن تتواجد وعلى كل المستويات لمنافسة القوى الأوروبية الأخرى وتحديدا العالم لأنجلو–سكسوني، لذا كان دعم الثقافة واللغة الفرنسية في الجزائر هو دعم غير مباشر للفرنسية في خارج حدودها أي حدود الجزائر على اعتبار المتعاملين الآخرين مع الجزائر، كما أنه لا يمكن لفرنسا إلا دعم هذا التعاون لأنه من غير المعقول بالنسبة لها أن تتخلى عن عشرات السنين من الاتحاد مع الجزائر.

ومما ساعد على هذا التوجه الجديد في العلاقات الدولية والتي أعقبت التحرر السياسي، دعم الأمم المتحدة له، فقد ورد في ميثاقها وتحديدا في الفصل التاسع منه، التأكيد على أهمية التعاون بين الدول كهدف أساسي للمنظمة، غير أن الواقع لا يتطابق مع تلك النصوص

---

[1] – سانت باف Charles Augustin Sainte Beuve: ناقد وكاتب فرنسي، 1804–1869، خلاصة فكره هو أن إنتاج أي أديب هو انعكاس لحياته.

[2] – جورج بومبيدو: 1911–1974 ثاني رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة من 1969 إلى 1974

[3] – Documentation française, discours sur la coopération prononcé par G. Pompidou, Premier Ministre, devant l'Assemblée Nationale, le 10/06/1964.

[4]– Ibid.

المثالية التي روج لها الإعلام الفرنسي، وهو ما عبر عنه " أمادو سيدو" " Amadou Seydou " بقوله: « إن التعاون الثنائي في وسائله وأهدافه لا يخضع دائما للقيم الأخلاقية بل يخضع بالأساس لحسابات المصالح »[1]، لذا سعت فرنسا إلى المحافظة على امتيازاتها الاستعمارية وذلك رغم الأزمات المتتالية مع الحكومة الجزائرية مثل الأزمة التي انجرت عن عدم احترام بنود اتفاقيات إيفيان، أزمة تأميم الأراضي الفلاحية في أكتوبر 1963، أزمة الخمور 1967، أزمة العمال المهاجرين 1968 وأخيرا الأزمة النفطية لعام 1971.

ورغم ذلك فمسار التعاون لم يتوقف حتى وإن عرف محطات متباينة صعودا وهبوطا، أدت إلى أزمات حادة بين الطرفين سرعان ما كان الفريقان يزيلانها ويبددان الخلافات. لقد سعت فرنسا من خلال اتفاقيات إيفيان إلى تحقيق هدف بعيد المدى يتمثل في الاستمرار في الإشراف والتأثير على القرار السياسي في الجزائر والإبقاء على الامتيازات المتحصل عليها خلال الفترة الاستعمارية[2]، بينما كان هدف الطرف الجزائري قريب المدى تمثل في الاستقلال السياسي واستعادة السيادة الوطنية، وقد تجلت النوايا الفرنسية بوضوح في ربط الاستقلال بالتعاون مع مستعمر الأمس[3]، حيث سعت إلى المحافظة على الإرث اللغوي والثقافي الفرنسي لجعل الجزائر بلدا فرانكوفونيا ودفعها لإدارة ظهرها للإرث الثقافي العربي الإسلامي أو بمعنى آخر وأوضح خلق مجتمع مغرَّب ومغيب ثقافيا عن محيطه، وهذا ما عبر عنه « روبار» Robert Buron عضو الوفد المفاوض بقوله « الأهم هو التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار ثم إقرار تقرير المصير، ولكن دون إحداث انقلاب فجائي وسريع للواقع الحالي المرتبط

1 – Amadou Seydou: « **Pour une éthique de la coopération internationale** », cahiers d'histoire mondiale, Vol. VIII, N°04, 1971, p. 611.

2 – Salah Mouhoubi : « **La politique de coopération Algéro-française** » Op.cit., p. 46.

3– Ibid.

بالمصالح الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للأوروبيين في الجزائر»[1]. ثم يضيف قائلا: «والأمر نفسه بالنسبة للمصالح الثقافية، إن هذه النتائج هي التي يجب أن تتحقق اليوم».

إن هذه الأهداف لم تكن عرضية بل كانت عاكسة لاستراتيجية واضحة المعالم وضعت بعناية منذ وصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958، فتقاطع مصالح فرنسا الداخلية والخارجية أعطى الصيغة النهائية لاتفاقيات إيفيان التي سعت من خلالها فرنسا إلى حجز مقعدها الأمامي في المشهد السياسي في الجزائر.

2. المدرسة ودورها في ترسيخ قيم المجتمع

تعتبر المدرسة الأداة الأهم في عملية بناء المجتمع وتثبيت ركائزه بما يتماهى والخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب، فالمدرسة كمنظومة إيديو–معرفية أخطر مؤسسة مجتمعية لما لها من أدوار في تكوين وتنشئة الفرد المتعلم منذ طفولته الأولى، ودمجه داخل البنية الاجتماعية ليحتل موقعا متميزا ويلعب أدوارا معينة داخله ؛ ولهذا فالمدرسة ليست وسيطا حياديا لنشر المعرفة والقيم فقط، ولا هي ذلك المكان الذي يلتقي فيه المعلم والمتعلم بهدف المعرفة المجردة، فهي بالإضافة إلى ذلك تعبيرا عن الأيديولوجية السائدة وأحد أهم الأدوات لنشرها والتبشير بها[2]، وهذا ما ذهب إليه أيضا جون ديوي[3] بقوله « فكل ما أنجز المجتمع لنفسه وضع برعاية المدرسة[4]، ولهذا فأيما مدرسة وضعت ركائزها على غير التي أوجدها المجتمع لنفسه إلا انهار وانفرط عقده، وذلك لأن المدرسة يجب أن تكون في خدمة المجتمع ومشروعه الحضاري، وأن تعمل على تقويم سلوكات الفرد الخاطئة داخل المجتمع وأن تساهم

1– Robert Buron : **Carnets politiques de la guerre d'Algérie, par un signataire des accords d'Evian**, Plan, 1965, p. 228.

2 – نبيل بدران: **التربية والإيديولوجية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1991، ص 56.

3 – جون ديوي، 1859–1952، عالم نفس وفيلسوف أمريكي وأحد رواد المدرسة البراغماتية ومن أعلام علوم التربية، يرى أن المدرسة تعكس تطور المستوى الاجتماعي.

4 – جون ديوي: **المجتمع والمدرسة**، ترجمة أحمد حسن الرحيم، ط2، مكتبة الحياة، لبنان، 1978، ص 31.

في بناء معتقداته الصحيحة وتكوّن مواطنين صالحين، وإلى جانب ذلك فهي مركز للإشعاع المعرفي والعلمي، إذ يتخرج منها القادة السياسيون، العلماء ورجال الفكر، رجال الأدب والفن، فأي مجتمع لا يمكن أن يكون صادقا مع نفسه ما لم يكن متحكما في نمو أفراده ذهنيا وعاطفيا من خلال المدرسة التي يشرف عليها، فهي ذلك المجتمع الصغير[1] الذي يكوّن المشتلة التي تزود المجتمع، وفي ذات الوقت هي انعكاس له، إذا فالأطفال لا بد وأن يوجهوا وفق فلسفة المجتمع العامة حتى لا يتصادم دور المدرسة بخط سير المجتمع فتحدث الازدواجية، أو الرفض المتبادل بين الفرد والمجتمع. وعليه فإن دور المدرسة يكمن بالأساس في تخريج الأفراد الذين يريدهم المجتمع » .

فماذا نعني بالمدرسة وما هي أبرز التعريفات التي أعطيت لها؟ وما هي الأدوار المنوطة بها؟

2.1. مفهوم المدرسة

إن المجتمعات تختلف في تراثها الاجتماعي ونظامها السياسي والاقتصادي تبعا لفلسفتها العامة، ورؤيتها للحياة والإنسان، وعلاقته بما حوله، وهذا ما ترسمه مؤسسات المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة، فماذا نعني بها؟

المدرسة من درس يدرس، فنقول درس الشيء بمعنى طحنه وجزأه، ويقال أندرس البيت بمعنى تحطم وزال، ويقال درس الكتاب يدرسه بمعنى أقبل عليه ليحفظه ويفهمه، والمدرسة مكان الدرس والتعليم[2]، أما في اللغات الأجنبية فإن لفظ المدرسة Ecole الفرنسية مشتقة من اللفظ اليوناني Schole والتي حددت القواميس المختلفة معناه على أنه وقت الفراغ الذي يقضيه الأفراد مع بعض للتثقيف الذهني.

---

[1] – جون ديوي، المرجع السابق، ص 31.

[2] – مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج1، ص 281.

لقد تطور اللفظ مع الوقت ليعطي مفهوما جديدا، وهو التكوين الذي يعطى في شكل جماعي مؤسسي[1]، وقد وردت تعريفات كثيرة للمدرسة منها تعريف « فردناند بويسون»[2] الذي يرى أنها: « تلك المؤسسة الاجتماعية الضرورية والتي تهدف إلى ضمان التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية[3] ». أما «فريدريك هاستون» فعرفها بأنها «نظام معقد من السلوك المنظم والذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم » [4]، بينما ذهب أرنولد كلوس إلى أن المدرسة « ... نسقا منظما من العقائد والقيم، وأنماط التفكير والسلوك الذي يتجسد في بنية المدرسة».

أما الباحثون العرب، فلم يختلفوا كثيرا مع الباحثين الأوروبيين، سواء منهم الشق الفرنكفوني أو الأنجلو–سكسوني، إذ عرفوا المدرسة على أنها «تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتولي تربية النشء»، وأضاف الدكتور محمد أحمد على الحاج على ما سبق « بأن المدرسة بناء اجتماعي، يستمد مقوماته المؤسسية من التكوين الاجتماعي العام »[5]. من هنا واعتمادا على مختلف التعريفات ذات التوجهات الفكرية المختلفة والمتباينة، ترتسم أهداف ووظائف المدرسة التي نحددها كما يلي:

[1] – أحمد طاهر مسعود: **المدخل إلى علم الاجتماع** العام، دار جليس الزمان، الأردن، 2011، ص 249.

[2] – فردناند بويسون، أكاديمي وسياسي فرنسي 1841–1932، مؤسس رابطة حقوق الإنسان، أستاذ التربية في السوريون.

[3] – أحمد طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 250.

[4] – أحمد طاهر مسعود، المرجع السابق.

[5] – محمد أحمد علي الحاج: **أصول التربية**، ط2، عمان، 2003، ص 57.

2.2. وظائف المدرسة

2.2.1. الوظيفة التعليمية والتكوينية:

تعمل المدرسة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة، الحساب، وبالتدرج جميع المعارف العلمية المختلفة الأخرى والتي تحدد حسب التخصصات المختلفة كما يتم تلقين المعارف التاريخية والدينية واللغوية والعلمية والتي بها يتطور المجتمع ويواكب القفزة العلمية التي يعيشها العالم اليوم، وبذلك لا ينعزل المجتمع ويدخل في دوامة التخلف.

2.2.2. الوظيفة التربوية:

لم تعد المدرسة مكانا للتفريغ الكمي للمعرفة، بل تعدت ذلك إلى وظائف أخرى قد تكون أكثر أهمية، والمتمثلة في تقويم السلوك الفردي والاجتماعي على حد سواء وهو ما ذهب إليه «جون ديوي» بالقول « فعندما تقدم المدرسة كل طفل إلى عضوية المجتمع، وتدربه داخل المجتمع الصغير يكون لنا حينذاك أعمق وأحسن ضمان كمجتمع أكبر ذا قيمة»[1]، فبداخل المدرسة تكتسب القيم الإنسانية المتماهية مع المجتمع، الخادمة لتوجهاته، وهذا ما تحدده فلسفة التربية التي توضع للمدرسة كمؤسسة عمومية، فمتى ارتسمت الوظيفة التربوية والاجتماعية للمدرسة، فإنها تكون بمثابة القائد الذي يحدد معالم الإبحار لسفينة المجتمع، فهي مفتاح التطور، وبداخلها يتم بناء الفرد كلبنة أولى للأسرة والتي، بدورها، تؤسس لمجتمع متناسق وغير مفكك فكريا ولا ممزق ثقافيا ولغويا.

[1] – جون ديوي: **المرجع السابق**، ص 52.

2.2.3. الوظيفة الإيديولوجية:

تعتبر المدرسة الممر والقنطرة التي تمرر الدولة من خلالها سياساتها وايديولوجياتها، وهو ما عبر عنه «بورديو»[1] بقوله: « إن المدرسة جهاز أيديولوجي مهمته نقل وترسيخ أفكار المجتمع المهيمنة» ؛ من هنا ندرك أن دور المدرسة السياسي لا بد وأن يقوِّم سلوك الفرد ليكون متناغما ورؤية الدولة السياسية، وبصورة أوضح يكمن دورها في ترويض المجتمع سياسيا وفق الرؤية الكلية بغرس القيم العامة للمجتمع كالديمقراطية، والحرية والتداول على السلطة وغيرها من المفاهيم التي لا تقوم الدولة الحديثة إلا بها ووفقها.

2.2.4. الوظيفة الثقافية ونقل التراث:

إن المدرسة جزء لا يتجزأ من المجتمع، أو هكذا يجب أن تكون على الأقل إذا ما أراد المجتمع لنفسه التماسك وعدم التفكك، فهي الناقل الأول للتراث بعد تخليصه من كل ما علق به من شوائب كتلك التي أوجدها المستعمر من خلال المدرسة الكولونيالية، فهي تعمل على نقل تراث المجتمع وتحافظ على هويته الثقافية من جيل لآخر بما يحتويه من قيم[2].

عرف محمد عابد الجابري[3] الهوية الثقافية بأنها « **التعبير عن الحاجة إلى الاعتراف والقبول والتقدير للإنسان، كما هو في تفرده وتميزه، ففي الهوية الثقافية تشتغل جدلية الذات والآخر، وتعيد كل جماعة بشرية تأويل ثقافتها من خلال اتصالاتها الثقافية، أو تنزع نحو المثاقفة وما يشبهها، فالهوية الثقافية كائن جماعي حي يتحول ويتغير من الداخل على ضوء تغير المصادر القيمية والسلوكيات، ومن الخارج بفعل كل أشكال التأثير الناتج عن**

[1] – بيار بورديو: 1930– 2002، عالم اجتماع فرنسي من أبرز الفاعلين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا، من أبرز مؤلفاته: «إعادة الإنتاج» 1970.

[2] – أحمد طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 252.

[3] – محمد عابد الجابري، 1935/12/27–2010/05/03، مفكر وفيلسوف مغربي، برع في قضايا الفكر المعاصر وألف فيها أكثر ممن ثلاثين كتابا، منها «نحن والتراث»، «نقد الفكر العربي».

علاقة الفرد بالمحيط، فهي كيان يتطور وليس معطى جاهزا أو نهائيا، فهي تتطور إما في اتجاه الانكماش أو الانتشار أو تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وباحتكاكها سلبا أو إيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى »[1].

مما سبق ذكره، ندرك تمام الإدراك أن كل ما ينجز المجتمع لنفسه لن يمر إلا عبر بوابة المدرسة وأن استمراره يكون بالقدر الذي يحتفظ به ضميره الجمعي لتراثه وثقافته، وتكون المدرسة الضامن لعملية النقل السليم لتراث المجمع.

2.2.5. الوظيفة الاجتماعية:

إن المدرسة جزء أصيل من المجتمع، وبفقدانها للبوصلة المعرفية، يتعرض المجتمع للانهيار، لذا فإن دورها الأساس يكمن في تعزيز التماسك المجتمعي، وخلق التوازن بين أفراده والحرص على تنمية أنماط اجتماعية جديدة بترقية الحس والوعي لدى الأطفال على الخصوص، فالمدرسة عندما تقدم الطفل إلى المجتمع بعد عملية الصياغة النهائية لمعارفه، فإنها تضمن ترقيته وإشباعه بالحس القومي والوطني والافتخار به، دون المساس بقدراته على الابتكار، فدورها الاجتماعي يكون بالتوفيق بين الإحساس الكبير بالأنا دون التخلي عن الروح المجتمعية، ودورها إذاً تخليص الطفل من السلبية، ودفعه إلى المشاركة الإيجابية وترقية روح الخلق والإبداع، وإلى هذا المعنى ذهب جون ديوي حيث يقول « وعندما نمكن للطبيعة والمجتمع أن يعيشا في غرفة الدراسة ... تصبح الثقافة جواز مرور للديمقراطية»[2].

وأمام هذه الوظائف الحيوية للمدرسة كما حددها المختصون وجب علينا طرح السؤال الإجرائي التالي: ما هي انعكاسات المدرسة الفرنسية في الجزائر المستقلة؟

---

[1] – محمد عابد الجابري: «**المسألة الثقافية**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 39.

[2] – جون ديوي: **المرجع السابق**، ص 76.

لقد تعددت الانعكاسات السلبية للتعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة إلى الحد الذي تضررت منه الحياة السياسية والتربوية والنفسية للمجتمع، ومن تلك الانعكاسات:

3. انعكاسات المدرسة الفرنسية على التعليم في الجزائر المستقلة

3.1. الازدواجية اللغوية: المفهوم والمآل

تبدو الازدواجية مقابلا عربيا للفظ الإنجليزي «Diglossia»، بينما تقابل الثنائية اللغوية اللفظ اللاتيني (bilinguism)، وكان أول من طرح مصطلح الازدواجية هذا وتحدث عنه كظاهرة، اللغوي الألماني كارل خرمباخر[1] عام 1902، حيث تناول ظاهرة الازدواجية وتطورها، مركزا على اللغتين اليونانية والعربية، واقترح على كليهما لتجاوز الازدواجية تبني العامية الأوروبية بالنسبة لليونانيين كحل لمشكلة الازدواجية، أما للعرب فاقترح لهم تبني اللهجة المصرية كحل وسط للخروج من الإشكالية حسب زعمه. ثم جاء وليام مارسيه[2] ونحت المصطلح بالفرنسية la diglossie وأعطاه تعريفا عاما سنة 1930، جاء فيه « هي التنافس بين لغتين، لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة»[3]. أما عند العرب، فيرجح أن يكون أنيس الخوري فريحه[4] أول من استعمل اللفظ وأسس له.

وفي الحقيقة فإن ازدواجية اللسان ليست إلا ترجيحا للغة على أخرى، فعند الصفوة (النخبة) يتم ترجيح لغة أجنبية على اللغة الأم[5] غالبا ما تكون لغة المستعمر، وهذا ما يؤكده أندرى غوتييه André Gautier عندما تحدث عن الاستعمار الفرنسي لبلجيكا «كان كونت

---

[1] – كارل خرمباخر: 1856–1909، عالم ألماني، مختص في اللغة والأدب الإغريقي في العصور الوسطى، درّس في جامعة ميونيخ.

[2] – وليام مارسيه: 1872–1956، مستشرق فرنسي مهتم باللغة الأمازيغية واللهجات العربية وخصوصا اللهجة المغربية.

[3] – نزار الزين: « **تعريب التعليم وتعلم اللغات الأجنبية**»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص 115.

[4] – أنيس فريحة الخوري، أستاذ للغات السامية بالجامعة الأمريكية – معجم الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية – من مواقفه قوله: «أتمنى حاكما عسكريا يفرض العامية على العرب»

[5] – نزار الزين، المرجع نفسه.

الفلاندر أميرا فرنسيا وكان في حاشيته لا يتم الكلام إلا بالفرنسية»[1] وهو ما نلاحظه عندنا في الجزائر من مخاطبة المسئولين للشعب الجزائري باللغة الفرنسية، وليس ذلك إلا انهزامية ثقافية ونفسية لدى النخب المفرنسة، متجاهلين خطورة الازدواجية اللغوية على الشعب وعلى الهوية الثقافية، وهو ما خلص إليه تقرير صادر عن مجلس الحياة الفرنسية في كندا جاء فيه «إننا نعتقد أن ثنائية اللسان الكاملة ضرب من الأوهام، والسعي إليها يمكن أن يشكل خطرا على اللغة والثقافة الأم»[2] ؛ من هنا ندرك الخطورة على وحدة الأمة عند السعي إلى ازدواجية ذات بعد إيديولوجي ملتحفة برداء الثقافة للتمويه على الأهداف الحقيقية في اعتماد لغة أجنبية واستبعاد ممنهج للغة الأم وخصوصا عندما يتعلق الأمر بلغة محتل الأمس.

إن الازدواجية اللغوية بهذا المعنى تعتبر أهم الأدوات بل أكثرها فاعلية في خلق حالة الفوضى الثقافية، على اعتبار أن اللغة كما يقول اللّسانيون ليست للتواصل فحسب، فهذا جاك بارك[3]يقول «لا تصلح اللغة للتواصل فحسب بل تصلح للوجود»[4] ويؤكد هذا الرأي «برنار لاميزات» Bernard Lamizet بقوله « اللغة تهيكل هويتنا لكونها تميزنا عن من يتكلمون لغات أخرى »[5].فهي، أي اللغة، تسير جنبا إلى جنب مع الاستقلال، فالشعب الذي يفقد الاستقلال يفقد لغته آليا[6].

فالفيلسوف الألماني فيخته[7] يرى أن وجود أمة من الأمم لا يكون إلا بوجود شخصيتها وأن هذه الأخيرة تتكون من ثلاثة عناصر مركبة هي الدين، اللغة، وحب الوطن؛ كما دافع

---

[1] – نزار الزين، المرجع نفسه، ص 115.

[2] – Le Conseil de la Vie Française (Canada), bilinguisme et biculturalisme au Canada, Québec, 1964, p. 24.

[3] – جاك بارك: 1910–1995، مستشرق فرنسي من مواليد فرندة، من مؤلفاته «الإسلام يتحدى»، «العرب بين الأمس واليوم»، «ترجمة معاني القرآن»، درس في السوربون والجزائر.

[4] – فريد حاجي، مرجع سابق، ص 32.

[5] – نزار الزين، المرجع السابق، ص 120.

[6] – مولود قاسم نايت بلقاسم: «إنية وأصالة»، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 67.

[7] – يوهان غوتليب فخته، 1762–1814، أستاذ الفلسفة في جامعة برلين، وأحد مؤسسي المثالية الألمانية.

وبقوة عن أطروحة اللغة الأصيلة التي لا تقوم الأمة إلا بها، وفي هذا السياق يقول فيخته: « إن اللغة الأصيلة هي رمز وجود الأمة، وبقدر أصالة اللغة والمحافظة عليها تقوم الأمم، وبفقدانها تكون المجموعة البشرية مجرد أشتات فحسب»[1]. وهكذا ندرك أن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتكلمها بل ويمتد هذا التأثير إلى التفكير والعواطف، فاللغة هي التي تكون الإنسان وليس العكس.

نتوقف هنا لنتساءل هل معنى ما ذكر سلفا هو رفض مطلق لتعلم اللغات الأجنبية؟ بالقطع لا، فالمعرفة الإنسانية متداخلة ومتشابكة ولا بد من تعزيز للروابط المعرفية والثقافية مع الآخر، والإبقاء على النوافذ مفتوحة على لغات وثقافات العالم فهي تكميلية لنا، بل وضرورية كما هو الشأن بالنسبة لبلاد الدنيا الأخرى لكن في حدود الاحتفاظ بالهوية الوطنية والقومية، على أن يكون تعلم اللغات الأخرى، لاحقا لتعلم اللغة الأم، وهو ما توصلت إليه نتائج استقصاء أشرفت عليه اليونسكو سنة 1951 بالاشتراك مع خبراء من عدة دول ومن تخصصات مختلفة، جاء فيه « إذا كان الانتقال إلى لغة أخرى لا مفر منه فمن المناسب على الأقل تأجيله أطول مدة ممكنة[2].

وعليه كان لا بد أن تدرَّس اللغة الفرنسية في الجزائر المستقلة كلغة أجنبية وظيفية، والخروج من دائرة الازدواجية المَرَضية (ذات الأبعاد الإيديولوجية)، لما تسببه من اختلالات نفسية وثقافية للمجتمع، فضلا عن كونها أصبحت أداة انتقاء مجتمعي، وتكوين جماعة ذات امتيازات، مما يعيد الاستعمار من بوابة الثقافة واللغة، ويعيد التجارب السابقة التي مكنت لامتيازات القوى الأجنبية، وهذا ما أشار إليه «غوتيه» بالقول: « وأنه من البديهي أنه كان على كل من يريد أن يصل إلى أعلى المراتب أن يتقن الفرنسية»، لقد كان ذلك في بلجيكا في

[1] – مولود قاسم: المرجع السابق، ص 56.

[2] – Etudes et documents N° 05, Fondation Plisnier, 1965, Article Joseph Hanse, « **De quoi s'agit-il** », p. 35.

فترة الاحتلال الفرنسي لها، الذي لم تنج منه الجزائر المستقلة. ففرنسا لم تغادر الجزائر كليا، حتى وإن خرجت بقوتها وجيشها، فإن ثقافتها ولغتها استمرتا، فالفرنسيون استمروا بالحلم بأن تبقى الجزائر فرنسية باستمرار اللغة الفرنسية لغة خطاب المجتمع الجزائري، وكذا لغة التدريس، فإلى هذا قصد ديغول بالقول: «وهل يعني أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم يترتب التخلي عنهم بعيدا عن أعيننا وقلوبنا، قطعا لا فالواجب يقتضي منا مساعدتهم لأنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا» [1]

إن اهتمام فرنسا بلغتها بلغ الحد الذي كانت السلطة الثورية فيها بعد 1798 تلجأ إلى اللغة الأم عند شعورها بالافتقار إلى الشرعية التي تؤدي إلى تفكك المجتمع، وثورة الأرياف عليه، فقد كانت اللغة الوطنية الفرنسية عامل توحيد لجميع الاتجاهات، بل وتحارب أي لسان أخر غير اللسان الفرنسي.

هذا ما أدركه الاستعمار الفرنسي مبكرا ومنذ 1830، حيث عمل على فصل الشعب الجزائري عن ماضيه بقطع كل وسائل الاتصال التي تعتبر العروة الوثقى بين الماضي والحاضر، واستمر في سياسته بعد 1962.

3.2. لغة التعليم والوحدة الوطنية

قبل الخوض في أهمية لغة التعليم وأثرها في الوحدة الوطنية، لا بد من التقديم بدراسة تبين العلاقة بين اللغة ووحدة الهوية، إذ نجد أن للغة صلة وتأثير متبادل مع مختلف المكونات الاجتماعية، فاللغة لصيقة بملامح الهوية المتشكلة، فهي بهذا عامل يوحد ويجمع بين أبناء الوطن، وكمؤسسة اجتماعية تؤثر في كيفية رؤية الجماعة للواقع وإدراكها له، فينعكس على التفكير والسلوك وتكوين العقل؛ بالإضافة إلى ذلك فإن لها تأثيرا كبيرا على الثقافة الاجتماعية والانتماء الاجتماعي.

[1] – شارل ديغول: **مذكرات الأمل**، المصدر السابق، ص 47.

من هنا نخلص إلى أن اللغة تجمع بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة وتشكل عامل توحيدها[1]، وهذا ما ذهب إليه سابير SAPIR، عندما أكد « أن العادات اللسانية لجماعة ثقافية تحدد رؤيتها للعالم، كما أن الثقافات تتعدد بتعدد اللغات » وينحى « دانيال نويل» نفس المنحى عندما يقول: « إن مجمل العلاقات الاجتماعية هي على صلة باللغة فتأخذ أهم أسس التماسك الاجتماعي »[2]، ولهذا فوجود ثقافة ولغة مشتركة ينبني عنه كل ما هو اجتماعي، فهي مفتاح أدائي للتدامج، وتلعب دورا حيويا في البناء الواقعي للمجتمع[3].

وهكذا فاللغة تساعد على صنع وصياغة عالم أكثر استقرارا وتماسكا، كما تعتبر من أهم الرموز وأقواها في بعث جذور الهوية الوطنية وتوليد الثقة بالنفس وجمع الشمل، وهو ما أشار إليه الدكتور أبو القاسم سعد الله بقوله «من كل ذلك كانت اللغة على علاقة وثيقة بالثقافة، والثقافة على علاقة وطيدة بالهوية والشخصية الوطنية، فمن فقد لغته فقد آليا هويته، ذلك أن الفرد يتأثر باللغة التي يتحدثها، بحيث يمتد هذا التأثير ليشمل نمط تفكيره وتصوراته ومشاعره[4].

وعليه فاللغة ليست مجرد أداة للتخاطب أو التواصل بين الأفراد والجماعات، فهي قاطرة لنقل الثقافة وحامل لجميع ما تشتمل عليه من أعراف وتقاليد وقيم للتنشئة الاجتماعية السليمة، أين يتم إعداد الأفراد وفق ما يتلاءم مع تاريخهم وانتمائهم؛ وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ذلك بقوله «اللغة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية

---

[1] – نزار الزين، المرجع السابق، ص 172.

[2]– Daniel Noël : in CIRP, Québec, 1980, « **La langue comme outil de communication et la langue comme marqueur social** », p. 38.

[3] – – نزار الزين، المرجع السابق، ص 172.

[4] – أبو القاسم سعد الله: «من حضارة الشعر إلى حضارة العلم»، مجلة «الفكر»، تونس، العدد 4، 1986، ص 73.

وثيقة الصلة بالأمة وتطورها، فبين اللغة والمجتمع حميمية متبادلة تواكب نموه مثل ما يواكب نموها»[1].

من كل ما سبق نخلص إلى أن كل تربية سليمة لا يمكن أن تكون إلا على أساس اللغة القومية الأصيلة و التي هي القوة الطبيعية الأولى للأمم، «فالأمم التي تستطيع أن تحقق التربية المثلى بلغتها الأصيلة، تحقق بالضرورة الدولة المثلى»[2].

لقد أدرك الألمان ذلك مبكرا من اجل إعادة إحياء الأمة، وهو ما عبر عنه فيخته بقوله «إن التربية يجب أن تكون باللغة الألمانية، والمعلمون ينبغي أن يعلموا بالألمانية والكتب الدراسية عليها أن تكون كذلك بالألمانية، ذلك أني لا أتصور أن يكون الأمر على غير هذا»[3].

وفي الجزائر المستقلة أدركت القيادة السياسية ذلك مبكرا من خلال ميثاق طرابلس؛ فقد كانت دولة الاستقلال تقدم نفسها كدولة لها مشروع متكامل، يضفي البعد الوطني على مرجعياتها التربوية، من أجل تجنيب المجتمع التمزق في ظل الانقسام الثقافي بين النخب المعربة والمفرنسة وما انجر عنه من تجاذب إيديولوجي حول طبيعة لغة التدريس من جهة، وطبيعة الثقافة التي تتصهر في المدرسة من جهة أخرى. وقد عبر الرئيس بومدين عن هذا التوجه في خطابه من قسنطينة «كما حرصنا على استرجاع جميع مواردنا وثرواتنا المادية، سنعمل على استعادة جميع ثرواتنا المعنوية...ومن أهمها الوسيلة الأولى للتعبير عن هذه الشخصية» ثم يضيف قائلا «ومن دون استرجاع هذا المقوم الهام الذي هو عنصر اللغة، فإن مجهودنا سيظل أبترا، وشخصيتنا ناقصة، وذاتيتنا جسما بلا روح».

---

[1] – عبد الصبور شاهين: «**اللغة العربية لغة العلوم والتقنية**»، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1986، ص 83.

[2] – مولود قاسم: المرجع السابق، ص 65.

[3] – نفسه، ص 67.

إن استرجاع اللغة كان مطلبا ثوريا، وأحد أهم أهداف النضال الوطني، والذي أصبح مكسبا لا يجب التفريط فيه لصالح فئة كل همها التمكين للثقافة الفرنسية لأجل الحفاظ على مكاسبها المادية، أومن أجل ولاءاتها الثقافية ؛ إن عظمة ومكانة الأمة تكون بقوتها المادية والثقافية ومدى قدرتها على التواجد الإيجابي في المحافل الدولية، وهو ما أشار إلية المدير العام لليونسكو «رينيه ماهو» René Maheu في حديث لمجلة «Jeune Afrique» في أفريل 1964 بالقول : « إن الأمة التي لا تؤمن بنفسها لا وجود لها، وذلك أنه لا يكفي أن يكون لها سفراء، ورئيس دولة، وعلم، وموظفون، فإذا لم يكن لشعبها طابع خاص به في الحياة، فلا وجود له، واستقلاله استقلال سطحي لا يدوم، وأن الطريقة الوحيدة لأي شعب من الشعوب لأن يعبر عن وجوده هي الثقافة واللغة المعبر بها عنها، والتي تميزه عن غيره»[1].

4. الانعكاسات الثقافية للمدرسة الفرنسية في الجزائر

كان على الدولة الوطنية أن تعطي رؤية جديدة للثقافة تكون متناغمة مع مشروعها الحضاري المعبر عنه في مختلف المرجعيات السياسية للثورة التحريرية، وتؤسس لمعارف متماهية مع الانتماء الحضاري والتطورات العلمية والفكرية العالمية، وفي المقابل التخلص من الإرث الاستعماري الذي كرّس بدوره تغريب العقليات من خلال إعطاء مضمون فرنسي للبرامج[2]. لذا، فمن واجب الدولة الوطنية أن تأخذ على عاتقها تسيير ومتابعة الشأن الثقافي الوطني وفق السياسة والفلسفة التي تضعها لنفسها، فتكوين مواطن جزائري مثقف ثقافة عصرية ومحافظ على بعده المحلي الجزائري، هو المهمة التي يجب أن تلعبها المدرسة، إلى جانب خلق تجانس ثقافي بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم الجغرافية والبيئية.

[1] – مولود قاسم، المرجع السابق، ص 77.

[2] – Nouria Benghebrit : « **Le système d'éducation، formation en Algérie** », Article présenté à « L'Algérie, histoire, société et culture », ouvrage collectif, Edition Kasbah, Alger, 2000, p. 150.

إن تعدد أنماط التعليم ما بين عمومي تشرف عليه الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وتعليم فرنسي خالص تديره الدوائر الفرنسية المختلفة ويشرف عليه الديوان الثقافي الفرنسي، قد أوجد ثنائية ثقافية أو بتعبير أدق عمل على استمرارية الحضور الثقافي في الجزائر، وقد عبر عن هذا الوضع بعض خريجي المدارس الفرنسية ممن ظلوا على وفائهم للثقافة الفرنسية كفرحات عباس الذي قال: « إنه يمكن للشخص أن يكون العدو اللدود لفرنسا الاستعمارية، ويبقى الصديق المخلص لثقافتها»[1]، ويضيف « فعلى أبواب المدرسة نصنع تقارب الأعراق، وفيها تسقط الأحكام المسبقة، وتنطفيء الأحقاد، وتولد الصداقات، فالمدرسة يمكنها أن تخفف من حدة الفرقاء وتشفي كثيرا من الجروح»[2].

إذا فالكل قد أدرك ما للمدرسة من دور مفصلي في الحياة الثقافية والسياسية للشعوب، فبالقدر الذي تعمل الازدواجية التعليمية فيه على تكريس الثقافة الفرنسية، فإن وحدة المدرسة تصنع الألفة الاجتماعية وتلغي الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع، التي استمرت أمدا طويلا بفعل السياسة الاستعمارية حيث شهد المجتمع الجزائري انقساما بين النخب المفرنسة والنخب المعربة، وإلى هذا الشرخ ألمح فرحات عباس بالقول «إنه لا يمكن أن نقضي شبابنا مع باسكال، راسين، هوغو، باستور، ودانتون دون اكتساب الحس المدني في معناه الدال على الواجب واحترام الذات، ودون التعلق بهذا التعليم والتأسف على ألا يستطيع أن يشمل كل أبناء جلدتك»[3]، إذا فهو يرى نفسه مختلفا عن غيره من أولئك الذين لم يرتادوا إلا المدارس العربية، ولم ينهلوا من فيض الثقافة الفرنسية، فكان يتمنى أن يفروا فريه في تبني تلك الثقافة التي تفرزها المدرسة الفرنسية بعد الاستقلال. لقد استمر هذا الوضع مع وجود مؤسسات تعليمية فرنسية خالصة في الجزائر المستقلة، فأدى ذلك إلى انقسام مجتمعي بين مختلف النخب الوطنية حول طبيعة الثقافة التي يجب أن تنصهر فيها المدرسة الوطنية، وقد عبر عن هذا

[1] – فرحات عباس: «**الشاب الجزائري**»، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، 2007، ص 18.

[2] – نفسه، ص 28.

[3] – نفسه، ص 35.

الجدال والخلاف وزير التربية السابق مصطفى لشرف بقوله: «حينما تصدينا لاسترداد الصالح من ثقافتنا، استعيدت وأصبح من الضروري إنقاذها من العقم الذي يهددها، على يد جماعة لا تزال تصر بأن هذه الثقافة هي المثل العليا، إن هذه الجماعة قاصرة على إدراك الوضعية الثقافية على حقيقتها»[1].إذا فكل من فرحات عباس ومصطفى لشرف متفقان على أن الفئة المعربة لم تستطع استيعاب التحولات التي تعيشها الجزائر حسب زعمهما.

لقد استمر عمل المؤسسات التربوية الفرنسية في الجزائر بلعب دور ناشر الثقافة الفرنسية على أوسع نطاق ممكن، فكانت بحق القناة الأبرز في التثاقف أحادي الجانب والذي أسست له مختلف الاتفاقيات الثنائية وعلى رأسها اتفاقية إيفيان.

علما أن التربية والثقافة في الجزائر كان يشملهما قطاع وزاري واحد لفترة زمنية قاربت العقد الأول من الاستقلال[2]، لقد أدركت فرنسا أن الحقل التربوي كفيل بنقل الثقافة الفرنسية وإعادة صياغتها وفق المرحلة الجديدة وما تفرضه من إعادة النظر في آليات الاستعمار الجديد للتكيف والخريطة الجديدة للعلاقات الدولية التي رسمت بعد نجاح الحركات التحررية في العالم الثالث ؛ فلم يكن القصد من التعاون إلا استئنافا لعلاقات التبعية القديمة[3] ؛ فالفرنسيون كانوا يعدون سياسة التعاون بمثابة الضمان الحقيقي لاستمرار الاستعمار في ثوبه الجديد، وكانت فرنسا ترجو من ذلك استعادة بريقها الدولي خصوصا لدى العالم الإسلامي، على أن تكون الجزائر واجهتها الثقافية، وهو ما تفسر به السلطات الفرنسية كل أشكال الدعم من 1962 إلى 1969[4].

---

[1] – مصطفى لشرف: « **مشكلات في التربية والتعليم** »، ترجمة حنفي بن عيسى، مجلة الثقافة، العدد 41، 1971، ص 17.

[2] – سفيان لوصيف، المرجع السابق، ص 243.

[3] – موريس فايس: المصدر السابق، ص 756.

[4] – نفسه.

لقد عملت فرنسا على أن تجعل من المدرسة قاطرة لتوصيل الأجيال الجديدة إلى عمق الثقافة الفرنسية وأن تغذيهم من منابع تراثها بحجة ولوج الحداثة، والتفتح على الآخر واللحاق بركب الحضارة إدراكا منها أن كل ما تتوصل إليه المدرسة ليس إلا انعكاسا للمجتمع، وأنها المشتلة التي تزود المجتمع بالطاقات، فالتعليم إنما يكون بأبعاده ومهامه الثقافية والسياسية وليس بالمباني والتجهيزات، فالمدرسة مشروع فكري وحضاري متكامل يعمل على إعداد مسئولي الغد، ولعل هذا ما أراد فرحات عباس الإشارة إليه بقوله: « إن الثقافة الفرنسية أعطتني من خلال المدرسة إحساسا رفيعا في الحياة وجعلتني أقدّر قيم الديمقراطية والإنسانية الحقيقية، وقد بقيت وفيا لها »[1].

إذاً هذا هو الدور الذي أريد للمدرسة الفرنسية أن تلعبه، وقد ساعدها في تجسيده عجز المدرسة الوطنية على طرح فلسفة مجتمع واضحة، متحررة من الرؤية والوصاية الفرنسيتين، التي أدخلت البلد في ثنائية ثقافية ولغوية لا تقل سوءا عن الفترة الاستعمارية بل إن هناك من يعتبرها أخطر من السابق.

وفي المقابل عملت الدولة الحديثة على تخليص المدرسة من الاستعمار مثلما خلصت الوطن من الاستيطان، وذلك بإطلاق الثورة الثقافية التي أرسى دعائمها الرئيس هواري بومدين، وقد كان أساس هذه الثورة بناء قاعدة متينة تخلص البلاد من قيود اتفاقيات إيفيان، وهو ما صرح به بومدين في خطابه عام 1965 «نعتقد أن الجانب الاستعماري من اتفاقيات إيفيان قد مات مع موت الجزائر الفرنسية»[2]، وبهذا صار التحرر الثقافي غاية وهدفا لإدراك السلطات الجزائرية أن اكتمال الاستقلال لا بد وأن يمر عبر استرجاع المدرسة، والتخلص من الهيمنة الثقافية، وقد عبر الرئيس بومدين في نفس الخطاب على ذلك بقوله: « يجب أن نحدث ثورة

[1] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 35.

[2] – خطب بومدين، **منشورات وزارة الإعلام والثقافة**، مطبعة الشركة الوطنية، ج4، 1965، ص 70.

حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية أصيلة، والتخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا»[1].

من هنا عملت مختلف الأطراف على إقامة نظام تربوي جزائري خالص وتطهيره من الشوائب الاستعمارية التي علقت به على مدار سنوات الاحتلال، وما تلاها من السنوات الأولى للاستقلال من هيمنة المدرسة الفرنسية، لذا كان على النخب المختلفة تجاوز خلافاتها السياسية والارتفاع بسقف أحلام المجتمع، والتركيز على مستقبل الأجيال، وهو المعنى الذي أشار إليه مصطفى لشرف عند قوله: « من هنا تتجلى الغاية التربوية في بناء إنسان متكامل، فالواقع أن هذه المسألة الصعبة تتطلب جهودا مشتركة ولا تُلقى فقط على الجهاز التربوي وحده، بل إن صياغتها تتعدى الأطراف المكلفة بإعداد سياسة الدولة التربوية، ولا سيما المثقفين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية، فمن أجل المصلحة العامة يزول الخلاف »[2].

وأمام هذا الوضع المعقد لا بد وأن نعيد طرح التساؤل المحوري عن كيفية التخلص من آثار المدرسة الفرنسية وانعكاساتها، إلى تساؤل إجرائي آخر: هل تمكنت السلطة السياسية في الجزائر المستقلة مدعومة بنخبها المثقفة بمختلف توجهاتها من استعادة المدرسة من الاستعمار؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تحمل كثيرا من التناقضات التي عاشت على وقعها الساحة الثقافية والتربوية في الجزائر، بين الخطاب السياسي الراديكالي المؤدلج، والممارسة العملية للفعل التربوي. لا شك أن كلا من الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين قد أوليا أهمية بالغة للمدرسة، غير أن الواقع أكد فشلهما ولو جزئيا في الاسترجاع التام والنهائي للمدرسة، وذلك يرجع للتراكمات الثقافية الاستعمارية والتي استمرت حتى بعد استعادة السيادة السياسية، وعجزا

[1] – خطب بومدين، المصدر السابق، ص 71.

[2] – مصطفى لشرف، المرجع السابق، ص 20.

عن خلق إجماع وطني كفيل بتجاوز الأزمة الثقافية[1]، ومردّ ذلك بالأساس يعود إلى النخب التغريبية التي ظلت على ولائها للثقافة الفرنسية وأبت أن تتخلى عنها، فهذا رئيس المجلس التأسيسي الأول فرحات عباس يقول: « ففي أبواب المدرسة يصنع تقارب الأعراق، وتسقط الأحكام المسبقة وتتطفيء الأحقاد وتولد الصداقات، فالمدرسة يمكنها أن تخفف من حدة عنف الفرقاء، وتشفي كثيرا من الجروح»[2]، ولا يكتفي بهذا وحسب ليؤكد بعد ذلك أن التاريخ كان يمكن أن يتغير لو أن الجزائريين قد قبلوا بالمدرسة الاستعمارية الفرنسية، فهو يدعو ضمنيا إلى تبني هذه المدرسة فيقول: « وماذا لو أن العرب كان في إمكانهم الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية، ومن الحقوق السياسية، فكيف كانت الجزائر ستتطور؟ لو أنه كان في إمكاننا أن نكون شيوخا للبلديات أو رؤساء للولايات .... أقول ببساطة لو أن ذلك حدث ما كانت حرب الجزائر»[3]، غير أن الراحل فرحات عباس وهو من هو كقامة سياسية قد فاته أن للمعركة ساحات متعددة كانت المدرسة إحداها، بل أهمها عبر كامل مراحل الاحتلال الفرنسي، وذلك إدراكا من المستعمر أن تاريخ الشعوب يبين أنه باستطاعتها أن تبقى كما هي رغم الاحتلال الطويل لأراضيها، لكنها تتعرض للزوال حين تقبل بأن تُجتاح في ثقافتها ولغتها، وهو ما أدركه الاستعمار مبكرا فلعب ورقة الثقافة واللغة للدفاع عن الوجود الفرنسي في الجزائر أثناء الاحتلال وبعده.

هذا ما يجعلنا ندرك أن هناك إحالة لعقولنا وعواطفنا نحو قبول الإرث الثقافي الفرنسي فلا نتصور أنفسنا خارجه، ومن ثم نتخيل الوضع لو أننا قبلنا بالمدرسة الفرنسية في الجزائر، ألا يكون ذلك بوابة لدخول المدنية الحديثة، والتخلص النهائي من التخلف الفكري الذي تفرضه علينا القوى الظلامية؟!

---

[1] – صالح فيلالي: «**إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية والأيديولوجية الممارسة**»، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 456.

[2] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 28.

[3] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 29.

لقد كان غياب النصوص التشريعية على مدار العقد الأول من الاستقلال أحد أسباب الغموض حول السياسة التعليمية، مما فتح الباب واسعا أمام القوة التغريبية في فرض رؤيتها الأحادية والتي استفادت أيضا من ضعف النخب المعربة العاجزة عن تحويل المعركة من الدائرة الأيديولوجية إلى الدائرة المعرفية.

لقد تجلى الصراع بين الطرف العروبي الإسلامي من جهة والعناصر المفرنسة من جهة أخرى منذ البدايات الأولى لتخرج أولى دفعات المدارس الفرنسية وما تلاها عبر مختلف المراحل التي مرت بها المدرسة الاستعمارية ؛ وتوضيحا لهذا الصراع الحاد بين مختلف النخب والذي كرسته المدرسة الكولونيالية سواء أثناء الوجود الفرنسي أو بعده، حيث ظهرت تجليات هذا الصراع ليس في المدرسة فقط على اعتبار أنها الحاضنة الرئيسية للفعل التربوي، بل ظهرت وتجلت أيضا في الكتابات الأدبية والصحفية ،فقد بلغ الصراع ذروته بين ثقافتين تتنازعان مجتمعا واحدا، وسوف نتعرض لهذا الصراع من خلال نموذجين عن كل مرحلة.

4.1. خلال المرحلة الاستعمارية

لقد بلغ التثاقف الأحادي الجانب ذروته خلال القرن العشرين، مما أدى إلى الاستلاب. فقد التحق العديد من الجزائريين بالتيار الممجد لمجيء القوى الأوروبية إلى الجزائر وعملت المنظومة التعليمية الفرنسية على تجديد كل الذهنيات، وأنشأت داخل العقول كل الطرق التي سيمر عبرها المستقبل نفسه، ويعجن الروح الجزائرية على صورة الروح الفرنسية نفسها[1].

لذا فقد ظلت المدرسة الفرنسية وفية لتقاليدها في الجزائر والمتمثلة في الأساس في الإدماج لضمان السلطة السياسية، حيث كانت الفرنسية جزءا مهما في مخطط سياسة فرنسا الثقافية وهو ما عبر عنه « ديزيري تيبول Désiré Thiebault « إن فَرْنَسَة الجزائر تبدو

[1] – كميل ريسلير: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830–1962)**، تر نذير طيار، دار الكتاب للنشر، لبنان، 2016، ص 361.

الحدث الأبرز لمستقبل هذا البلد »[1]، غير أن الأمر لا يستغرب من مأتاه كما تقول العرب كون الموقف الفرنسي مفهوما، حيث أن مشروع الفرنسة كان ولا يزال قائما تطلب جهودا كبيرة في مختلف المجالات الثقافية ؛ لكن ما يتوجب الوقوف عنده وتحليله كظاهرة سوسيو–ثقافية هو موقف النخب الجزائرية التي أصبحت حاملة للإرث الثقافي الفرنسي ومتنكرة لجذورها العربية والإسلامية ومدافعة عن المشروع الفرنسي. وقد مثل هذا التيار بعض الأدباء الجزائريين الذين كتبوا بالفرنسية بعد ما التحقوا بالمدرسة الأدبية الكولونيالية الممجدة لقدوم الشعوب اللاتينية والمدافعة عن الاندماج الثقافي مع المجموعة الأوروبية، فقد كانوا أداة رائعة للسياسة الثقافية الفرنسية بالنظر إلى وضعهم القانوني ومصداقيتهم الاجتماعية على اعتبار أنهم عرب ومسلمون، لهم مصداقيتهم الاجتماعية التي تخدم فرنسا، ومن أمثلة هؤلاء الأديب خوجة شكري[2]، صاحب رواية «**مامون**»، حيث صور مامون على أنه ذلك المنبهر بالحضارة الفرنسية وما قدمته للعاصمة من أضواء وتطور، حيث يقول: « كان يتأمل الممرات المتناظرة والأشرطة المزروعة بالأشكال الزهرية والقوام الأنثوي الرشيق المائل أمامه ... كانت هذه الرؤية المليئة بالسحر والفتنة تدفعه للتفكير في ذاته بشأن محاسن القرن، وبهاءات الحياة المتحضرة واستحسان فرنسا التي صنعت من الجزائر في أقل من قرن جنة حقيقية »[3]. وفي المقابل، نجده يتذكر قريته لكن بغير نظرة الاستحسان، بل بكثير من الاستهجان، فيقول: « إنه من خليط العفن هذا، ووسط جو مقرف تتجمهر كائنات فظة ووسخة ومليئة بالقمل »[4].

إن هذه الرؤية التي حملها بعض الكتاب الجزائريين باللغة الفرنسية، أعطت الانطباع أن المجتمع وكأنه قد رضي بالوضع الجديد واستحسنه، مثلما عبر عن ذلك عبد القادر حاج

---

[1] – كميل ريسلير، المرجع نفسه، ص 361.

[2] – شكري خوجة، 1891–1967، أديب جزائري كتب بالفرنسية، خريج المدارس الاستعمارية، عمل مترجما قانونيا، من مؤلفاته «رواية مامون».

[3]–Khodja Choukri : « **Mamoun** », Ed. Radot, Paris, 1928, p. 58.

[4]– Ibid, p. 19.

حمو [1] الحاصل على وسام «جوقة الشرف» للخدمات التي قدمها والدور الذي لعبه في تسهيل نشر الثقافة الفرنسية والتمكين لها، كما كان لمحمد ولد الشيخ، صاحب " **أشعار من وهران**" سنة 1930، دوره في التأسيس لثقافة غريبة عن المجتمع ؛ لقد تم استغلال هذا النوع من الخطاب لتأييد الرؤية الكولونيالية بما تحمله من إرث ثقافي، فقد كان كل واحد منهم أداة طيعة للسياسة الفرنسية، إما عن قناعة أو عن غياب للوعي، ويبقى أن فرنسا قد استفادت من طروحاتهم في التأثير على الجزائريين بأعمالهم الصحافية أو الأدبية التي سعت إلى شرعنة الخطاب الاستعماري وتعزيزه، وتكملة للجهد الكبير الذي قام به الاستعمار والمتمثل في جهاز السياسة الثقافية الفرنسية، وبهذا يمكن أن نقول إن المدرسة الكولونيالية وعبر مراحلها المختلفة تمكنت من خلق جيل خادم للثقافة واللغة الفرنسيتين.

4.2. خلال مرحلة الاستقلال

لا يمكن الفصل بين المرحلتين، كما أنه يستحيل إغفال المرحلة السابقة وتأثيرها على ما بعدها، على اعتبار أن الفاعلين الأساسيين في الحقل الثقافي في فترة ما بعد الاحتلال ينتمون فكرا وولاء للمدرسة الفرنسية، وقد تجلى ذلك منذ البدايات الأولى لممارسة الجزائر المستقلة لسيادتها، حيث، وفي أول نقاش رسمي داخل المجلس التأسيسي سنة 1962، وخلال المداولات، طرح أحد النواب تساؤلا جوهريا تفرضه المرحلة عن لغة المدرسة في الجزائرية المستقلة، فكان جواب النائب آيت عمران: « إن التعليم المقدم بسخاء هو باللغة الفرنسية، إن أبناءنا تلقت أغلبيتهم الفرنسية »[2]. وامتد الصراع إلى صفوف أهم تنظيم طلابي في الجزائر (اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين) والذي عاش على وقع هذا الصراع الذي لم يحسم حتى على مستوى أعلى جهاز إداري، فالرئيس أحمد بن بلة نفسه ظل خطابه تبريريا ولم يحسم في

[1] – عبد القادر حاج حمو، 1881–1953، ولد بمليانة، أديب وسياسي جزائري، من مؤلفاته رواية «زهرة»، كان ضمن التيار الاندماجي المدافع عن القيم الفرنسية.

[2] – محمد الطيب العلوي: **التربية بين الأصالة والتغريب**، دار دحلب، الجزائر، 2006، ص 185.

اللغة التي ستختار كلغة تدريس لوجود قوى معارضة أضعفت موقفه المنحاز للغة العربية، وهذا ما يؤكد نجاح السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التي أرست دعائمها المدرسة والتي تكفلت النخب المفرنسة بحمايتها والدفاع عنها بحجة دخول الحداثة مرة، وبعدم الاستعداد للتعريب مرة أخرى، وسنقتصر على ذكر نموذجين لتوضيح موقف هذه النخب من عناصر الهوية الوطنية:

– **كاتب ياسين**[1]: كان يعتبر اللغة الفرنسية غنيمة حرب، أي أنها مكسب مجاني جاء دون مشقة، وعليه فليس منها ضرر ولا خسارة للمجتمع ؛ إن هذه السطحية التي تعتري المتحمسين لهذا الفهم، والعاجزين عن إدراك واقع الأمور على الأرض عند التعامل مع اللغات الأجنبية الدخيلة تعود بنا إلى ما تقول العرب قديما «الغنم بالغرم» ومعنى الغرم الخسارة والضرر فأي غنيمة بدون مشقة لها وما لها من ضرر، لقد أفنى كاتب ياسين حياته في الدفاع عن الفرنسية والحط من قيمة اللغة العربية وكل مكون ثقافي أو ديني للمجتمع الجزائري ؛ لذلك يعتبر بحق من أهم النماذج التي تمثل الباحث المفرنس الذي يعمل على المحافظة على الوجود الفرنسي وفق آلية الثقافة واللغة، وهو ما أضر باللغة العربية داخل المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات المغاربية، فانعكس ذلك على المجتمع الذي أصبح يعاني من اغتراب وأصبح كأنما يخجل من لغته ؛ ويكفي أن نلاحظ أن أكثر من 95 % من الجزائريين يملؤون صكوكهم البريدية باللغة الفرنسية وليس هذا إلا مثالا بسيطا على الحالة النفسية التي وصل إليها الجزائريون من انهزامية أمام لغة المحتل بفعل المدرسة الفرنسية قبل و بعد الاحتلال والتي روج لها بعض أبناء الوطن.

إن الفرنسية لا يمكن أن تكون غنيمة حرب ما لم تستوف بعض الشروط التي منها:

[1] – كاتب ياسين، 06 أوت 1929، إلى 28 أكتوبر 1989، كاتب جزائري، باللغة الفرنسية له العديد من الأعمال الأدبية أشهرها «نجمة»، 1956.

1-أن تكون للغة العربية الصدارة على المستوى النفسي أولا ثم الاستعمال الاجتماعي، فما يلاحظ بعد أكثر من خمسين سنة استقلال أنه لا تزال الإدارة الجزائرية المدنية على الخصوص خاضعة للاستعمار اللغوي.

2-تقديم استعمال اللغة الوطنية فعليا وليس شعارا للاستهلاك الإعلامي والشعبوي، كما هو الشأن بالنسبة للأمم الأخرى التي اعتمدت لغتها الوطنية مثل فرنسا نفسها.

بالعودة إلى كاتب ياسين كأحد رموز الفرونكوفيلية في الجزائر، فإن غنائم الحرب ليست صالحة للأبد ؛ فما ورثته الجزائر على غرار المستعمرات الأخرى أصبح مهترئا في عالم متقدم أكثر من ذي قبل وإن هذه الغنيمة التي يزعم ما هي إلا السلاح الذي تشهره فرنسا من أجل الإبقاء على نفوذها داخل تلك الشعوب المغيبة والتي تريدها أن تظل سوقا مفتوحة أمام الشركات الفرنسية.

- **مصطفى لشرف**[1]: كان لشرف يمثل الجناح التغريبي الرافض لسياسة التعريب، فهاجم المعربين ونعتهم بأبشع الصفات وحقّر دورهم في أكثر من مناسبة وقد أعلن حربا على المعربين منذ توليه وزارة التربية عام 1977 وذلك في سلسلة من المقالات في جريدة المجاهد أيام 09، 10 و11 أوت 1977، فوصف المعربين بحفاري القبور، وذوي المعرفة التقريبية ؛ ولم يكتف بهذا فواصل طرح فلسفته ورؤيته عن اللغة العربية إذ يقول: « إنه من الخطإ أن يصدر المرء حكمه عن العاطفة القومية الساذجة فيدعي أن اللغة أقوى من الإنسان»[2]. ثم يقول في موضع آخر «إن أية ثقافة وحتى ولو لم تكن من ثقافات العصر الوسيط، إذا كانت تتلمس طريقها بالالتفات إلى الوراء، فإنها تبتعد عن الحداثة ... ولا

[1] – **مصطفى لشرف**، 03/07 /1917– 2000/01/13، كاتب ومؤرخ وعالم اجتماع جزائري، خريج السوربون، نشط في حزب الشعب، التحق بالثورة في 1956، أحد مختطفي الطائرة في أكتوبر 1956.

[2] – مصطفى لشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر، 1983، ص 417.

تتخذ الثقافات الأخرى لها قدوة»[1]. إذا فالماضي بالنسبة للأستاذ مصطفى لشرف عامل معرقل للسيرورة الحضارية، والتاريخ العربي الإسلامي عائق أمام الولوج للحضارة الحديثة، ولا يخفي رأيه عندما يقول أن العربية لن تكون أبدا لغة للعلم والحداثة وإنها لا تعدو أن تكون لغة الآخرة حيث قال: «يدعي البعض أن استعمال اللغة الفرنسية كان مفروضا علينا فرضا، وهذا الكلام لا يقول به إلا من كان ساذجا ينظر بنظرة سطحية من غير تحليل ولا تمحيص»[2].

إن الأستاذ لشرف يؤكد أن استعمال الفرنسية من قبل الشعب الجزائري هو أمر إرادي تماما لملء الفراغ الذي تركته العربية التي عجزت أن تساير التقدم ؛ فحسب رأيه فإن هذا الشعب قد استعاض بالثقافة الفرنسية عن العربية تعويضا عن الفراغ الذي يعيشه ؛ تجاوز رأي الأستاذ لشرف الموقف اللغوي وتعداه لقضية الهوية لما اعتبر أن دور الإسلام والعربية قد انتهى بانتهاء معركة التحرير، بل بالغ عندما قال: « إن القوميات ما هي إلا حركات مرحلية وأن استمرارها يشكل عقبة أمام التقارب مع الآخر في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، والسلوك الاجتماعي، ولا يتأتى ذلك التقارب إلا من خلال الفرنسة، فهي بذلك السبيل الوحيد للحداثة والتي تتحقق باعتماد ازدواجية لغوية»[3]. إذا فحسب رأيه تبقى العربية للدين بينما الفرنسية لغة الدنيا.

إن النموذجين الذين طرحناهما أمام القارئ سواء الأديب كاتب ياسين أو المفكر مصطفى لشرف يمثلان مدرسة قائمة بذاتها صارعت وتصارع من أجل إقامة مجتمع خارج المنظومة العربية الإسلامية، فهما يمثلان تيارا يعد بحق عصارة المدرسة الفرنسية في الجزائر، والذي عمل على مواصلة الاستعمار الثقافي بنفس الوتيرة ووفق نفس الإيديولوجيا، فقد اعتمدت

[1] – مصطفى لشرف، نفسه، ص 417.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه.

فرنسا على هذه النخب الثقافية والسياسية المستفيدة ثقافيا وماديا منها من أجل البقاء بحجة الانفتاح والتبادل الثقافي وترويج قيم الحداثة.

5. الانعكاسات الاقتصادية للتعليم الفرنسي في الجزائر.

تعرف الثقافة على أنها «النسيج المتكامل من الخصائص المميِّزة للسلوك المكتسب الذي يشترك فيها أفراد مجتمع ما»[1]. من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن معتقدات الفرد وقيمه وعاداته وغيرها من المكونات الثقافية الأخرى شيء مكتسب ؛ فهي لا تورّث جينيا بل نمتلكها من خلال المدرسة، التي تُعتبر المسؤولة عن التعليم الفني والسلوكي للفرد فينعكس على نمطه الشرائي والاستهلاكي، كما أن اللغة كمكون ثقافي تؤثر في سلوكيات الأفراد أيضا، لذا عملت فرنسا على الإنفاق السخي على الإنسان في الجزائر كرأسمال والاستثمار فيه، مدركة أنها عملية مربحة جدا على المستوى المتوسط أو حتى البعيد.

لم تنظر فرنسا إلى التعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة على أنه خدمة استهلاكية بل عدته استثمارا مربحا للموارد البشرية، ورأسمال حقيقيا بكل المقاييس الاقتصادية. فقد أدركت أن الشعوب التي غنمت الفرنسية[2] من الاستعمار وكذا الشعوب التي تحكمها النخب المفرنسة هي أسواق للشركات الفرنسية فهي تمتلكها (أي الأسواق) بالوصاية تارة وبالمحاباة تارة أخرى، لا بمنطق السوق الذي يعتمد المنافسة الحرة والنزيهة.

أدركت دولة الميتروبول أن استعباد الأوطان وإبقاءها تحت الوصاية يمران حتما عبر بوابة التحكم في العقول وتوجيهها، وهو ما أكدته الكاتبة اللبنانية «كاتيا حداد » بقولها: « إن تعليم الفرنسية هو استثمار على المدى البعيد باعتبار أن من تعلم لغة ما وفكر من خلالها وبها سيحافظ عليها في جميع مراحل حياته بما في ذلك نمط عيشه، وشكل استهلاكه اليومي

[1] – عنابي بن عيسى: **سلوك المستهلك**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص113.

[2] – هكذا صرح كاتب ياسين كما أسلفنا: «الفرنسية غنيمة حرب».

والذي سوف ينعكس على الاقتصاد الفرنسي»، وعلى هذا كان على الاستعمار الفرنسي أن يغير منهجه ويلبس قفازا ناعما ليظهر أكثر نعومة من ذي قبل، حتى يُبقي على كل الامتيازات في الجزائر والتي منها الامتيازات الاقتصادية.

من هنا جاءت الخلفية الاقتصادية لإقامة التعليم الفرنسي في الجزائر، الذي يسعى القائمون عليه إلى الإبقاء على الصلة بين المستعمِر والمستعمَر من خلال المحافظة على النمط الاستهلاكي الذي يُبقي على هيمنة المنتوج الفرنسي على اعتبار التأثير النفسي للثقافة، كون العلاقة بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي قوية[1]. هنا يتبادر لذهن القارئ سؤال مهم وهو: هل الاقتصاد الجزائري اقتصاد قومي فرنسي حتى نقيم عليه هذه الفرضية التي تربط العلاقة بين التعليم والاقتصاد؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المحوري يضعها الاقتصاديون مثل ألفرد مارشال[2]، الذي يرى أن « التعليم سلعة استثمارية مربحة جدا، فطبيعة التعليم والثقافة تشكل إلى حد كبير سلوكيات الفرد الاستهلاكية تبعا للولاءات الأخلاقية والثقافية واللغوي» ، واعتبر مارشال التعليم سلعة استثمارية مميزة لأنه يكسب الفرد قيّما وسلوكيات تجعل منه سلعة اجتماعية[3]».

سعت إدارة الجنرال ديغول إلى تغيير القيم والأعراف وكل أنماط العلاقات في المجتمع الجزائري، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية، في إطار الاستعمار الجديد عبر القوة الآمنة والناعمة (المدرسة)، فكان التوجه الاستهلاكي الأساسي للدولة الجزائرية نحو فرنسا الوطن

---

[1] – أمال قاسمي وآخرون: **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 41.

[2] – ألفرد مارشال، اقتصادي انجليزي، 1842–1924، من مؤلفاته «**مبادئ الاقتصاد**».

[3] – أمال قاسمي وآخرون، نفسه، ص 41.

الأم، والتي لم تكن تنظر للجزائر كمركز ذاتي مستقل بل تعتبرها وعلى كل الأصعدة ضمن سيادة المركز الاستعماري كقطعة فرنسية خالصة[1].

لذا فقد أسهمت الدراسات السوسيولوجية الفرنسية في الإبقاء على بلاد المغرب العربي عامة وعلى الجزائر خاصة ضمن الدائرة الاستعمارية الفرنسية، وسعت إلى ترسيخ فكرة الوصاية الفرنسية على المنطقة وإلى إبقائها منطقة محسومة سياسيا واقتصاديا ضمن النفوذ الفرنسي، وهو ما حاول المؤتمر السادس لعلم الاجتماع الناطق بالفرنسية في إيفيان 1966 تسويقه، وخاصة «جورج بالانديه»[2]، الذي ركز على العلاقة الوطيدة بين التربية ومنظومات النشاط الاجتماعي الأخرى ومدى تأثير التعليم على النمط الاستهلاكي الفردي والجماعي.

وقد أثبتت الإحصاءات الرسمية نجاح الرهان الفرنسي على الاستثمار الفرنسي في التعليم داخل الجزائر المستقلة لتحقيق الفائدة الاقتصادية، وذلك نظرا لحجم المبادلات الاقتصادية بين البلدين والتي يوضحها الجدول التالي:

1-الجدول يمثل المساعدات الفرنسية الموجهة للاستثمار العام في جويلية 1972.

السنوات	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70
المساهمة	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	140
القروض	651	713	176	131	24	6	11	36	147	108
المجموع	2037	2039	833	729	439	268	241	263	286	248

الجدول 24: المساعدات الفرنسية الموجهة للاستثمار العام في جويلية 1972.

المصدر: «le Monde» du 5 juillet 1971

إن القراءة المتأنية للجدول توضح أن المساهمة الكلية الفرنسية تتناقص بشكل ملحوظ، في الوقت الذي نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القروض الإجمالية ترتفع، أما الإعانات

[1] – سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 311.

[2] – جورج بالانديه: عالم اجتماع فرنسي، من مؤلفاته «**الأنثروبولوجيا السياسية**».

العمومية فإنها تتراجع وتتقلص باستمرار، وهو الأمر الذي عهدته الجزائر من الطرف الفرنسي ؛ ولتوضيح هذا الأمر يجب أن نعلم أن المساعدات الفرنسية دائما ما تكون مشروطة ومرتبطة باقتناء مواد فرنسية الصنع، فمثلا نجد أن قرض 1963 كانت قيمته 600 مليون فرنك قديم، 400 مليون منها عبارة عن هبات، بعضها لاقتناء بضائع فرنسية كثيرا ما تكون أجهزة ومعدات سوف تحتاج إلى قطع غيار في المستقبل والتي ستعوض كل تلك الهبات المزعومة[1].

وكمثال ثان لتوضيح التلاعب الفرنسي فإنه في اتفاق 1965 بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وعقب فوز فرنسا بعقود الامتياز في مجال المحروقات، تعهدت فرنسا بتقديم 200 مليون فرنك قديم سنويا للجزائر منها 40 مليون غير قابلة للرد أو التسديد، والبقية أي 160 مليون فرنك كقرض مشروط باقتناء معدات فرنسية [2] تعوض بها المساعدات أو الهبات.

2-الجدول الثاني يتناول التبادل التجاري بين البلدين.

السنوات	1960	1965	1970	1975	1979
الصادرات فرنسية	5395	2525	3124	8071	8216
الواردات الفرنسية	2535	2811	3538	3183	4058
الميزان التجاري	+2860	- 286	- 414	+ 4888	+ 3358

الجدول 25: التبادل التجاري بين البلدين.

المصدر: Salah Mouhoubi, p. 202.

ما يلاحظ على الميزان التجاري هو أنه دوما لصالح الصادرات الفرنسية، ما عدا في سنة 1965، وذلك بسبب الحركة الانقلابية التي قادها هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة،

وفي سنة 1971 التي يعود التراجع فيها إلى تأميم المحروقات حيث عمدت فرنسا إلى خفض وارداتها من النفط الجزائري وتوجهت نحو الأسواق الخليجية كإجراء انتقامي من الجزائر لإقدامها

1 – Salah Mouhoubi, Op.cit., p. 187.

2 – Ibid.

على هكذا خطوة ترى فيها فرنسا تمردا عليها من طرف الجزائر، مع العلم أن هذه ليست هي المرة الوحيدة التي اتخذت فيها فرنسا إجراءات عقابية ضد الجزائر، إذ سبق هذا التقليص من الواردات النفطية إجراء آخر تمثل في توقيف فرنسا استيراد الخمور الجزائرية.

وبالعودة إلى السؤال السابق عن تأثير اللغة والتعليم في الاقتصاد نقول إن الاستهلاك مرآة عاكسة للواقع الثقافي واللغوي، فاستيراد الأدوية الفرنسية مثلا كان يشكل75% من حاجيات السوق الوطنية، ومرد ذلك بالأساس لطبيعة لغة دراسة الطب والصيدلة التي هي الفرنسية، وكذا لارتباط الجامعة الجزائرية بالجامعة الفرنسية.

ما يؤكد هذا الكلام قول «ديميتري جارميديس» DIMITRI GERMIDIS « إذا كانت الجزائر تمثل منطقة خطر في أعين المتعاملين الأجانب فإن فرنسا تمتلك نقاط قوة إضافية في إطار المنافسة مع القوى الأخرى، على اعتبار جزائر اليوم بلدا ناطقا بالفرنسية، فالعقود تناقش بلغة يمتلكها الطرفان الجزائري والفرنسي، كما أن تكوين الإطارات الجزائرية يتم باللغة الفرنسية أيضا»[1].

إذا فالعامل الذي يصنع الفارق عند إبرام الصفقات هو اللغة المشتركة بين طرفي الاتفاق. وبالرجوع إلى بدايات الاستقلال نجد أن الجزائر المستقلة كانت تفتقد لقاعدة صناعية ولا تمتلك المقومات التكنولوجية، أللهم إلا في بعض المنشآت الصغيرة (النسيجية والغذائية)، والتي تعود إلى الحقبة الاستعمارية المرتبطة أيضا بلغة التصنيع الفرنسية، ونظرا لحاجة هذه المصانع لقطع الغيار والصيانة ظلت فرنسا مهيمنة على هذه القطاعات أيضا.

1– Dimitri Germidis : **le Maghreb, la France et l'enjeu technologique**, Ed. CUJAS, Paris, 2000, p.49.

يضيف Germidis: « وجدت الجزائر نفسها أيضا ملزمة بالإبقاء على التواصل، بحكم كون المعايير الإنتاجية الفرنسية والأجهزة المصنعة في فرنسا باللغة الفرنسية، فقد كان هذا عامل توجيه للاستهلاك الجزائري من الأسواق الفرنسية» [1].

إلى جانب هذا كانت حاجة السوق الجزائرية للتكنولوجيا الحديثة كبيرة، حيث كانت تفوق 12% من واردات العالم الثالث من التكنولوجيا الغربية[2]، وكانت تحكمها عوامل كثيرة على رأسها عامل اللغة التي يتقنها التقنيون الجزائريون على قلتهم، إلى جانب المتعاونين الفرنسيين الذين جاءوا إلى الجزائر في إطار مختلف صيغ التعاون.

إن المقاربة الثقافية التي عملت فرنسا على انتهاجها في الجزائر المستقلة تقتضي تعزيز التعاون الثقافي والفني لكي يكونا الداعمين الأساسيين لنقل التكنولوجيا الفرنسية إلى الجزائر، هذا ما يؤكده «روبار بورجي» Robert Bourgi[3] بقوله: « إن اتفاقيات التعاون المبرمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة أعطى فرنسا امتيازات هامة داخل هذه الدول »[4].

وتأكيدا لما سبق فقد أعطيت فرنسا امتيازا لإنشاء مؤسسات تعليمية تقنية مثل المدرسة متعددة التقنيات في الجزائر ووهران، والتي سيتخرج منها إطارات مفرنسة، وإلى جانب ذلك استمرت الجامعة الجزائرية تعاني الوصاية الأبوية الفرنسية، وكل هذا يسهل اختيار المنتوج بما يتوافق ولغة الإطار التقني المسير للمنشأة الاقتصادية أو غيرها ؛ وإلى جانب ما سبق ذكره لا يجب إغفال عامل مهم آخر أسهم بشكل كبير في تحديد الوجهة التجارية، ألا وهو

1– Dimitri Germidis, Op.cit., p. 50.

2– Salah Mouhoubi, Op.cit., p.216.

3 – روبار بورجي، محامي وسياسي فرنسي من أصول عربية، شيعي المذهب، شغل منصب مستشار لدى وزير التعاون في حكومة شيراك.

4– Salah Mouhoubi, Op.cit., p. 232.

العامل الإنساني المتمثل في الأعداد الكبيرة للجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا والناطقة بالفرنسية، ولما أرسته من علاقات اجتماعية واقتصادية قرّبت بين شعبي البلدين.

وهكذا ندرك أهمية اللغة والثقافة في تحديد نمط الاستهلاك اليومي للإنسان ومن خلاله المجتمع، أي ندرك تأثير الثقافي على الاقتصادي بالنسبة للدولة.

6. الانعكاسات السياسية للتعليم الفرنسي في الجزائر

رافقت الجزائر المستقلة العديد من المشاكل منها الموروثة عن الاستعمار ومنها ما يعود إلى أخطاء صاحبت التجربة الثورية الوطنية سواء في شقها السياسي أو المسلح، وكانت أخطرها تلك المشاكل المرتبطة بالخلفية الثانية (أي الذاتية) والمتمثلة في عدم الحسم في قضايا جوهرية تعود إلى حقبة الحركة الوطنية بمختلف تياراتها بما في ذلك التيار الاستقلالي، والتي منها قضية الدولة وطبيعة نظام الحكم ومسألة المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة ؛ فقد كرست مرجعيات الثورة ذلك الغموض حيث أبقت الباب مفتوحا أمام التأويلات السياسية، وبالتالي سمحت لفرنسا التدخل في شؤون الدولة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الثقافية واللغوية والتي كرست من خلالها فرنسا استمرار تواجدها في الجزائر.

وأمام هذه الوضعية كان من الطبيعي أن تحدث الهوة عند الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ذلك أن الأيديولوجية الثورية قد تأخرت عن مواكبة التغيرات لكون الغائب الأكبر في عمل الدولة الوطنية كان المسألة الثقافية[1]، فالأزمة السياسية التي عاشتها وتعيشها الجزائر المستقلة تعود بالأساس إلى فشل المؤسسات الثقافية والاجتماعية الوطنية، وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها السياسية بفعالية، ما تعلق منها بالمدرسة خصوصا وبالأسرة ومنظومة التكوين والتعليم عموما[2].

[1] – سليمان الرياشي وآخرون: المرجع السابق، ص 248.

[2] – المرجع نفسه، ص 228.

فالمدرسة، كمؤسسة اجتماعية، تلعب دورا أساسيا ومحوريا يتمثل في التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بمقتضاها نقل القيم الاجتماعية وتكوين الإطارات وقيادات المستقبل، كما أنها تلعب دور التجنيد السياسي واكتساب المتعلمين الخبرات اللازمة للقيام بمهام وأعباء الدولة[1].

ذلك ما يترتب عن مفهوم السياسة التعليمية، والتي توضع بناءً على التصور الكلي لسياسة الدولة العامة التي تختلف من مجتمع لآخر حسب المعتقدات الفكرية لكل مجتمع، بالإضافة إلى الإطار الفكري للباحثين وما تمليه عليهم مصالح البلاد العليا.

من هنا جاءت أهمية توحيد النظام التعليمي داخل المجتمعات[2]، وذلك لأن تعدد النظم التعليمية ينجر عنه تعدد الولاءات السياسية والإيديولوجية داخل البلد الواحد، فيؤدي ذلك إلى انقسام المجتمع على نفسه، لذلك فإن وظيفة المدرسة السياسية تكمن في تكوين الإطارات ذات الولاء للوطن وحده وتخدم المجتمع وحده دون غيره.

غير أن وجود تعليمين في الجزائر المستقلة، تعليم وطني تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وتعليم فرنسي بإشراف الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر، زاد من حدة الازدواجية اللغوية والثقافية، مما أدى لظهور فئتين أو مجتمعين:

- مجتمع العصرنة وهو المجتمع الذي يدين بالولاء للثقافة الفرنسية والحامل لشعار الديمقراطية والحداثة والعلمانية في بعض الأحيان، وهو ما أصبح يعرف إعلاميا بالمجتمع المدني[3] ؛ فهذه الفئة أصبحت تمثل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر، لاعتبارات

[1] – الخزرجي ثامر كامل: «**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**»، دار مجدلاوي، عمان، 2000، ص 66.

[2] – ما عدا المجتمعات المتعددة الطوائف والأعراق والديانات ولكن رغم ذلك فهناك القواسم المشتركة التي تجمع بين تلك الطوائف وعلى رأسها الوحدة الوطنية.

[3] – المجتمع المدني: يشير المصطلح إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، يضم المنظمات غير الحكومية وغير الربحية.

تاريخية وثقافية. على الرغم من أن هذه الفئة ضعيفة عدديا أمام الفئة الثانية وهي الفئة المهمّشة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمغيبة سياسيا، إلا أنها فئة مسيطرة اقتصاديا وسياسيا ومتحكمة في مختلف وسائل الإعلام[1]، مما جعلها تتصدر المشهد السياسي الجزائري وتوجهه حسب إيديولوجيتها، ذلك لكونها تحتل المواقع القيادية في قطاعات الدولة المختلفة ؛ كما أننا نجدها تحتل مواقع الصدارة في الجيش والشرطة[2] ؛ كل ذلك كان بفعل الدور الذي لعبته المدرسة الفرنسية خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وما بعده، فكانت المعبَر الحقيقي لكل من يريد بلوغ مكانة متميزة في المشهد السياسي الجزائري، وذلك لاستخدامها منظومة قيمية تلعب فيها فكرة التفوق الثقافي الفرنسي دورا مركزيا.

- في المقابل يبقى المثقفون باللغة العربية «الأقارب الفقراء»[3] حسب تعبير المؤرخ محمد حربي، فهم يشكلون فئة مهمشة اجتماعيا و اقتصاديا.

ومنه يمكن القول أن الخريطة الجينية للحكم في الجزائر المستقلة تكونت عبر المدرسة الفرنسية منذ مشروع قسنطينة وإلى ما بعد الاستقلال ، وقد ظلت فرنسا متمسكة بحلم الاستمرار في الجزائر، رغم كل المشاكل السياسية التي سببتها لها الثورة التحريرية، لذا قال المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا في حوار مع جريدة Jeune Afrique « إن تأثير الحنين للجزائر الفرنسية لا زال قويا بفرنسا».

إن هذا الحنين غذته أحلام الإمبراطورية الفرنسية التي غابت عن الساحة الدولية، وراحت تبحث عن فردوسها الضائع في الجزائر، ساعية إلى استعادته بواسطة رابطة الحب الأولى، المتمثلة في اللغة والثقافة الفرنسيتين اللتين تُعتبران من أدوات السلطة في الجزائر، فهي ليست وسيلة لممارسة الحكم وحسب بل وتأشيرة نحو السلطة والبقاء فيها[4] ؛ فالتواجد في

---

[1] – سليمان الرياشي وآخرون: المرجع السابق، ص 266.

[2] – نفسه.

[3] – محمد حربي، المصدر السابق، ص 117.

[4] – نصر الدين قاسم، جريدة الشروق اليومي، مصدر سابق.

مختلف المصالح الحكومية رهن مفتاح الفكر واللغة الفرنسيين، وهذا ما أكدته الوزيرة البريطانية «إيليزابيث سوان موتر»[1] بقولها « يقولون إن الجزائر ليست محمية فرنسية، وأنا أقول إنها محمية فرنسية». إن هذا الرأي تدعمه شواهد كثيرة مثل هيمنة الحرف الفرنسي على الدوائر الحكومية المختلفة – ما عدا الجيش والعدالة – وبصفة خاصة قطاع التعليم المستوحاة برامجه من البرامج الفرنسية، بالإضافة إلى المكانة التي تحظى بها اللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية.

إن هذه الانعكاسات التي ناقشنا أو تلك التي لم نتطرق إليها في ثنايا هذا البحث لم تكن إلا الوسائل التي سعت الكولونيالية الجديدة تحقيقها بهدف البقاء في الجزائر عبر بوابة المدرسة واللغة الفرنسيتين.

[1] – إليزابيث سوان موتر: وزيرة بريطانية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سابقا.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الحنين للجزائر الفرنسية ظل قائما بقوة لدى النخب السياسية والثقافية الفرنسية، بل ولدى قاعدة عريضة ضمن المجتمع الفرنسي الذي لم يستسغ إلى اليوم استقلال الجزائر؛ الأمر لم يتوقف عند النخب الفرنسية والمجتمع الفرنسي، بل تعداه إلى بعض الموالين (المنهزمين على رأي ابن خلدون الذي يرى أن المغلوب مولع بتقليد الغالب) للثقافة واللغة الفرنسيتين، من أبناء الجزائر.

لهذا الهدف أبقت السلطات الفرنسية آلية المدرسة الاستعمارية قائمة في الجزائر المستقلة لضمان تواجدها في مختلف الهياكل والمؤسسات الجزائرية ؛ فقد أمدتها بالدعم المادي والبشري، إدراكا منها ألا مستقبل لفرنسا في الجزائر إذا أُبعدت اللغة والثقافة الفرنسيتان. هذا ما تحقق فعلا على مدار سنوات الاستقلال الأولى، إذ لم تزل اللغة الفرنسية لغة التخاطب في مختلف الدوائر الحكومية، بل وأصبحت جواز عبور للوصول إلى مختلف المناصب السياسية والإدارية. ولم يختلف الجانب الثقافي عن الجانب السياسي، فقد أسست المدرسة الفرنسية في الجزائر ازدواجية لغوية وثقافية أصبحت تهدد الوحدة الثقافية في المجتمع، وأفقدته تماسكه، وروحه العربية والإسلامية. الأمر نفسه انسحب على المجال الاقتصادي، فالتبعية اللغوية والثقافية انجرت عنها تبعية تجارية، ووصاية اقتصادية لفرنسا على الجزائر، على الرغم من المحاولات التي قامت وتقوم بها السلطة في الجزائر بين الفترة والأخرى للتحرر من الهيمنة الفرنسية التي لا تزال عنوانا للعلاقات الفرنسية الجزائرية.

الخاتمة

لقد تبين من خلال الدراسة التي تضمنتها هذه الرسالة أن الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في الجزائر أوجد ساحة أخرى للصراع مع الشعب الجزائري لا تقل ضراوة عن سياسة الإبادة الجماعية التي انتهجها المستعمر خلال 132 سنة من الاحتلال.

هذه الساحة هي ساحة الصراع الثقافي واللغوي، إذ كانت هوية الشعب هي الهدف، وذلك إدراكا من المستعمر أن جذوة المقاومة لا تنطفىء ما دام الشعور بالانتماء للهوية العربية والإسلامية قائما، وما دام الولاء لأرض الأجداد محركا للعواطف وملهبا وملهما للهمم؛ لذا فإن الاستعمار الفرنسي ومن خلال السياسة التعليمية المنتهجة عبر المدارس الفرنسية، وخلال كل المراحل السياسية التي مر بها النظام السياسي الفرنسي بدءاً من الملَكية ومرورا بالجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية بقيادة لويس نابليون، فالجمهورية الثالثة والرابعة وحتى الخامسة، عمل على إقامة نظام تعليمي فرنسي الروح واللسان، صحيح أنه كان لفئة محدودة عدديا واجتماعيا، اقتصرت على أبناء الأعيان وذوي الولاء الفرنسي، إلا أنه عرف محطات جد هامة خصوصا في ظل الإمبراطورية الفرنسية التي استطاعت أن تؤسس لتعليم فرنسي واسع الانتشار – نسبيا – أفقيا وعموديا خصوصا مع بروز فكرة المملكة العربية التي سعى نابليون إلى إقامتها وفق رؤية استعمارية مختلفة من حيث الشكل على الأقل مع رؤية الملكية والجمهورية.

تطور الأمر مع الجمهورية الثالثة خاصة في ظل اصلاحات جول فيري، واضع أسس المدرسة الابتدائية الحديثة، ذات الدعائم الثلاث (المجانية، الإلزامية والعلمانية) ؛ لقد سعى فيري إلى نقل وتعميم التجربة التعليمية الفرنسية في الجزائر، لكن وفق مخطط استراتيجي بأهداف مختلفة عن تلك الموجودة في باريس.

إن بروز صراع المصالح بين المعمرين في الجزائر والساسة في المتروبول أفشل الإصلاحات وأفرغها من محتواها، إذ دافعت الدوائر الاستيطانية عن إقامة تعليم مهني خالص يخدم المصالح الاقتصادية للمعمرين بتكوين فلاحي وصناعي وخدماتي ؛ وبالعودة إلى الأرقام والإحصاءات نجد أن نسب التمدرس بين الجزائريين حتى الحرب العالمية الأولى لم يتجاوز

الـ 4% من الفئة المؤهلة للتمدرس أي الفئة من ست سنوات إلى أربعة عشرة سنة ؛ وكمكافأة للجزائريين على المشاركة في الحرب العالمية الأولى جاءت إصلاحات 1919 التي تضمنت تسهيلات لتمدرس أبناء الأهالي، وكذا تقديم مساعدات مادية للمتعلمين لتشجيعهم على الدراسة، غير أن هذه الإجراءات لم تغير الكثير من الواقع الثقافي للأهالي، فقد ظلت الأرقام ضعيفة جدا بالمقارنة مع أبناء المعمرين، الذين بلغت نسبة تمدرسهم 90%؛ استمر الوضع على حاله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم تواصلت المحاولات الفرنسية في تحسين صورة الاستعمار لدى الرأي العام العالمي والمحلي، بتقديم إصلاحات شكلية لم تغير كثيرا من الوضع الثقافي المزري للمجتمع الجزائري ؛ صحيح أن إصلاحات 1949 سمحت بتمدرس آلاف الجزائريين ممن حرموا من المدرسة، إلا أن النسبة لم تتعد9%.

تبقى أبرز المحاولات على الإطلاق تلك التي طرحتها الجمهورية الخامسة من خلال مشروع قسنطينة وتحديدا في شقه الثقافي، إذ حاول الجنرال ديغول طرح أسلوب مختلف وجديد زاوج من خلاله بين القوة العسكرية والإصلاح الاجتماعي والثقافي بهدف إحداث شرخ بين الثورة والشعب، إدراكا منه أن الثورة تتغذى من الشارع، فحاول إحداث قطيعة بينهما، مما أدى إلى تضاعف أعداد المتمدرسين والمؤسسات التربوية ؛ ومما ساعد على تحسين المستوى تضاعف دور المراكز الاجتماعية والتربوية التي عملت على تقليص الأمية بين الفئات التي تجاوزتها مرحلة التمدرس.

من هنا ومن خلال الفصل الأول الذي يعتبر فصلا تمهيديا خلُصنا إلى جملة من الأهداف التي رصدتها الإدارة الفرنسية عبر تاريخها في الجزائر، والتي تغذت من الإيديولوجية المهيمنة عبر كل مرحلة والتي نلخصها فيما يلي:

- تحقيق الاندماج الكلي «Assimilation» لبعض فئات المجتمع الجزائري داخل المنظومة الثقافية الفرنسية، أو على الأقل الإدماج الجزئي «Intégration» لتلك الفئات تمهيدا للإذابة الكلية للكيان الجزائري داخل الكيان الفرنسي.

- القضاء على أسس وركائز الهوية الوطنية «اللغة والدين والتاريخ».
- خلق فئة موالية للسياسة الفرنسية وخادمة لها، ووسيط غير حيادي بين المستعمر والأهالي.
- التمكين للثقافة واللغة الفرنسيتين في الجزائر حتى يضمن من خلالهما الاستعمار تواجدا دائما في الجزائر، فرُسم هذا الهدف منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي، فأمكن من اعتبار الحملة الفرنسية على الجزائر إحدى حلقات الحروب الصليبية.
- العمل على تكوين حِرفيين مؤهلين في مختلف التخصصات لخدمة الكولون.
- إيجاد هوة سحيقة بين مختلف مكوِّنات المجتمع الجزائري الإثنية (عرب، أمازيغ ...).

أما الفصل الثاني، وهو الفصل المحوري في هذه الدراسة، فقد تناولنا من خلاله التعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة، والذي اعتبر من أخطر القضايا التي عانت وتعاني منها الجزائر، إذ استمرت المنظومة التعليمية الفرنسية في التواجد، وذلك إدراكا من الإدارة الفرنسية أن الثقافة ليست مجرد علم يعطى داخل حجرات الدراسة وكفى ؛ فقد يشترك الناس في المعرفة المجردة، لكنهم يختلفون في السلوك الذي تفرزه تلك المعرفة.

إن المدرسة الفرنسية في الجزائر المستقلة عملت على أن تحافظ على المكتسبات المحققة خلال فترة الاحتلال ؛ من هنا جاءت سياسة التعاون التي ظهرت مع بداية الستينات، وهي الفترة التي أعقبت فترة تصفية الاستعمار، هذه السياسة التي حققت نجاحات كبرى في الجزائر بينما فشلت إجمالا في إفريقيا السوداء.

وما يعزّز هذا الرأي قول «جاك تانتيريه» «Jacques Tinturier» في كتابه

«De la coopération à l’aide au développement en Afrique» في غضون ثلاثين سنة من التعاون زاد استعمال اللغة الفرنسية في شمال إفريقيا، بينما تراجع في إفريقيا السوداء».

إن التعاون وفق هذه الرؤية ليس إلا إعادة لترتيب الأوراق وصياغة توازنات جديدة تبنى على المصالح العليا للاستعمار، الذي يحافظ هكذا من خلالها على تواجده، فكان التعاون بحق الوجه الجديد للاستعمار وهذا ما أصبح يعبر عنه بالاستعمار الجديد (Néocolonialisme)، الأمر الذي يمكن استنتاجه من خلال إعادة قراءة محتوى اتفاقيات إيفيان، ومختلف القوانين والمراسيم والأمريات التي أوردناها في متن الفصل الثاني.

إن التعاون كان يجري في إطار الفكرة الفرنكوفونية، وتغييب واضح وجلي للعربية ونخبها، فالهياكل التي سيرت التعاون سواء في باريس أو في الجزائر، أو الإطارات التي تمارسه على أرض الواقع على مدار السنوات الأولى للاستقلال، ظلت خاضعة للهيمنة الفرنسية، فخلال السنوات الأولى للاستقلال «لم تستطع الجزائر أن تجد نفسها» حسب تعبير جيلبارت غراندغيوم «Gilbert Grandguillaume» « l'Algérie se sentait mal dans sa peau».

انعكس هذا على المجتمع الجزائري، فعاش التشرذم بين طبقة برجوازية تعتبر اللغة الفرنسية وسيلة ضرورية من أجل رقيها الاجتماعي، وهو الاتجاه التي تخندقت وراءه الإدارة التي أرستها فرنسا عشية الاستقلال والتي أصبحت تتحكم في المشهد السياسي الجزائري، وبين فريق آخر يُعرف بالفئة المحافظة والتي كانت مغيبة سياسيا، ومهمشة اجتماعيا، وذات ولاء للثقافة العربية الإسلامية، حيث لم تكن تنظر إلى الاستقلال إلا كمُخلِّص للبلاد من هيمنة المسيحي المتعصب، ومسترجع لمكانة اللغة العربية.

من هنا نستطيع أن نؤكد صحة ما خلص إليه جيلبارت غراندغيوم الذي لخّص رؤيته لهذا التعاون بإعطاء العنوان المعبّر التالي لمقال له في كتاب «زمن التعاون» (le temps de la coopération): «**التعاون ضد التعريب**».

لقد اشتغلنا على امتداد هذه الدراسة على موضوع التعاون الفرنسي الجزائري في مجال وحيد هو مجال التعليم، حيث جاءت الدراسة وخاصة في فصلها الثاني تتراوح بين مساءلة

آليات التعاون وبين رهاناته وأهدافه فيما يتعلق بالطرف الفرنسي ؛ لذلك كانت هذه الدراسة بدورها تتراوح بين التقصي التاريخي، ومساءلة النصوص القانونية التي أطّرت ذلك التعاون، دون إغفال الأطر الأخرى كالإطارين التاريخي والسياسي، وذلك من خلال محاولة استشراف مآل و مصير هذا التعاون ومن ثمة انعكاساته المختلفة على الجزائر المستقلة.

إن الفصل الثالث هو محور هذه الانعكاسات حيث تناولنا من خلاله:

أ- **الانعكاسات الثقافية:** إن ازدواجية التعليم واللغة أثرت سلبا على المكون الثقافي للجزائر المستقلة، إذ أصبحت الفرنسية رأسمال ثقافيا مهما ومحددا للطبقة الاجتماعية ؛ فالرهان الفرنسي كان يعمل على أن تكون اللغة الفرنسية لغة التعليم الأولى، حيث جعلتها فرنسا من أولوياتها للتمكين للثقافة الفرنسية في الجزائر المستقلة، حتى تصبح فيما بعد لغة الموالين لها والنافذين في دواليب السلطة.

ب- **الانعكاسات الاقتصادية:** خلال تحليل الانعكاس الاقتصادي طرح سؤال نفسه بقوة عن العلاقة بين لغة ما والهيمنة الاقتصادية، حيث نجد أن حجم المبادلات الفرنسية الجزائرية قد تجاوز 80% وذلك كون الموروث اللغوي الفرنسي قد ربط بين فرنسا والجزائر اجتماعيا وسياسيا، ومن ثمة كنتيجة حتمية لذلك، اقتصاديا.

ج- **الانعكاسات السياسية:** يتأسس الكيان السياسي والاجتماعي على ركائز متعددة أبرزها اللغة، من هنا تأتي خطورة المكون اللغوي في تحقيق أمن واستقرار المجتمع السياسي ؛ لذا بينا أن اللغة الفرنسية في ظل الجزائر المستقلة قد أصبحت وسيلة للتفوق الاقتصادي والسياسي، لإنتاج النخب السياسية المفرنسة وإبعاد المعربين عن مراكز القرار في المراحل الأولى للاستقلال، كما أن اللغة الفرنسية أصبحت وسيلة فعالة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى أني اقتصرت في هذه الدراسة على جانب واحد من العلاقات الثقافية والمتمثل في التعليم، دون الخوض في الجوانب الأخرى من العلاقات الثقافية

الجزائرية الفرنسية والتي تبقى ميدانا بكرا للبحث الأكاديمي، لما لهذا الموضوع من أهمية، كما أتمنى أن أواصل العمل في هذا المجال للمساهمة الإيجابية والفعالة في هذا الحقل المعرفي.

الملاحق

1- قائمة الجداول المذكورة في المتن(*)

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	خريجي المعاهد الفرنسية من 1872 إلى 1909.	25
02	توزيع التلاميذ حسب المدارس الشرعية الثلاث عام 1887-1888.	28
03	خريجي مدرس المعلمين من 1887 إلى 1896.	32
04	تمدرس أبناء الأهالي في المدارس الفرنسية من 1882 إلى 1890.	43
05	جدول إحصائي لعدد المدارس والمدرسين والطاقم الإداري بعد إصلاحات جول فيري.	44
06	تطور الهياكل التعليمية وعدد التلاميذ.	45
07	مقارنة نسب تمدرس أبناء الأهالي وأبناء الأوروبيين	45
08	نسب المتعلمين من الجنسين من أبناء الأهالي بعد الحرب العالمية الثانية.	49
09	تراجع أعداد المتعلمين في بدايات الثورة.	52
10	تطور أعداد المراكز الاجتماعية التربوية.	54
11	تطور أعداد التلاميذ في الأطوار الثلاثة لسنوات 1957 إلى 1959.	55
12	تطور نسب تمدرس أبناء الأهالي بعد اندلاع الثورة.	58
13	المؤسسات التعليمية من الدرجة الثانية.	106
14	المؤسسات التقنية	107
15	المؤسسات التقنية من الدرجة الأولى.	110
16	تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان وفي التعليم الخاص.	111
17	تمدرس الجزائريين في مؤسسات الديوان حسب الجنس.	111
18	التأطير التربوي الأجنبي (الفرنسي) في مختلف أنماط التعليم.	114
19	مقارنة بين أعداد مدارس الديوان ومثيلاتها من المدارس الجزائرية.	115
20	التأطير الجامعي الأجنبي لمختلف الصيغ.	117
21	تعداد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية من 1962 إلى 1965.	117
22	مجموع المتعاونين المدنيين والعسكريين إلى غاية 1964/11/07 (السنة المدرسية 1964-1965).	118
23	مقارنة بين أعداد المتمدرسين الجزائريين وأقرانهم من الأوروبيين.	119
أ	المتعاقدون العسكريون في جميع القطاعات.	120

* - مصادر معلومات القائمة في الصفحة الخاصة بكل جدول.

ب	المتعاقدون العسكريون في قطاع التعليم.	120
24	المساعدات الفرنسية الموجهة للاستثمار العام في جويلية 1972.	166
25	التبادل التجاري بين البلدين.	167

2- الوثائق الملحقة

الملحق	النص
أ	Ordonnance N° 58/759 du 20 Août 1958, relative au plan de scolarisation et d'éducation de base en Algérie أمرية متعلقة بمخطط التعليم والتربية القاعديين في الجزائر.
ب	JORF du 31 Juillet 1959, Décret N°59/896 du 30 Juillet 1959 relatif à l'Organisation des centres sociaux en Algérie مرسوم متعلق بتنظيم المراكز الاجتماعية في الجزائر.
01	Ordonnance N° 62-952 du 11 août 1962, portant création d'un office universitaire et culturel pour l'Algérie أمرية متضمنة إنشاء ديوان جامعي وثقافي للجزائر.
02	Décret n° 62-1062 du 12 Septembre 1962 relatif à l'administration et au fonctionnement de l'Office Universitaire et Culturel pour l'Algérie. مرسوم متعلق بإدارة وسير الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر.
03	Loi N° 62-421 du 13 Avril 1962 concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 Mars 1962. قانون متعلق بالاتفاقيات التي يتعين إبرامها والإجراءات اللازم اتخاذها فيما يخص الجزائر على أساس الإعلانات الحكومية المؤرخة في 19 مارس 1962.
04	Loi N° 61-44 du 14 Janvier 1961, concernant l'autodétermination des populations Algériennes et l'organisation des pouvoirs en Algérie avant l'autodétermination قانون متعلق بتقرير مصير الشعوب الجزائرية وبتنظيم السلطات في الجزائر قبل سريان تقرير المصير.
05	JORF du 21 Mars 1962, Projet de Loi, annexe (du Décret 62/310 du 20Mars 1962, décidant de soumettre un projet de Loi au referendum) concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 Mars 1962.

ملحق (بمرسوم مقرر طرح مشروع قانون للاستفتاء) متعلق بالاتفاقيات التي يتعين إبرامها والإجراءات اللازم اتخاذها فيما يخص الجزائر على أساس الإعلانات الحكومية المؤرخة في 19 مارس 1962.	
JORA N°14 du 14 Septembre 1962, p. 173, protocole annexe relatif à la situation des enseignants français en Algérie برتوكول ملحق متعلق بوضعية المدرسين الفرنسيين في الجزائر.	**06**
JORA N° 52 du 30 Juillet 1963, Décret N°63/255 du 16 Juillet 1963 portant publication du protocole algéro-français relatif à la répartition des établissements d'enseignement. مرسوم متضمن نشر البروتوكول الجزائري-الفرنسي المتعلق بتوزيع المؤسسات التعليمية.	**07**
Annexe (du Décret 62-515 du 07/09/1962 portant publication des protocoles, conventions et accords signés le 28/08/1962 et le 07/09/1962 entre l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien et le Gouvernement de la République française), portant liste des établissements conservés par la France. ملحق (بمرسوم متضمن نشر البروتوكولات والاتفاقيات الموقعة بين الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية والحكومة الفرنسية) المتضمن قوائم المؤسسات التعليمية التي سوف تحتفظ بها فرنسا.	08
Décret N°66-313 du 14 Octobre 1966, portant publication de la convention entre la France et l'Algérie relative à la coopération technique et culturelle, signée à Paris le 08 Avril 1966. مرسوم متضمن نشر اتفاقية التعاون التقني والثقافي بين الجزائر وفرنسا الموقعة بباريس بتاريخ 8 أفريل 1966، حيث تطرق إلى ضبط آليات التعاون والتعهد بالدعم الكامل لقطاع التعليم في الجزائر من طرف الجامعات والمعاهد الفرنسية، وتطرق القانون إلى عمل الموظفين الفرنسيين في الجزائر وحدد واجباتهم وحقوقهم والتزاماتهم المهنية.	09
Décret 63-452 du 14 Novembre 1963, portant ratification du protocole signé à Alger le 23 Octobre 1963 et relatif à	10

la situation des militaires français contingent mis à la disposition de l'Etat algérien au titre de la coopération technique et culturelle. مرسوم متضمن المصادقة على البروتوكول الموقع في الجزائر العاصمة بتاريخ 23 أكتوبر 1963، المتعلق بوضعية العسكريين الفرنسيين الموضوعين تحت تصرف الدولة الجزائرية برسم التعاون التقني والثقافي.	

ISTERE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ECONOMIQUES

du 21 août 1958 relatif à une entreprise de crédit différé p. 7938).

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE

; portant promotions, nominations et modifiant les dispositions d'un précédent décret portant promotions et nominations dans l'ordre des Palmes académiques (p. 7939).

; du 13 août et *arrêtés* des 20 juin et 5 août 1958 portant promotions dans l'ordre du Mérite sportif (p. 7939).

: des 20 juin et 5 août 1958 portant attribution de la médaille d'honneur de la jeunesse et des sports (p. 7939).

INISTERE DES TRAVAUX PUBLICS, DES TRANSPORTS ET DU TOURISME

: du 20 août 1958 portant promotions et nominations dans l'ordre national de la Légion d'honneur (p. 7939).

n° 58-762 du 25 août 1958 portant règlement d'administration ublique relatif au recrutement des adjoints techniques de la météorologie (p. 7939).

n° 58-763 du 25 août 1958 portant règlement d'administration ublique relatif aux conditions de recrutement et de classement ans les corps des ingénieurs des travaux de la navigation érienne, des adjoints techniques de la navigation aérienne et es agents de la navigation aérienne (p. 7940).

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

du 6 août 1958 portant promotions et nominations dans l'ordre u Mérite commercial (p. 7943).

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

du 28 juillet 1958 portant attribution de la médaille d'honneur des eaux et forêts (p. 7943).

MINISTERE DU TRAVAIL

des 12 et 13 août et *arrêté* du 1er août 1958 portant promotions et nominations dans l'ordre du Mérite social (p. 7943).

du 8 août 1958 portant attribution de la médaille d'honneur es syndicats professionnels (p. 7943).

ISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE ET DE LA POPULATION

du 7 août 1958 modifiant le décret du 19 avril 1958 portant ttribution de la médaille de la Famille française (p. 7943).

S, COMMUNICATIONS ET INFORMATIONS

Présidence du conseil.

latif à l'édition et à la mise en vente de publications offielles de la présidence du conseil (direction de la documentation) (p. 7943).

Ministère des finances et des affaires économiques.

ux importateurs de conserves de crabes originaires et en proenance d'U. R. S. S. (p. 7944).

: concours pour le recrutement d'aides techniques et d'aides e laboratoires au service des laboratoires du ministère des nances (p. 7944).

» 658 de l'office des changes relatif aux relations financières ntre la zone franc et l'Egypte (p. 7944)..

latif au tirage de la trentième tranche de la loterie natiole 1958 (p. 7944).

que mensuelle des vins et cidres (juillet 1958) (rectificatif) p. 7945).

istère des travaux publics, des transports et du tourisme.

de transport présentés à l'homologation ministérielle par les hemins de fer d'intérêt général (p. 7945).

Ministère de la santé publique et de la population.

e concours pour le recrutement d'un rédacteur à l'hôpital-ospice de Béziers (Hérault) (p. 7947).

Banque de France.

DÉCRETS, ARRÊTÉS ET CIRCULAIRES

PRESIDENCE DU CONSEIL

AFFAIRES ALGERIENNES

Ordonnance n° 58-759 du 20 août 1958 relative au plan de scolarisation et d'éducation de base en Algérie.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale et du ministre des finances et des affaires économiques,

Vu la loi n° 58-520 du 3 juin 1958 relative aux pleins pouvoirs;

Vu le décret du 27 novembre 1944 relatif au plan de scolarisation totale de la jeunesse en Algérie;

Le conseil d'Etat entendu;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète:

Art. 1er. — En vue d'accélérer la scolarisation primaire élémentaire de la jeunesse en Algérie et d'affecter un local et propre à chaque classe, 1.800 postes nouveaux d'instituteurs seront créés et 2.025 locaux à usage de classe ainsi que les logements d'instituteurs correspondants seront construits au cours de chacune des huit prochaines années.

Art. 2. — En vue d'étendre l'éducation de base et de préparer la jeunesse à la scolarisation primaire élémentaire, les créations de centres sociaux en Algérie au cours des huit prochaines années seront effectuées selon le tableau ci-après:

	ANNÉES SCOLAIRES							
	1958/1959	1959/1960	1960/1961	1961/1962	1962/1963	1963/1964	1964/1965	1965/1966
Centres sociaux à créer.....	30	30	60	60	120	120	120	120

Art. 3. — En vue d'assurer la promotion de la jeunesse issue des enseignements élémentaires, pendant huit ans, chaque année, il sera procédé à la création de personnels et à la construction des locaux nécessaires aux accroissements d'effectifs suivants:

Lycées et collèges, écoles normales et cours complémentaires d'enseignement général: 4.650 élèves supplémentaires;

Enseignement technique et professionnel: 3.550 élèves supplémentaires.

Art. 4. — Des plans d'extension des diverses branches de l'enseignement supérieur de l'académie d'Alger seront établis en fonction, notamment, des développements dont l'enseignement du second degré et l'enseignement technique et professionnel devront faire l'objet, conformément à l'article précédent.

Ces plans seront fixés par décret.

Art. 5. — Le service de santé scolaire et universitaire ainsi que les services de la jeunesse et des sports recevront des extensions corrélatives à celles des enseignements du premier degré, du second degré, technique et professionnel et supérieur prévus aux articles précédents.

Art. 6. — La contribution de l'Etat aux dépenses d'investissement résultant de l'application du présent plan de scolarisation est imputée sur les crédits d'équipement mis chaque année par la métropole à la disposition de l'Algérie.

Les dépenses de fonctionnement seront supportées par les budgets dont dépendent les différents ordres d'enseignement intéressés.

Art. [illegible] — Le décret susvisé du [illegible] novembre 1944 est abrogé.

Art. 8. — Le ministre de l'éducation nationale, le ministre [illegible] et des affaires économiques, le secrétaire général [illegible] sera [illegible]

AFFAIRES ALGERIENNES

Décret n° 59-896 du 30 juillet 1959 relatif à l'organisation du service des centres sociaux en Algérie.

Le Premier ministre,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale, du ministre des finances et des affaires économiques et du délégué général du Gouvernement en Algérie,

Vu l'ordonnance n° 58-759 du 20 août 1958 relative au plan de scolarisation et d'éducation de base en Algérie;

Vu le décret n° 58-1233 du 16 décembre 1958 relatif à l'exercice de leurs pouvoirs par les autorités civiles et militaires en Algérie;

Vu le décret n° 58-553 du 28 juin 1958 portant organisation de la délégation générale du Gouvernement en Algérie;

Vu l'arrêté du gouverneur général du 27 octobre 1955 portant création du service des centres sociaux;

Vu l'arrêté du gouverneur général du 9 décembre 1955 fixant les conditions de recrutement des personnels du service des centres sociaux, modifié notamment par l'arrêté du 7 septembre 1956,

Décrète:

Art. 1er. — Le service des centres sociaux tel qu'il a été organisé par les arrêtés du gouverneur général de l'Algérie du 27 octobre 1955, du 9 décembre 1955 et du 7 septembre 1956 prend le nom de service des centres sociaux éducatifs et est placé sous l'autorité du directeur général de l'éducation nationale en Algérie, recteur de l'académie d'Alger.

Art. 2. — Pour l'administration du service des centres sociaux éducatifs, le directeur général de l'éducation nationale en Algérie, recteur de l'académie d'Alger est assisté:

D'un chef de service, et éventuellement d'un chef de service adjoint, nommé par le délégué général du Gouvernement sur sa proposition.

Des inspecteurs d'académie auxquels sont adjoints des inspecteurs des centres sociaux éducatifs dans les circonscriptions de leur ressort.

Une section pédagogique des centres sociaux éducatifs pourra être instituée et rattachée à l'institut pédagogique d'Alger.

Art. 3. — Les programmes d'implantation des centres sociaux éducatifs, conformes à l'ordonnance n° 58-750 du 20 août 1958, seront arrêtés dans chaque groupe de départements par l'autorité chargée des pouvoirs civils, sur proposition de l'inspecteur d'académie.

Art. 4. — Le ministre de l'éducation nationale, le ministre des finances et des affaires économiques, le secrétaire d'Etat aux finances, le secrétaire général pour les affaires algériennes et le délégué général du Gouvernement en Algérie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 30 juillet 1959.

MICHEL DEBRÉ.

Par le Premier ministre:

Le ministre des finances et des affaires économiques,
ANTOINE PINAY.

Le ministre de l'éducation nationale,
ANDRÉ BOULLOCHE.

Le secrétaire d'Etat aux finances,
VALÉRY GISCARD D'ESTAING.

Délégation du directeur du [illegible] d'action [illegible] des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole et [illegible] familles.

ADMINISTRATION DES SERVICES DE LA FRANCE D'

Liste des candidats admis à participer à l'examen de chiffreur en chef.

[illegible]

MINISTERES D'ETAT

Décret n° 59-888 relatif aux conditions d'organ[isation et de f]onctionnement des missions permanentes d'aide [et de coopé]ration.

Rectificatif au *Journal officiel* du 26 juillet 19[59], 1re colonne, remplacer l'alinéa 1er de l'article 6 par l[e suivant]:

« Les adjoints financiers pour les affaires d'aide et [illegible] sont nommés par arrêtés conjoints du ministre d[élégué à] l'aide et de la coopération et du ministre des finances [et des affai]res économiques, sur proposition de celui-ci. »

MINISTERE DES AFFAIRES ETRAN[GERES]

Décrets du 24 juillet 1959 portant promotions et [nominations] dans l'ordre national de la Légion d'hon[neur]

Par décret en date du 24 juillet 1959, rendu sur [le rapport du] Premier ministre et du ministre des affaires étran[gères et vu les] déclarations du conseil de l'ordre national de la Lé[gion d'honneur] portant que les promotions du présent décret sont fa[ites en confor]mité des lois et règlements en vigueur, ont été prom[us dans l'ordre] national de la Légion d'honneur:

A la dignité de commandeur.

M. Chancel (Ludovic), ministre plénipotentiaire, [illegible]. Officier du 8 juillet 1952.

M. Charpentier (Pierre), ministre plénipotenti[aire], [illegible] diplomatique du Gouvernement. Officier du 16 mars 1[illegible].

M. Roux (Henri), ambassadeur de France à Téhé[ran]. [illegible] 16 mars 1948.

Par décret en date du 24 juillet 1959, rendu sur [illegible] Premier ministre et du ministre des affaires étrang[ères] [illegible] déclarations du conseil de l'ordre national de la Lég[ion] [illegible] portant que les promotions et nominations du prése[nt] [illegible] faites en conformité des lois et règlements en vi[gueur] [illegible] promus ou nommés dans l'ordre national de la Lég[ion] [illegible]

Au grade d'officier.

MM.

[illegible]apitant (Marcel), conseiller civil, ministère des [illegible] lier du 10 février 1951.

[illegible]azet (Ghislain), ministre plénipotentiaire, conseill[er] [illegible] à Madrid. Chevalier du 22 août 1950.

[illegible]ent (Victor), chancelier, vice-consul, chef de [illegible] Lausanne. Chevalier du 16 mars 1948.

[illegible]rton (Emile), conseiller des affaires étrangères [illegible] [repré]sentant de la France auprès de l'office europé[en] [illegible] à Genève. Chevalier du 27 février 1951.

[illegible] attaché culturel à l'ambass[ade] [illegible] Saint-Siège [illegible] 1949.

[illegible]

ORDONNANCE

Ordonnance n° 62-952 du 11 août 1962 portant création d'un office universitaire et culturel pour l'Algérie.

Version consolidée au 29 décembre 2014

Le Président de la République,
Sur le rapport du Premier ministre, du ministre d'Etat chargé des affaires culturelles, du ministre d'Etat charge des affaires algériennes, du ministre des affaires étrangères, du ministre des finances et des affaires économiques et du ministre de l'éducation nationale,
Vu la loi n° 62-421 du 13 avril 1962 concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 ;
Le Conseil d'Etat entendu ;
Le conseil des ministres entendu,

Article 1

Il est créé sous le nom d'Office universitaire et culturel pour l'Algérie un établissement public national à caractère administratif, doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière, dont dépendront les établissements ou instituts scolaires, universitaires et culturels et leurs annexes que l'Etat français conservera en Algérie ou qu'il y créera dans les conditions prévues par l'article 2 de la déclaration de principe du 19 mars 1962 relative à la coopération culturelle.

Article 2

L'office universitaire et culturel pour l'Algérie a pour mission d'assurer, dans les établissements et instituts scolaires et universitaires, l'exercice des activités correspondant aux divers ordres d'enseignement. Les études sont sanctionnées par les diplômes universitaires français.
L'office est notamment chargé :
D'ouvrir et administrer les établissements et instituts scolaires, universitaires et culturels français en Algérie ;
De gérer et, en cas de besoin, d'acquérir ou prendre en location les immeubles nécessaires à ces établissements et instituts ;
De gérer le personnel qui est mis à sa disposition et de recruter certains personnels complémentaires ;
En outre, de créer éventuellement des enseignements spécialisés et adaptés à l'Algérie.

Article 3

Le Premier ministre, le ministre d'Etat chargé des affaires culturelles, le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, le ministre des affaires étrangères, le ministre des finances et des affaires économiques et le ministre de l'éducation nationale sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente ordonnance, qui sera publiée au Journal officiel de la République française.

Par le Président de la République :

G. DE GAULLE.

Le Premier ministre,

GEORGES POMPIDOU.

Le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,

LOUIS JOXE.

De gérer le personnel qui est mis à sa disposition et de recruter certains personnels complémentaires.

En outre, de créer éventuellement des enseignements spécialisés et adaptés à l'Algérie.

Article 3

Le Premier ministre, le ministre d'Etat chargé des affaires culturelles, le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, le ministre des affaires étrangères, le ministre des finances et des affaires économiques et le ministre de l'éducation nationale sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente ordonnance, qui sera publiée au Journal officiel de la République française.

Par le Président de la République :
G. DE GAULLE.
Le Premier ministre,
GEORGES POMPIDOU.
Le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,
LOUIS JOXE.
Le ministre d'Etat chargé des affaires culturelles,
ANDRé MALRAUX
Le ministre des affaires étrangères,
MAURICE COUVE DE MURVILLE.
Le ministre des finances et des affaires économiques,
VALéRY GISCARD D'ESTAING.
Le ministre de l'éducation nationale.
PIERRE SUDREAU.

M. Ramadier (Jacques-Odilon-Charles), en qualité de maître de conférences agrégé d'orthopédie et traumatologie, chirurgien des hôpitaux, non chef de service.

M. Ryckewaert (Antoine-Pierre-Eugène), en qualité de maître de conférences agrégé de rhumatologie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Robert (François-Walter), en qualité de maître de conférences agrégé d'électroradiologie, électroradiologiste des hôpitaux, chef de service.

M. Robert (Henri-Guy), en qualité de maître de conférences agrégé de pathologie chirurgicale, chirurgien des hôpitaux, non chef de service.

M. Roucayrol (Jean-Claude-Pierre-Joseph), en qualité de maître de conférences agrégé de physique médicale, biologiste des hôpitaux, non chef de service dans un laboratoire d'exploration fonctionnelle.

M. Rouques (Lucien-Jean), en qualité de maître de conférences agrégé de neurologie et psychiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Royer (Pierre-Eugène-Auguste), en qualité de maître de conférences agrégé de pathologie, médecin des hôpitaux, non chef de service.

M. Salet (Jacques-Philippe-Charles-René), en qualité de maître de conférences agrégé de pédiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Sallet (Jean-Emmanuel), en qualité de maître de conférences agrégé de médecine générale et thérapeutique, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Sarrazin (Albert-Paulin), en qualité de maître de conférences agrégé de médecine générale et thérapeutique, médecin des hôpitaux, non chef de service.

M. Scherrer (Jean), en qualité de maître de conférences agrégé de physiologie, biologiste des hôpitaux, non chef de service (exploration fonctionnelle du système nerveux).

M. Schneider (Jean-Joseph-Stanislas), en qualité de maître de conférences agrégé de parasitologie, biologiste des hôpitaux (pathologie exotique), non chef de service.

M. Schwob (Robert-Antoine), en qualité de maître de conférences agrégé de neurologie et psychiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Sergent (Honoré-Edmond-François), en qualité de maître de conférences agrégé d'oto-rhino-laryngologie, oto-rhino-laryngologiste des hôpitaux, non chef de service.

M. Sors (Christian), en qualité de maître de conférences agrégé de pneumo-phtisiologie, médecin des hôpitaux, non chef de service.

M. Stuhl (Louis-Jean-Marie), en qualité de maître de conférences agrégé d'électroradiologie, électroradiologiste des hôpitaux, chef de service.

M. Tanret (Pierre-Charles), en qualité de maître de conférences agrégé de pathologie expérimentale, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Tardieu (Guy), en qualité de maître de conférences agrégé de neuro-psychiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Tournier (Paul-Marie-Jean), en qualité de maître de conférences agrégé de bactériologie, biologiste des hôpitaux, non chef de service.

M. Tricot (Robert-Georges), en qualité de maître de conférences agrégé de médecine générale et thérapeutique, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Tuchmann, dit Tuchmann-Duplessis (Herbert), en qualité de professeur titulaire à titre personnel d'embryologie, biologiste des hôpitaux, non chef de service dans un laboratoire d'embryologie pathologique.

M. Vallée (Gabriel), en qualité de maître de conférences agrégé d'électroradiologie, électroradiologiste des hôpitaux, non chef de service.

M. Vialatte (Jacques-Emile-Pierre), en qualité de maître de conférences agrégé de pédiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Weill (Jean-René), en qualité de maître de conférences agrégé de pédiatrie, médecin des hôpitaux, chef de service.

M. Welti (Jean-Jacques-Emile), en qualité de maître de conférences agrégé de médecine générale et thérapeutique, médecin des hôpitaux, chef de service.

La date de prise de rang des intéressés, prévue à l'article 781, premier et deuxième alinéa, du décret du 24 septembre 1960 modifié, est fixée au 1er septembre 1962.

INFORMATION

Décrets du 10 septembre 1962 portant concessions à la retraite d'administrateurs civils (radiodiffusion-télévision française).

Par décret en date du 10 septembre 1962, M. Gaudeaux (Jean), administrateur civil de 1re classe, est admis à faire valoir ses droits à pension de retraite à compter du 14 mai 1959, en application de l'article 169 de l'ordonnance n° 58-1374 du 30 décembre 1958 et de l'article L. 4, paragraphe 1er, du code des pensions civiles et militaires de retraite.

MINISTERE D'ETAT CHARGE DES AFFAIRES ALGERIENNES

Décret n° 62-1062 du 12 septembre 1962 relatif à l'administration et au fonctionnement de l'office universitaire et culturel pour l'Algérie.

Le Premier ministre,

Sur le rapport du ministre d'Etat chargé des affaires culturelles, du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, du ministre des affaires étrangères, du ministre des finances et des affaires économiques et du ministre de l'éducation nationale,

Vu l'ordonnance n° 62-952 du 11 août 1962 ;

Vu le décret n° 53-1227 du 10 décembre 1953 relatif à la réglementation comptable applicable aux établissements publics nationaux à caractère administratif,

Décrète :

Art. 1er. — L'office universitaire et culturel pour l'Algérie, établissement public national, à caractère administratif doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière, est administré par un conseil d'administration et géré par un directeur.

L'office est placé sous la tutelle du ministre chargé des affaires algériennes.

Il a son siège à Paris.

Art. 2. — Le conseil d'administration comporte, outre le président, seize membres se répartissant comme suit :

Deux représentants désignés sur proposition du ministre chargé des affaires culturelles.

Deux représentants désignés sur proposition du ministre chargé des affaires algériennes.

Trois représentants désignés sur proposition du ministre des affaires étrangères.

Un représentant désigné sur proposition du ministre des finances et des affaires économiques.

Cinq représentants désignés sur proposition du ministre de l'éducation nationale.

Un représentant désigné sur proposition du ministre de la coopération.

Deux personnalités intéressées par les problèmes de l'enseignement en Algérie et désignées par le ministre chargé des affaires algériennes.

Participent, avec voix consultative, aux travaux du conseil d'administration, le directeur de l'office et le contrôleur financier.

Art. 3. — Les membres du conseil d'administration sont nommés pour quatre ans par arrêté conjoint du ministre chargé des affaires culturelles, du ministre chargé des affaires algériennes, du ministre des affaires étrangères et du ministre de l'éducation nationale.

Chacun des membres fonctionnaires du conseil a un suppléant permanent désigné dans les conditions dont dépend sa propre désignation en vertu des dispositions précédentes et qui peut seul le remplacer en cas d'absence ou d'empêchement.

Le mandat des membres nommés en raison de leurs fonctions cesse avec celles-ci. En cas de vacance d'un siège par démission, décès ou pour toute autre cause, le nouveau membre du conseil achève la période de fonctions de son prédécesseur.

Au terme de leur mandat, les membres du conseil ne peuvent être réinvestis qu'une seule fois dans leurs fonctions.

Le président du conseil d'administration est nommé dans les mêmes formes que les membres de ce conseil.

Les fonctions de membre du conseil d'administration sont gratuites. Toutefois, les frais de séjour et de déplacement exposés à l'occasion des réunions du conseil peuvent être remboursés dans les conditions prévues par le décret n° 53-511 du 21 mai 1953 modifié.

Art. 4. — Peuvent prendre part, sur l'invitation du président du conseil d'administration, aux délibérations du conseil d'administration, avec voix consultative, des représentants du Gouvernement algérien [illegible] des représentants du personnel [illegible].

1/2/2015

Digithèque MJP

03

Ve République

Loi n° 62-421 du 13 avril 1962 concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962

Article premier.

Le président de la République peut conclure tous accords à établir conformément aux déclarations gouvernementales du 19 mars 1962, si les populations algériennes, consultées en vertu de la loi du 11 janvier 1961, choisissent de constituer l'Algérie en un État indépendant coopérant avec la France.

Article 2.

Jusqu'à la mise en place de l'organisation politique nouvelle éventuellement issue de l'autodétermination des populations algériennes, le président de la République peut arrêter, par voie d'ordonnances ou, selon le cas, de décrets pris en Conseil des ministres, toutes mesures législatives ou réglementaires relatives à l'application des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962.

[La loi ci-dessus (*Journal officiel,* 14 avril 1962, p. 3843), dont le projet figurait en annexe du décret n° 62-310 du 20 mars 1962 a été adoptée par référendum le 8 avril 1962. Conséquence des pourparlers et des accords d'Évian entre le gouvernement français et le Front de libération nationale algérien et des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 qui les portaient à la connaissance des citoyens, elle ouvrait la voie à l'indépendance de l'Algérie, reconnue par une déclaration du président de la République du 3 juillet 1962, à la suite du scrutin d'autodétermination qui eut lieu en Algérie le 1er juillet 1962.]

Retour à la page France.
Retour à l'index des constitutions.

MINISTERE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ECONOMIQUES

Arrêté du 10 janvier 1961 fixant les conditions d'intervention du fonds national de régularisation des cours des produits d'outre-mer pour la campagne caféière 1960-1961 (p. 612).

Arrêté portant renouvellement de mandats d'administrateurs des banques nationalisées (p. 612).

Tableau d'avancement et *arrêtés* portant promotions, détachements et mise en disponibilité:

Administration centrale des finances (p. 612).

Affaires économiques (p. 612).

Direction générale des impôts (p. 612).

Economie nationale (p. 612).

Institut national de la statistique et des études économiques (p. 612).

Services extérieurs du Trésor (p. 612).

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE

Décret conférant l'honorariat (enseignement supérieur) (p. 614).

Arrêté du 26 décembre 1960 modifiant l'arrêté du 7 août 1958 portant règlement de l'école des hautes études commerciales (p. 615).

Arrêtés du 3 janvier 1961 fixant la date et les modalités des élections pour la désignation des représentants du personnel aux commissions administratives paritaires centrale et départementales des instituteurs (p. 615).

Arrêtés portant réintégration, affectation, mutation et attribution de fonctions (jeunesse et sports) (p. 616).

MINISTERE DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS

Décret portant admission à la retraite d'un ingénieur général des ponts et chaussées (p. 613).

Arrêté du 23 décembre 1960 relatif au transport et à la manutention des matières dangereuses ou infectes: emballage des oxydes et sels de plomb et des préparations qui en contiennent (matières dangereuses 1960, n° 32) (p. 613).

Arrêté du 5 janvier 1961 relatif aux travaux d'aménagement, de déviation, d'élargissement ou de rectification de routes nationales (déclarations d'utilité publique) (p. 613).

Arrêté du 5 janvier 1961 relatif aux classement, déclassement ou reclassement de sections de routes (voiries nationale, départementale et communale) (p. 614).

Arrêté du 5 janvier 1961 portant affectation définitive au ministère des travaux publics et des transports d'un terrain situé à Saint-Michel-sur-Ternoise (Pas-de-Calais) (p. 614).

Arrêté portant nomination des membres du comité consultatif institué auprès de l'office national de la navigation (p. 614).

Arrêtés portant promotion, affectation, attribution de fonctions et mise en disponibilité:

Aviation civile (p. 614).

Ponts et chaussées (p. 614).

Travail et main-d'œuvre des transports (p. 614).

MINISTERE DE L'INDUSTRIE

Décrets du 11 janvier 1961 prolongeant la validité de permis exclusifs de recherches d'hydrocarbures (p. 616).

Décret portant nominations à l'emploi d'ingénieur général des mines (p. 618).

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

Décret n° 61-45 du 10 janvier 1961 portant règlement d'administration publique pour l'application, en ce qui concerne le commerce des fourrures, de la loi du 1er août 1905 (p. 619).

Décret du 10 janvier 1961 modifiant les surtaxes temporaires imposées aux usagers du canal du Verdon (Bouches-du-Rhône) et prévoyant de nouveaux modes d'utilisation de l'eau (p. 619).

Arrêté portant mise en disponibilité (office national interprofessionnel des céréales) (p. 620).

MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE ET DE LA POPULATION

Arrêtés du 6 janvier 1961 autorisant l'exécution de forages pour le captage de sources d'eau minérale (p. 620).

Arrêtés portant [illegible] (p. 620).

MINISTERE DE LA CONSTRUCTION

Arrêté du 13 janvier 1961 portant fixation de délais en matière de dommages de guerre dans certains départements (p. 614).

Arrêté modifiant les dispositions d'un précédent arrêté (services extérieurs) (p. 613).

CONSEIL CONSTITUTIONNEL

Proclamation des résultats du référendum du 8 janvier 1961 relatif au projet de loi concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination (p. 621).

Naturalisations et réintégrations (p. 624).

INFORMATIONS PARLEMENTAIRES

Assemblée nationale. — Convocations de commissions (p. 628).

AVIS, COMMUNICATIONS ET INFORMATIONS

Ministère des finances et des affaires économiques.

Machines à timbrer: Autorisations et retraits (p. 631).

Statistique mensuelle des importations et des exportations de vins (rectificatif) (p. 630).

Ministère de l'éducation nationale.

Avis de concours et d'examens en vue du recrutement des personnels techniques des laboratoires de l'enseignement supérieur (p. 629).

Avis relatif aux brevets de techniciens organisés en 1961 par la direction des enseignements techniques et professionnels (p. 630).

Annonces (p. 637).

DOCUMENTS ADMINISTRATIFS

(PUBLICATION SPÉCIALE VENDUE SÉPARÉMENT)

N° 2

Relevé officiel des obligations émises à l'étranger et des valeurs étrangères abonnées (p. 89)

LOIS

LOI n° 61-44 du 14 janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination.

Le Président de la République, conformément aux dispositions de l'article 11 de la Constitution, a soumis au référendum,

Le peuple français, ainsi qu'il ressort de la proclamation faite le 14 janvier 1961 par le Conseil constitutionnel des résultats du référendum, a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Dès que les conditions de la sécurité en Algérie permettront d'y rétablir le plein exercice des libertés publiques, les populations algériennes feront connaître, par la voie d'une consultation au suffrage direct et universel, le destin politique qu'elles choisiront par rapport à la République française.

Les conditions de cette consultation seront fixées par décret pris en conseil des ministres.

Les actes qui seront [illegible] commence [illegible] conformément

PRÉSIDENCE DE LA REPUBLIQUE

Lettre du Premier ministre au Président de la République

Paris, le 20 mars 1962

Monsieur le Président,

Conformément aux délibérations du conseil des ministres, j'ai l'honneur de vous proposer au nom du Gouvernement de soumettre au référendum, en vertu de l'article 11 de la Constitution, le projet de loi concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Président, l'assurance de mon profond respect.

MICHEL DEBRÉ

Décret n° 62-310 du 20 mars 1962 décidant de soumettre *un projet de loi au référendum.*

Le Président de la République,

Vu les articles 11, 19 et 60 de la Constitution ;

Le Conseil constitutionnel consulté dans les conditions prévues par l'article 46 de l'ordonnance portant loi organique du 7 novembre 1958,

Décrète :

Art. 1er. — Le projet de loi annexé au présent décret sera soumis au référendum le 8 avril 1962 conformément aux dispositions de l'article 11 de la Constitution.

Art. 2. — Les électeurs auront à répondre par Oui ou par Non à la question suivante :

« Approuvez-vous le projet de loi soumis au peuple français par le Président de la République et concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 ? »

Art. 3. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 20 mars 1962.

C. DE GAULLE.

ANNEXE

Projet de loi

concernant les accords à établir et les mesures à prendre au sujet de l'Algérie sur la base des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962.

Art. 1er. — Le Président de la République peut conclure tous accords à établir conformément aux déclarations gouvernementales du 19 mars 1962, si les populations algériennes, consultées en vertu de la loi du 14 janvier 1961, choisissent de constituer l'Algérie en un État indépendant coopérant avec la France.

Art. 2. — Jusqu'à la mise en place de l'organisation politique nouvelle éventuellement issue de l'autodétermination des populations algériennes, le Président de la République peut arrêter, par voie d'ordonnances ou, selon le cas, de décrets pris en conseil des ministres, toutes mesures législatives ou réglementaires relatives à l'application des déclarations gouvernementales du 19 mars 1962.

DÉCRETS, ARRÊTÉS ET CIRCULAIRES

PREMIER MINISTRE

INFORMATION

Perturbations radio-électriques produites par les systèmes d'allumage électrique de moteurs thermiques.

AGRÉMENT DE DISPOSITIFS ANTIPARASITES POUR MOTOCYCLES

Le secrétaire d'État auprès du Premier ministre, chargé de l'information,

Vu l'article 114 de la loi de finances du 31 mai 1933 ;

Vu le décret du 1er décembre 1933 portant règlement d'administration publique en exécution de l'article 114 de la loi de finances du 31 mai 1933 pour la détermination des obligations auxquelles sont tenus les constructeurs, exploitants, revendeurs et détenteurs d'installations ou d'appareils électriques, et en particulier l'article 1er de ce décret ;

Vu l'ordonnance n° 59-273 du 4 février 1959 ;

Vu l'arrêté du 22 février 1960 limitant la valeur du rayonnement des perturbations radio-électriques produites par les systèmes d'allumage de moteurs thermiques ;

Vu les arrêtés des 11 juillet 1960, 7 décembre 1960 et 7 avril 1961 fixant les conditions d'agrément des dispositifs antiparasites ;

Vu l'avis de la commission d'agrément des dispositifs antiparasites pour moteurs thermiques instituée par l'arrêté du 22 octobre 1957,

Arrête :

Art. 1er. — Pour la protection des réceptions de radiodiffusion contre les perturbations radio-électriques créées par les systèmes d'allumage des moteurs thermiques et des véhicules visés par l'arrêté du 22 février 1960, les dispositifs antiparasites suivants sont agréés pour l'équipement à la construction ou à l'importation des véhicules ci-après

1° Cyclomoteurs

Motobécane, Motoconfort, tous types AV, AU, BG, CG et SP 50.
Paloma, type 3 ML.
Peugeot, Griffon, Aiglon, tous types BB
Terrot, Automoto, Magnat-Debon, type BB 3
Vélosolex 1.700.
Vélovap.

2° Vélomoteurs et vélomoteurs type scooter.

Vélomoteurs type scooter Lambretta LD et LI
Vélomoteurs Peugeot, Griffon, Aiglon, types 56 et 57 TS.
Vélomoteurs type scooter Vespa.

3° Motocyclettes

Terrot, types Tournoi, Rallye et Superténor

Agrément RTF M 43 : dispositif Hovan, type MHF.
Fabricants : Société Le Matériel Electrique Hovan, 13, rue du Soleil, à Paris (20e) ; Etablissements Legris, 35, rue Saint-Ambroise, à Paris (11e).

Art. 2. — Pour l'équipement des mêmes véhicules, à l'exception du cyclomoteur Vélovap, est agréé le dispositif suivant :

Agrément RTF M 44 : bougie Brois, type AP.
Fabricant : Etablissements L. J. Brois, 9, rue Pierre-Dupont, à Suresnes (Seine).

Art. 3. — Sont agréés, en outre, les dispositifs suivants :

Agrément RTF M 15 : dispositifs Isodio, types 6955 et 7055, pour l'équipement des motocyclettes Triumph, types T 20 et T 120, importées par la Compagnie générale de moteurs Terrot, à Paris, et des motocyclettes Jawa 350 centimètres cubes, importées par la Société Jacques Poch, à Neuilly.
Fabricant : Société Isodio, 12, rue des Poissonniers, à Neuilly-sur-Seine (Seine).

Agrément RTF M 28 : dispositifs Bosch, types EM/WFR 3/1 et 3/3, pour l'équipement des motocycles Paloma, types Vesuvio, Superstrada et AML, des cyclomoteurs Aimé Cheys, types Poitou, Mirage et Ultrasport, et des motocyclettes BMW, types R 50/2, 50/S, 60/2 et 60/S, importées par la Société Impérial Garage, à Paris.
Importateur : Société Savem Bosch, 14, rue Perronet, à Neuilly-sur-Seine (Seine).

PROTOCOLE ANNEXE

relatif à la situation des enseignants français en Algérie

Dans le cadre des déclarations relatives à la coopération culturelle et à la coopération technique, le Gouvernement de la République française, d'une part, l'Exécutif provisoire algérien, d'autre part, sont convenus des dispositions suivantes :

Article 1er.

Le personnel enseignant sera régi par les dispositions du protocole relatif à la situation des agents français en service en Algérie sous réserve des dispositions particulières du présent protocole.

Quelle que soit la date de cessation d'effet du présent protocole, le bénéfice des dispositions qu'il prévoit ne saurait être retiré au personnel enseignant pendant le cours d'une année scolaire, soit entre le 1er septembre d'une année et le 30 juin de l'année suivante. Les dénonciations éventuelles de contrats résultant de l'application des articles 20 ou 23 du protocole relatif à la situation des agents français en service en Algérie n'auront effet, en ce qui concerne le personnel enseignant, qu'à la fin d'une année scolaire, sauf cas de caractère exceptionnel.

Article 2.

Le Gouvernement français s'engage à prendre toutes dispositions propres à inciter les universitaires et enseignants français à prêter leur concours à l'Etat Algérien, notamment en réservant dans les concours universitaires français un certain nombre de postes destinés à pourvoir aux besoins des établissements algériens.

Article 3.

Le Gouvernement français s'engage à prendre en considération les titres pédagogiques acquis par les agents français régis par le présent protocole sous réserve qu'ils aient été délivrés après accord entre les autorités universitaires des deux Etats.

Article 4.

Le personnel enseignant français en service en Algérie bénéficiera des libertés et franchises consacrées par les traditions universitaires. Il s'engage à consacrer toute son activité professionnelle au service auquel il est affecté et à n'exercer aucune activité privée, lucrative ou non, autres que celles qui sont admises dans l'université.

Article 5.

Les personnels enseignants français seront inspectés par les autorités universitaires algériennes normalement habilitées. Ces agents seront, d'autre part, en accord avec les autorités algériennes, inspectés par les inspecteurs français normalement habilités en vue d'assurer à ces personnels dans leur cadre d'origine le respect de leurs droits et intérêts de carrière. Ces inspecteurs recevront des autorités algériennes toute l'aide souhaitable pour le bon accomplissement de leur mission.

Article 6.

La durée hebdomadaire du service est celle en vigueur en Algérie pour un agent algérien de même grade et exerçant les mêmes fonctions. Elle ne peut toutefois être supérieure à la durée hebdomadaire exigée par le Gouvernement français pour les agents de même catégorie exerçant en France.

Le dimanche est jour férié.

Le personnel enseignant est autorisé à s'absenter à l'occasion des vacances scolaires et universitaires. La durée de ces congés ne saurait être inférieure à celle des congés auxquels les mêmes fonctions leur permettraient de prétendre dans leur corps d'origine.

Toutefois, les membres de l'enseignement pourront être appelés soit au début, soit à la fin de cette période à assurer un service d'examen qui donnera lieu à une rétribution déterminée par la réglementation en vigueur en Algérie.

De même, les agents qui exercent des fonctions administratives ou qui d'assurer, à titre principal, des tâches graphiques, et les personnels des services économiques [illegible] ...

... est terminé pour se rendre à [illegible] ... aux épreuves des concours auxquels ils participent de la catégorie ...

Fait à Paris, le 28 août 1962

Pour l'Exécutif provisoire algérien,
Abderrahmane FARES.

Pour le Gouvernement de la République française,
Louis JOXE.

PROTOCOLE

relatif à la répartition des établissements d'enseignement

En application de l'article 2, alinéa 2, de la déclaration de principes relative à la coopération culturelle,

Le Gouvernement de la République française d'une part, et l'Exécutif provisoire algérien d'autre part,
Compte tenu de l'incertitude qui règne quant au nombre des Européens qui se fixeront en Algérie, sont convenus d'une répartition provisoire des Etablissements d'enseignement, valable pour l'année scolaire 1962-63. Cette répartition, qui résulte de la liste annexe jointe, sera révisée d'un commun accord avant la fin de l'année scolaire 1962-63.

1° En vue de prévenir toute difficulté pratique et d'assurer une coopération intime et harmonieuse entre les deux secteurs d'enseignement, une commission mixte composée de deux membres algériens et de deux membres français sera chargée d'étudier les problèmes posés par la rentrée scolaire de l'automne 1962. Cette commission pourra s'entourer des avis qu'elle jugera utiles et, notamment, de ceux des organismes professionnels d'enseignants et des associations des parents d'élèves et d'étudiants. Elle examinera, en particulier, les problèmes posés par les demandes de mutation des enseignants et par les affectations nouvelles, lorsque ceux-ci souhaiteront être affectés à un établissement différent de celui dans lequel ils enseignaient durant l'année scolaire 1961-1962, et pourra même, lorsqu'elle le jugera opportun, proposer que certains enseignants partagent leurs horaires entre les deux secteurs d'enseignement ou que d'autres soient mis par l'Office universitaire et culturel à la disposition d'un établissement relevant des autorités algériennes ou inversement.

2° L'ensemble des établissements scolaires d'Algérie restera ouvert aux ressortissants des deux pays.

L'attention des responsables des différents ordres d'enseignement sera appelée :

— sur la nécessité d'assurer le plein emploi des enseignants et des locaux,

— sur l'importance particulière des classes d'accueil aux premier et second cycles (6e, 5e et 2e), en vue d'admettre le plus grand nombre possible d'élèves,

— sur la place à réserver dans les programmes à l'étude de la langue et de la civilisation arabes classiques, de l'histoire et de la géographie algériennes.

3° Les activités des instituts et centre de recherche scientifique dépendant de l'Office seront soumises à l'examen périodique et aux directives d'orientation générale d'un Conseil supérieur de la recherche scientifique.

Les membres de ce Conseil seront désignés d'un commun accord par les deux gouvernements. Le président sera nommé par le Gouvernement algérien.

Le Conseil supérieur examinera les candidatures d'étudiants et chercheurs algériens à des bourses d'études et de stages dans les Instituts et, le cas échéant, dans les institutions de recherche scientifique de France.

Fait à Rocher Noir, le 7 septembre 1962.

2e ANNEE. — N° 52 Mardi 30 juillet 196

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

LOIS ET DECRETS

ARRETES, DECISIONS, CIRCULAIRES, AVIS COMMUNICATIONS ET ANNONCES

ABONNEMENTS	Lois et décrets			Débats à l'Assemblée Nationale	Bulletin Officiel Ann. march. publ. Registre du Commerce	REDACTION ET ADMINISTRATION DIRECTION
	Trois mois	Six mois	Un an	Un an	Un an	Abonnements et publicité IMPRIMERIE OFFICIELLE 9, rue Trollier, ALGER Tél. : 66-81-49, 66-80-96 C.C.P. 3200-50 - ALGER
Algérie et France ...	8 NF	14 NF	24 NF	20 NF.	15 NF	
Etranger.	12 NF	20 NF	35 NF	20 NF	20 NF	

Le numéro 0,25 NF. — Numéro des années antérieures : 0,30 NF. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés. Prière de fournir les dernières bandes aux renouvellementset réclamations. — Changement d'adresse ajouter 0,30 NF. Tarif des insertions : 2,50 NF. la ligne.

SOMMAIRE

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX

Décret n° 63-255 du 16 juillet 1963 portant publication du protocole algéro-français relatif à la répartition des établissements d'enseignement, p. 758.

DECRETS, ARRETES, DECISIONS ET CIRCULAIRES

MINISTERE DE LA JUSTICE

Décret n° 63-268 du 24 juillet 1963 relatif aux nullités de l'information, p. 760.

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

Décret n° 63-256 du 16 juillet 1963 relatif aux régies d'avances et aux régies de recettes, concernant les ambassades et les consulats, p. 761.

Décret n° 63-257 du 16 juillet 1963 fixant les tarifs de droits de chancellerie, p. 762.

Décret n° 63-274 du 25 juillet 1963 fixant les modalités d'application de la Convention de Genève du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés, p. 764.

MINISTERE DES FINANCES

Décret du 2 juillet 1963 portant nomination de l'administrateur général de la Caisse algérienne d'assurance et de réassurance, p. 765.

Arrêté du 11 juillet 1963 portant définition de [illegible] des marchandises importées, p. 765.

MINIS[illegible]

Arrêté du 24 juillet 1963 [illegible] prix de [illegible] mêlé sur place, p. [illegible].

MINISTERE DE [illegible]

Arrêtés du 24 mai 1963 portant acceptation de renonciation à des permis exclusifs de recherches d'hydrocarbures et portant renouvellement de permis (*rectificatif*), p. 768.

MINISTERE DE LA RECONSTRUCTION DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS

Décret n° 63-266 du 24 juillet 1963 portant création d'un Comité de l'eau, p. 769.

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE

Décret n° 63-281 du 26 juillet 1963 modifiant le décret n° 63-128 du 18 avril 1963 portant organisation du ministère de l'éducation nationale, p. 769.

Arrêté du 15 juillet 1963 portant inscription pour l'année scolaire 1963-1964 sur les listes d'aptitude aux fonctions administratives, de chefs d'établissements, de censeurs et de surveillants généraux, p. 770.

Arrêté du 24 juillet 1963 portant nomination du secrétaire général de la commission nationale algérienne pour l'éducation, la science et la culture, p. 771.

MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE ET DE LA POPULATION

Arrêté du 26 avril 1963 portant abrogation de l'arrêté du 1er août 1962, créant une indemnité à caractère local, p. 771.

SOUS-SECRETARIAT D'ETAT AUX POSTES ET TELECOMMUNICATIONS

Arrêté du 12 juillet 1963 portant annulation de l'arrêté du [illegible] mars 1963, p. 771.

[illegible]

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX

Décret n° 63-255 du 16 juillet 1963 portant publication du protocole algéro-français relatif à la répartition des établissements d'enseignement.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale,

Le Conseil des ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — Sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire le protocole algéro-français relatif à la répartition des établissements d'enseignement, signé à Alger le 11 juin 1963.

Art. 2. — Le ministre des affaires étrangères, le ministre de l'éducation nationale et le ministre des finances sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République Algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 16 juillet 1963.

Ahmed BEN BELLA.

Par le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des Ministres,
Le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des ministres,
ministre des affaires étrangères,
Ahmed BEN BELLA.

Le ministre de l'éducation nationale,
Abderrahmane BENHAMIDA.

Le ministre des finances,
Ahmed FRANCIS.

PROTOCOLE RELATIF A LA REPARTITION DES ETABLISSEMENTS D'ENSEIGNEMENT

En application de l'article 2 de la Déclaration de principe relative à la Coopération Culturelle, et conformément aux dispositions du protocole concernant la répartition provisoire des établissements d'enseignement, du 7 septembre 1962.

Le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire d'une part,

Le Gouvernement de la République française d'autre part,

Sont convenus :

I - REPARTITION DES ETABLISSEMENTS D'ENSEIGNEMENT

Article 1er

A compter du 15 septembre 1963, la France conservera en Algérie les établissemnts d'enseignement énumérés dans les listes annexées au présent protooole (Annexes Iet II).

Au 15 septembre 1965, la France remettra les établissements énumérés dans la colonne B des annexes précitées.

Dans le souci de maintenir dans le domaine de la Recherche Scientifique la coopération la plus étroite entre la France et l'Algérie, le Ministère Algérien de l'Education Nationale confiera temporairement la gestion de certains Instituts à un Conseil de la Recherche Scientifique.

La liste de ces Instituts ainsi que la composition et le fonctionnement de ce Conseil font l'objet de l'Annexe III.

L'immeuble sis 3, rue du Professeur Vincent à Alger, restera affecté aux Services Culturels de l'Ambassade de France en attendant qu'un accord intervienne à son sujet.

II - SITUATION DES PERSONNELS TITULAIRES EN FONCTION DANS LES ETABLISSEMENTS ET ECOLES QUI SONT L'OBJET D'UN TRANSFERT

Article 2

Dans le cas de nominations intervenues postérieurement au mouvement de 1961, les personnels d'enseignement sont provisoirement maintenus, s'ils le désirent, dans leurs postes actuels pour l'année scolaire 1963-1964, mais les postes de direction sont immédiatement remis en compétition.

Article 3

Concernant les lycées classiques, modernes et techniques, et les collèges d'enseignement technique, sauf situations particulières qui feront l'objet d'un examen spécial, le maintien dans les postes actuels est acquis pour les personnels d'enseignement et d'éducation (surveillants généraux), ainsi que pour les fonctionnaires des services économiques et des laboratoires, mais les postes de direction (chefs d'établissements et adjoints directs) sont remis en compétition dès le mouvement de 1963.

III - SITUATION DES PERSONNELS ALGERIENS TITULAIRES EN FONCTION DANS LES ETABLISSEMENTS ET ECOLES RELEVANT DE L'OFFICE UNIVERSITAIRE

Article 4.

La situation des personnels algériens titulaires exerçant dans les établissements scolaires relevant de l'Office Universitaire et Culturel français est analogue à celle des personnels français détachés auprès du Ministère Algérien de l'Education Nationale au titre de la Coopération.

Pour l'affectation de ces personnels à cet Office la procédure est celle qui est appliquée au personnel français servant dans le cadre de la Coopération.

Les personnels détachés sont nommés par le Directeur de cet Office sur proposition de la Commission Mixte prévue à l'article 9 ci-dessous.

Article 5.

Le contrôle pédagogique et les règles de discipline applicables à ces personnels sont ceux qui régissent le personnel enseignant français servant en Algérie dans le cadre de la Coopération.

IV - APPLICATION DES PROGRAMMES ALGERIENS D'ARABE LITTERAL, D'HISTOIRE ET DE GEOGRAPHIE, DE MORALE ET D'INSTRUCTION CIVIQUE ET DE PHILOSOPHIE POUR LES ELEVES ALGERIENS INSCRITS DANS LES ETABLISSEMENTS ET ECOLES RELEVANT DE L'OFFICE UNIVERSITAIRE ET CULTUREL FRANÇAIS

Article 6.

Les élèves algériens inscrits dans les établissements et écoles de l'Office Universitaire et Culturel français reçoivent les enseignements qui concourent à la connaissance de leur langue, de leur pays, de leur civilisation (langue arabe pour cinq heures hebdomadaires, histoire, géographie, morale et instruction civique et, en complément aux programmes de philosophie des classes terminales, auteurs philosophiques arabes)

Les autorités universitaires des deux pays rechercheront la définition d'un baccalauréat franco-algérien qui sanctionne ces enseignements et serait préparé dans les établissements des deux secteurs.

Article 7

La Commission Mixte prévue à l'article 9 ci-dessous recherchera des adaptations nécessaires des programmmes officiels algériens aux horaires pratiqués dans les établissements scolaires de l'Office.

Article 8.

Les autorités universitaires algériennes habilitées contrôlent ces enseignements à l'effet de constater qu'ils sont dispensés aux élèves algériens conformément aux programmes et aux directives pédagogiques du Ministère Algérien de l'Education Nationale.

V - INSTITUTION D'UNE COMMISSION MIXTE

Article 9

Article 10.

Cette Commission a pour rôle :

1° - d'harmoniser les relations entre les autorités universitaires algériennes et les autorités de l'Office Universitaire et Culturel français ;

2° - d'adapter les programmes applicables aux élèves algériens conformément aux dispositions de l'article 7 ci-dessus ;

3° - d'examiner les propositions de détachement et de recrutement des personnels algériens - titulaires et non titulaires - désireux de servir dans les établissements scolaires de l'Office Universitaire et Culturel français ;

4° - d'arbitrer différends et contestations - notamment ceux qui pourraient résulter de la mise en application du présent accord ;

5° - de recommander d'éventuelles prolongations du délai de remise de certains établissements énumérés dans la colonne B des Annexes I et II ;

6° - de promouvoir toute action propre à développer la coopération culturelle entre les établissements scolaires des deux pays - notamment par des expériences pédagogiques communes -.

Article 11.

Cette Commission établit son règlement intérieur et définit ses méthodes de travail.

Article 12.

A la demande de l'une des parties, des échanges de vues pourront avoir lieu entre représentants algériens et français afin d'examiner et de préciser les modalités d'application du présent protocole.

Fait à Alger, le 11 juin 1963.

Pour le Gouvernement de la République Algérienne démocratique et populaire,
Abderrahmane BENHAMIDA

Pour le Gouvernement de la République Française,
Georges GORSE

ANNEXE I

ETAT CONCERNANT LES LYCEES CLASSIQUES, MODERNES ET TECHNIQUES, ET LES COLLEGES D'ENSEIGNEMENT TECHNIQUE

Département ou Région	Colonne A Liste des Etablissements que la France conservera	Colonne B Liste des Etablissements que la France remettra le 15 septembre 1965
ALGER	Lycée Fromentin à Alger Lycée Gautier à Alger.	Lycée Delacroix à Alger
CONSTANTINE		Lycée de la rue Chanzy à Constantine Lycée Maupas à Philippeville
BONE	Lycée Mercier à Bône	
ORAN	Lycée Lamoricière à Oran Lycée Avenue Max Marchand à Oran	

ANNEXE II

ETAT CONCERNANT LES ECOLES PRIMAIRES ET LES COLLEGES D'ENSEIGNEMENT GENERAL

Département ou Région	Colonne A Liste des Ecoles que la France conservera		Colonne B Liste des écoles que la France remettra le 15 septembre 1965	
ALGER	Ecole Dujonchay	10 clas.	Ecole Buffren M.	4 clas.
	Ecole Lafayette	8 clas.		
	Ecole Négrier F.	7 clas.		
	Ecole Volta	12 clas.		
	Ecole du Musée	10 clas.		
	Ecole H. Vernet M.	4 clas.		
	Ecole El Biar - Chateauneuf	13 clas.		
	Ecole Birmandreis - Parc Hydra F.	12 clas	Birmandreis Golf G.	10 clas.
	Ecole Hussein Dey - Mat. St Jean	6 clas.	"Kouba Centre	4 clas.
	Ecole Maison Carrée - Lavigerie G.	7 clas	"Maison Carrée	4 clas.
	Ecole Aïn Taya	7 clas.		
	Ecole Blida Bonnier	17 clas.	Blida - Lavigerie M.	7 clas.
	Ecole "Cap Matifou - centre	4 clas	Koléa	4 clas.
	Ecole Castiglione M.	2 clas		
	Ecole Fort de l'Eau Gorrias F.	11 clas.		
	Ecole Maison Blanche G.	9 clas.		
	Ecole Rouiba F.	11 clas.		
MEDEA	Ecole Médéa Nador	7 clas.		
[illegible]	Ecole "Miliana	4 clas	Téniès M.	3 clas.
	Ecole Orléansville	8 clas		
[illegible]	Ecole Les Issers	3 clas		
	[illegible]	[illegible]		
	[illegible]	[illegible]		6 clas.
	[illegible]	[illegible]		clas.
	[illegible]	[illegible]		clas.

	Ecole C. Bernard	14 clas.		
	Ecole Fouque M.	7 clas.		
	Ecole Ed. Quinet	6 clas.		
	Ecole Gambetta M.	6 clas.		
	Ecole °Arzew	5 clas.		
	Ecole Aïn Temouchent - Langevin	11 clas.		
	Ecole Sidi-Bel-Abbès - Thiers	7 clas.	Ecole Eugène Etienne	4 clas.
	Ecole °Valmy	3 clas.		
	Ecole Mers El Kebir (Aïn El Turk) Clairefontaine	8 clas.	Ecole °Mers El Kebir Ecole Ste Clotilde F.	4 clas. 5 clas.
SAIDA	Ecole Saïda M.	4 clas.	Ecole °Tiaret-Ville	4 clas.
TLEMCEN	Ecole °Tlemcen	10 clas.	Ecole °Beni-Saf	4 clas.
	Ecole Nemours M.	6 clas.	Ecole Marnia M.	4 clas.
MOSTAGANEM	Mostaganem-Voltaire F	16 clas.		
	Mascara-Clémenceau G.	11 clas.		
CONSTANTINE	Constantine-V. Hugo	10 clas.	Collo G.	3 clas.
	Constantine -J. Jaurès G.	12 clas.		
	Constantine L. Bourgeois M.	3 clas.		
	Djidjelli - Gadaigne M.	6 clas.		
PHILIPPEVILLE	Philippeville -Sévigné F.	10 clas.		
	Philippeville - F. Buisson G.	13 clas.		
BONE	Bône-Saint Cloud F.	10 clas.	°La Calle	4 clas.
	Bône-Cité Bona F.	14 clas.	°Duzerville	4 clas.
	Bône-Lever de l'Aurore G	4 clas.		
	Bône-Lever de l'Aurore F.	4 clas.		
	Souk-Ahras M.	5 clas.		
	°Ouenza F.	5 clas.		
	°Tebessa	5 clas.		
BATNA	°Batna M.	4 clas.	Biskra	6 clas.
SETIF	Sétif-Dr. Aubry M.	10 clas		
	Bougie-Michelet M.	7 clas.		
SAOURA	Colomb-Béchar - La Barga G.	12 clas.		
	Colomb-Béchar - La Barga F.	10 clas.		
OASIS	°Laghouat-Mamoura	4 clas.		
	°Ghardaïa	3 clas.		
	°Ouargla F.	3 clas.		

NOTA : L'implantation exacte des écoles notées d'un astérisque (°) sera précisée ultérieurement par commun accord.

ANNEXE III

1. — Pendant une période de quatre ans qui pourra être renouvelée par accord des deux gouvernements, l'Institut d'Etudes Nucléaires, l'Institut Océanographique, le Centre anticancéreux Pierre et Marie Curie et le Centre d'Alger de recherches anthropologiques, préhistoriques et ethnographiques (C.A.R.A.-P.E.) seront gérés par le Conseil de la Recherche Scientifique, qui recevra à cet effet l'aide du Gouvernement français.

2. - Le Conseil favorisera par tous les moyens en son pouvoir la recherche scientifique en Algérie dans le cadre général tracé dans ce domaine par le Gouvernement algérien.

3. - Le Conseil, doté de la personnalité juridique, aura son siège social à Alger, dans les locaux de l'Institut d'Etudes Nucléaires.

4. - Le Conseil sera composé d'un Président, d'un administrateur et de douze membres. Le Président sera une personnalité désignée par le Gouvernement Algérien, tandis que l'administrateur sera désigné par le Gouvernement Français. Les douze membres seront choisis, en nombre égal, par chacun des deux Gouvernements.

Un bureau permanent du Conseil, composé du Président, de l'administrateur et de deux membres désignés l'un par la France, l'autre par l'Algérie, pourra recevoir délégation de pouvoirs du Conseil.

L'administrateur exécute les décisions du Conseil. Il est ordonnateur des dépenses de l'Agence.

DECRETS, ARRETES, DECISIONS ET CIRCULAIRES

MINISTERE DE LA JUSTICE

Sur le rapport du ministre de la justice garde des sceaux

Vu la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la [illegible] décembre 1962 [illegible] jusqu'à nouvelles dispositions,

ANNEXE

LISTE DES ETABLISSEMENTS CONSERVES PAR LA FRANCE

A. — Instituts de recherche scientifique

1. Bâtiments de physique nucléaire.

A. — Bâtiments des accélérateurs (physique atomique).

B. — Bâtiments annexés où seraient regroupés, installés ou créés des services ou laboratoires de recherches scientifiques français.

2. Institut océanographique.

3. Centre anti-cancéreux Pierre et Marie Curie.

L'hôpital de 300 lits qu'il comporte pourrait être géré par un Conseil d'administration mixte.

Les laboratoires de recherches, l'amphithéâtre et autres locaux constitueraient le noyau du Centre médical français.

4. Centre d'études littéraires et sciences humaines.

A. — Centre d'Alger de recherches anthropologiques préhistoriques et ethnographiques (C.A.R.A.P.E.).

B. — Bâtiment de l'Institut de géographie et de l'Institut pédagogique, rue du Professeur Vincent.

5. Centre de droit et sciences économiques.

Serait groupé dans des bâtiments actuellement loués par l'Université, 67, Boulevard du Télemly (immeuble des fonctionnaires).

B. — Etablissements du second degré

Région académique d'Alger

	Lycées de garçons	Lycées de filles
Grand Alger	Lycée Bugeaud (Internat). Lycée Gautier Lycée Maison-Carrée (Intern.) sect. techn.	Lycée Delacroix. Lycée Fromentin (Internat). Lycée Savorgnan de Brazza.
Blida		Lycée (Internat).

Région académique de Constantine

Constantine	Lycée Bd. Mercier (Internat).	Lycée Laveran (Internat).
Philippeville		Lycée Maupas (Internat).
Bône		Lycée Mercier et son annexe (Internat).

Région académique d'Oran

	Lycées de garçons	Lycées de filles
Oran	Lycée Lamoricière (Internat).	Lycée Ali Chekkal (Internat).
Sidi-bel-Abbès	Lycée Leclerc (Intern.)	Lycée en construct
Mostaganem		Lycée Lavoisier (Internat).

C. — Etablissements techniques

I. — ALGER.

1° Lycées.

Garçons :

— Section technique lycée de Maison-Carrée :
Section topographique.
Section technique mathématique.

Filles :

— Lycée technique filles :
Section commerciale.

— Section technique Savorgnan de Brazza :
Section économique.

2° Collèges nationaux enseignement technique.

Garçons :

— Alger Centre rue Renan :
Section industrielle.

— Avenue Yusuf :
Section commerciale.

Filles :

— Avenue Savorgnan de Brazza :
Section industrielle.

— Chemin de Gascogne :
Section commerciale.

II. — ORAN.

1° Lycée.

Filles :

— Lycée technique de filles :
Section économique.
Section commerciale.
Section sociale.

2° Collèges nationaux enseignement technique.

Garçons :

— Place Salignon :
Section industrielle.

D. — Etablissements du premier degré

REGION D'ALGER

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			C.E.G
	Garçons	Filles	Maternelles	
GRAND ALGER.				
[illegible]		10		CGEF
[illegible]				CEGO

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			C.E.G.
	Garçons	Filles	Maternelles	
Alger II				
NEANT				
Alger III				
Ecole rue Duc des Cars	10			
Ecole rue Duc des Cars		7		
Ecole Dujonchay		10		CEGF (5)
Ecole rue Dupuch	13			CEGG (6)
Ecole Lafayette		8		
Ecole rue Massieu de Clerval	4			
Ecole rue Négrier	9			
Ecole rue Négrier		7		
Ecole Volta	12			
Alger IV				
Ecole Barnave		9		
Ecole Clauzel	7			CEGG (6)
Ecole du Musée		10		CEGF (3)
Ecole Yousuf	6			
Ecole Yousuf			2	
Ecole Chazot	11			
Ecole Chemin Fontaine Bleue		10		
Ecole rue Horace Vernet	11			CEGG
Ecole rue Horace Vernet			4	
Ecole rue Caussemille	17			CEGG
Ecole rue Caussemille		17		CEGF
Ecole rue Caussemille			6	
Ecole du Ruisseau Mirabeau	12			
Alger VI				
Ecole Cité Fougeroux	12			
Ecole Cité Fougeroux		12		
Ecole Pointe Pescade (20)	13			CEGG
Ecole Pointe Pescade (21)		13		
Alger VII				
Ecole El-Biar Châteauneuf		13		
Ecole El-Biar Parc des Pins		21		CEGF (6)
Alger VIII				
Ecole Birmandreis-Golf	10			
Ecole Birmandreis-Parc Hydra	10			CEGG (3)
Ecole Birmandreis-Parc Hydra		12		
Ecole des Hauteurs d'Hydra	10			
Ecole des Hauteurs d'Hydra		10		
Ecole de Kouba Centre		19		
Alger IX				
Ecole Jules-Ferry H.-Dey	10			CEGG (3)
Groupe Victor Hugo		16		CEGF
Alger X				
Ecole [illegible] garçons Belfort	22			
[illegible]		15		CEGF (2)
[illegible]				
[illegible]				

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			C.E.G.
	Garçons	Filles	Maternelles	
AUTRES COMMUNES.				
Aïn-Taya				
Ecole de filles		7		
Blida				
Ecole Bonnier	14			CEGG (6)
Ecole Lavigerie Maternelle			7	
Ecole Jules Ferry	8			
Ecole Quartier Joinville Mixte	4	4		
Boufarik				
Ecole Blandan	18			
Birkadem				
Ecole de filles centre		10		
Cap Matifou				
Ecole de garçons centre	7			
Castiglione				
Ecole de filles centre		11		CEGF (5)
Ecole maternelle			2	
Chéragas				
Ecole maternelle			4	
Chréa				
Aérium mixte	2	2		
Douéra				
Ecole de filles		7		
El-Affroun				
Ecole du centre (02)		14		
Fort-de-l'Eau				
Ecole de filles		11		CEGF (5)
Ecole maternelle			2	
Koléa				
Ecole de filles, rue Berger		6		
Guyotville				
Ecole du Centre	16			CEGG
Maison-Blanche				
Ecole de Garçons	11			
Ecole de Filles		9		
Marengo				
Ecole de filles		9		CEGG fille
Ménerville				
Ecole de filles		9		CEGF
Mouzaïaville				
Ecole de filles		12		
Rouiba				
Ecole de filles		11		CEFG (6)
[illegible]				
Ecole de filles		10		

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			C.E.G.
	Garçons	Filles	Maternelles	
DEPARTEMENT DE MEDEA.				
Aumale				
Ecole de garçons	11			CEGG V.-Hugo
Djelfa				
Ecole de garçons	12			
Berrouaghia				
Ecole de filles		9		
Médéa				
Ecole de garçons	14			
Total département Médéa	37	9		
DEPARTEMENT D'ORLEANSVILLE.				
Affreville				
Ecole Marie Curie		16		CEGF (5)
Cherchell				
Ecole Duperré	5			CEGF (4)
Miliana				
Ecole Andrei	12			
Orléansville				
Ecole rue Jean Jaurès		16		
Ténès				
Ecole de filles		8		
Teniet-el-Haâd				
Ecole de filles		8		
Total département d'Orléansville	17	48		
DEPARTEMENT DE TIZI-OUZOU.				
Bouira				
Ecole de garçons	17			CEGG
Les Issers				
Ecole de filles		7		
Tizi-Ouzou				
Ecole de garçons (002)	18			
Bordj-Ménaïel				
Ecole de filles		12		

LOCALITES	ECOLES	CLASSES PRIMAIRES			CEG (pour mémoire)
		Garçons	Filles	Maternelles	
	Département d'Oran				
Oran-Ville	Oran-Ville				
	Ecole Georges Lapierre		21		
	Ecole Belmonte		22		
	Ecole L. Fouques		13		Filles 1
	Ecole F. Buisson		18		Filles 1
	Ecole J. Macé	16			
	Ecole J. Macé		13		
	Ecole Montplaisant	10			
	Ecole Montplaisant		10		
	Ecole Faizant	17			
	Ecole Herriot	6			
	Ecole Herriot		6		Mixte 1
	Ecole H.L.M. Gambetta	10			
	Ecole H.L.M. Gambetta		13		
	Ecole Gambetta		16		Filles 1
	Ecole J. Renard	20			
	Ecole J. Renard		19		
	Ecole rue d'Orléans	18			
	Ecole rue d'Orléans		13		
	Ecole Claude Bernard	14			CEGC
	Ecole maternelle Fouques			7	
	Ecole E. Quinet			6	
	Ecole Gambetta			6	
	Ecole Bernadin			3	
	Ecole Berthelot			6	
Ste-Barbe-du-Tlélat	Ecole de garçons	10			CEGG
Arzew	Ecole de garçons	11			Garçons
Aïn-Témouchent	Ecole de filles		11		Filles 1
St-Denis-du-Sig	Ecole de filles + C.E.G.		15		Filles
Perrégaux	Ecole Ch. de Gaulle		8		Filles 1
Sidi-Bel-Abbès	Ecole Paul Bert		11		
	Ecole Carnot		16		
	Ecole Voltaire	17			
	Ecole Thiers			7	
	Ecole Berthelot C.E.G.	6			CEGG
		155	225	35	
	Ecoles liées à la base interarmée Mers-el-Kébir - Lartigue				
	Aïn-el-Turck	12	7		
	Bou-Sfer		7		CEGG
	El-Ançor		8		
	Mers-el-Kébir		18		
	Sainte-Clothilde		5		
	Lartigue		2		
	Valmy G. + C.E.G.	12			CEGG
		24	47		
	Total département	179	272	35	
	Département de Saïda				
Saïda	Groupe Jules Ferry + C.E.G	9	6		CEG 1
	Département de Tiaret				
	Ecole Gambetta		21		
	Ecole Gambetta C.E.G.				10
	Département de Tlemcen				
Tlemcen	Ecole Jules Ferry	15			CEGG
	Ecole Bel Air		10		
Beni-Saf	Ecole Langevin	9			
Ain-Kial	Ecole Mixte Mixte				
Sebdou	Ecole maternelle				
Remchi	Ecole mixte				
Nemours	Ecole mixte				

LOCALITES	ECOLES	CLASSES PRIMAIRES			CEG (pour mémoire)
		Garçons	Filles	Maternelles	
	Département de Mostaganem				
Mostaganem	Ecole V. Hugo			5	
	Ecole Voltaire	10			
	Ecole Voltaire		10		CEG 6
	Ecole St Jules	10			
	Ecole V. Hugo		12		
	Ecole A. France		10		
La Salamandre	Ecole mixte 1	1			
Mascara	Ecole F. Faidherbes	8			
	Ecole Alexandre III	10			
	Ecole G. Clemenceau		8		
Relizane	Ecole V. Hugo	8			CEGG 8
	Total département	47	40	5	

REGION DE CONSTANTINE

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			CEG (pour mémoire)
	Garçons	Filles	Maternelles	
DEPARTEMENT DE BATNA				
Batna				
Ecole Jules Ferry	12			
Ecole rue Gambetta		10		CEGF (4)
Biskra				
Ecole des Allées filles		12		
Khenchela				
Ecole rue de Paris	11			
Total département de Batna	23	22		
DEPARTEMENT DE BONE				
Bône				
Ecole Saint Cloud	12			CEGG (4)
Ecole Saint Cloud		10		
Ecole Beauséjour	10			
Ecole Beauséjour		11		
Ecole Victor Hugo	18			
Ecole rue Bugeaud		11		CEGF (13)
Ecole Cité Bona		14		
Ecole rue de Thiers		10		
Ecole du Champ de Mars	8			
Ecole Lever de l'Aurore	12			
Ecole Lever de l'Aurore		8		
La Calle				
Ecole de filles		6		CEGF (4)
[illegible]				
Ecole de filles		10		

DESIGNATION	CLASSES PRIMAIRES			CEGG (pour mémoire)
	Garçons	Filles	Maternelles	
Ouenza				
Ecole de filles		6		
Tébessa				
Ecole rue de la Marne		13		CEGF (7)
Le Kouif				
Ecole de filles		8		
Total département de Bône	71	117		
DEPARTEMENT DE CONSTANTINE				
Constantine				
Ecole Jean Jaurès	12			
Ecole Jeanmaire	17			CEGG (3)
Ecole Victor Hugo	10			
Ecole Michelet	18			
Ecole Poincaré	5			
Ecole F. Buisson	13			CEG (6)
Ecole Jean Jaurès		13		
Ecole Brunet		12		
Ecole Gambetta		16		
Ecole Pasteur		14		
Ecole Ardaillon		16		CEGF (5)
Ecole Nouvelle - Cité des Combattants	9		3	
Ecole Léon Bourgeois				
Ecole F. Buisson		11		
Aïn-Beïda				
Ecole rue Magenta	10			CEG (6)
Collo				
Ecole Julien Zedet	3			
Djidjelli				
Ecole G. Sand		7		CEGF (5)
Ecole Avenue Gadaigne			6	
Philippeville				
Ecole F. Buisson	13			CEGG (8)
Ecole J.J. Rousseau			6	
Ecole Sévigné		13		
Ecole Pasteur			6	
Ecole de garçons 10 à 12 cl. sans CEG	12			
Total département de Constantine	110	102	21	
DEPARTEMENT DE SETIF				
Sétif				
Ecole Vetillard	15		8	
Ecole rue Dr Aubry		17		
Ecole rue d'Aumale				
Bougie				
Ecole L. Maudet	19			
Ecole Jeanmaire		13		CEGF (5)
Ecole Michelet				
Ecole garçons [illegible]				
Ecole rue Daridile				
[illegible]				

LOCALITES	ECOLES	CLASSES PRIMAIRES Garçons	Filles	Maternelle	C.E.G. (pour mémoire)
	Département de la Saoura				
Colomb-Béchar	Ecole du Centre	20			C.E.G.M.
	Département des Oasis				
Laghouat	Ecole de filles		11		
Gardhaïa-Molika	Ecole Naegelen		6		
Ouargla	Ecole du Centre		11		
Touggourt	Ecole	5			
		5	28		

PROTOCOLE JUDICIAIRE

Dans le cadre de la déclaration des garanties et de la déclaration de principes relative à la coopération technique, le Gouvernement de la République française, d'une part, l'Exécutif provisoire algérien, d'autre part, sont convenus des dispositions suivantes :

TITRE 1er

Article 1er

Les magistrats français du corps judiciaire, les membres français des tribunaux administratifs, les juges de paix du cadre d'extinction, les suppléants contractuels de juges de paix servant en Algérie, sont régis par le protocole relatif à la situation des agents français en service en Algérie, sous réserve des dispositions particulières du présent titre.

Article 2.

Les magistrats délégués pour exercer des fonctions judiciaires en Algérie ne pourront, en aucun cas, être maintenus à ce titre au-delà de la période prévue pour leur délégation.

Article 3.

Aussi longtemps que des magistrats de statut civil de droit français participeront au fonctionnement des juridictions algériennes, la langue française sera employée comme langue de travail dans ces juridictions.

Les jugements et arrêts sont publiés ou notifiés dans la langue française en même temps qu'ils le sont dans la langue nationale.

Article 4.

Sauf à titre de délégation, un magistrat mis à la disposition de l'Etat algérien ne peut se voir confier des fonctions lui donnant autorité sur des magistrats appartenant à un grade supérieur au sien dans son cadre d'origine.

Article 5.

Lorsqu'un magistrat fait l'objet d'une promotion de grade ou d'une promotion à un poste d'un nouveau groupe dans le corps judiciaire français, l'Etat algérien confie, dans la mesure du possible, à ce magistrat un poste correspondant à ce nouveau groupe.

Article 6.

Les magistrats ne peuvent encourir d'autre sanction disciplinaire que la remise motivée à la disposition du Gouvernement français.

Cette remise à la disposition a lieu après avis conforme de la commission prévue à l'article 10 pour les magistrats du siège et après avis de ladite commission pour les magistrats du parquet.

Le président désigne un rapporteur qui procède, s'il y a lieu à une enquête.

Au vu des résultats de l'enquête, si elle a été jugée nécessaire, et après audition du rapporteur, la commission invite à comparaître l'intéressé.

Les magistrats [illegible]

Toutefois, en cas d'urgence, ce délai peut être ramené à [illegible] heures.

La commission doit statuer dans le délai d'un mois à compter du jour où elle a été saisie.

L'autorité algérienne peut, en cas de faute grave, interdire au magistrat faisant l'objet de poursuites disciplinaires l'exercice de ses fonctions jusqu'à décision intervenue après la procédure ci-dessus.

Cette interdiction temporaire ne comporte pas privation du droit au traitement.

La remise du magistrat à la disposition du Gouvernement français a lieu dans les conditions prévues par l'article 22, alinéa 3, du protocole relatif à la situation des agents français en service en Algérie.

Article 7.

Dans l'exercice de leurs fonctions en Algérie, les magistrats visés par le présent protocole relèvent exclusivement de l'autorité algérienne responsable du service public de la justice. Ils sont tenus de bien et fidèlement remplir leurs fonctions, de garder religieusement le secret des délibérations et de se conduire en tout comme de dignes et loyaux magistrats.

Toute délibération politique est interdite au corps judiciaire.

Toute manifestation d'hostilité au principe ou à la forme du Gouvernement algérien est interdite aux magistrats, de même que toute démonstration de nature politique incompatible avec la réserve que leur imposent leurs fonctions. Est également interdite toute action concertée de nature à arrêter ou entraver le fonctionnement des juridictions.

Les magistrats du parquet sont placés sous la direction et le contrôle de leurs chefs hiérarchiques et sous l'autorité de l'Etat algérien. Ils ne pourront solliciter ni recevoir d'instructions d'une autorité autre que l'autorité algérienne dont ils relèvent en raison des fonctions qui leur auront été confiées. A l'audience leur parole est libre.

Article 8.

Dans l'exercice de leurs fonctions, les magistrats bénéficient des immunités, privilèges, honneurs et prérogatives traditionnels. Ils ne peuvent être requis pour un autre service public.

Les autorités algériennes garantissent l'indépendance des magistrats du siège et respectent leur inamovibilité.

Les magistrats du parquet ne peuvent être mutés sans leur consentement exprimé par écrit.

En vue d'assurer l'indispensable continuité du service, le premier président peut, par ordonnance, déléguer les juges des tribunaux d'instance et de grande instance pour exercer des fonctions judiciaires dans les tribunaux du ressort de la cour d'appel. Cette délégation ne peut excéder une durée de deux mois consécutifs. Sur proposition du premier président, l'autorité algérienne compétente peut renouveler cette délégation pour [illegible] nouvelle période de deux mois.

Les [illegible] magistrats contre les [illegible] injures, diffamations [illegible] et outrages [illegible]

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX

Décret n° 66-313 du 14 octobre 1966 portant publication de la convention entre la France et l'Algérie relative à la coopération technique et culturelle, signée à Paris le 8 avril 1966.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre des affaires étrangères,

Vu l'ordonnance n° 65-182 du 10 juillet 1965 portant constitution du Gouvernement ;

Vu la convention entre la France et l'Algérie relative à la coopération technique et culturelle, signée à Paris le 8 avril 1966 ;

Décrète :

Article 1er. — La convention entre la France et l'Algérie relative à la coopération technique et culturelle, signée à Paris le 8 avril 1966 ainsi que les échanges de lettres qui s'y rapportent seront publiés au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger le 14 octobre 1966.

Houari BOUMEDIENE.

Le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République française,

Désireux, pour favoriser le progrès de la coopération technique et culturelle, de refondre et d'unifier le plus possible, à la lumière de l'expérience acquise, les différents accords d'application passés en la matière entre la France et l'Algérie.

Sont convenus des dispositions suivantes.

TITRE I

Dispositions générales

Chapitre I

De la coopération en matière de documentation et de services.

Article 1er.

Les parties contractantes s'engagent à se prêter un mutuel appui dans les domaines de la documentation, de la recherche et de la formation technique et administrative.

Article 2.

Les services d'études et de recherches des deux pays coopèrent étroitement entre eux. Ils échangent informations et documents et se consultent pour établir des programmes de travaux utilisant au maximum les possibilités propres à chaque service.

Article 3.

Le Gouvernement français s'engage à mettre à la disposition du Gouvernement algérien à sa demande, des services et des missions d'étude, de recherche ou d'expérimentation en vue soit d'accomplir pour le compte de ce dernier, suivant ses directives, des travaux déterminés, soit de procéder à des études, de participer à des réalisations ou de contribuer à la création ou à la réorganisation d'un service.

Chapitre II

Du concours du Gouvernement français pour la formation et le perfectionnement des techniciens et fonctionnaires algériens.

Article 4.

L'accès des établissements français d'enseignement et d'application sera, en accord avec le Gouvernement français, largement ouvert aux candidats présentés par le Gouvernement algérien en vue de la formation et du perfectionnement de leurs fonctionnaires et techniciens dans les meilleures conditions [illegible]

Article 5.

Le Gouvernement français s'engage à aider le Gouvernement algérien à organiser en Algérie des stages de formation ou de perfectionnement.

Article 6.

Pour toutes les activités visées au présent titre, il peut être fait appel à des organismes français privés ou semi-publics.

TITRE II

Situation des agents français servant en Algérie au titre de la coopération.

Chapitre 1er.

Dispositions communes

Article 7.

Les nationaux français servant en Algérie au titre de la coopération auprès des administrations publiques, des collectivités locales ainsi que des établissements publics ou des organismes gérant un service public, sont régis par les dispositions du présent chapitre, sous réserve des dispositions particulières des chapitres II, III et IV, ci-après, ainsi que par les échanges de lettres entre les deux Gouvernements concernant d'une part, les médecins, biologistes, pharmaciens et dentistes ainsi que, d'autre part, le personnel en fonctions auprès d'Electricité et gaz d'Algerie (E.G.A.) ou de la Société nationale des chemins de fer algériens (SNCFA).

Le personnel militaire français en coopération, régi par des accords particuliers, n'entre pas dans le champ d'application de la présente convention.

Article 8.

Après examen de la liste des emplois que le Gouvernement algérien entend pourvoir au titre de la présente convention le Gouvernement français met à sa disposition, avec l'accord des intéressés, le personnel correspondant.

Les agents titulaires sont placés en service détaché. Ils sont réintégrés dans leur cadre d'origine, au besoin en surnombre, dès qu'ils cessent leurs fonctions en Algérie. Ils bénéficient alors d'une priorité d'affectation au poste qu'ils occupaient avant leur détachement, si ce poste est vacant, ou à défaut, d'une priorité d'affectation au poste vacant de leur choix correspondant à leur grade, sauf nécessité du service.

Par ailleurs le Gouvernement français pourra mettre à la disposition du Gouvernement algérien, des personnels en mission de moyenne durée pour une période qui ne peut excéder six mois.

Article 9.

La procédure définie à l'article 8 ci-dessus n'exclut pas la faculté pour le Gouvernement algérien de recruter directement dans des conditions de droit commun, des agents de nationalité française n'ayant pas la qualité de titulaire. Seuls ceux d'entre eux dont le recrutement a reçu l'accord du Gouvernement français bénéficient des dispositions de la présente convention.

Article 10.

Après examen des candidatures, le Gouvernement algérien fait parvenir au candidat de son choix, par l'intermédiaire du Gouvernement français, le projet de contrat le concernant qui précise notamment la nature de l'emploi, la résidence et la rémunération offertes, la durée de l'engagement ainsi que la date à laquelle l'intéressé doit rejoindre son poste.

L'acceptation écrite du candidat vaut conclusion du contrat sous réserve qu'il satisfasse aux conditions d'aptitude physique exigées par le Gouvernement algérien.

Le contrat prend effet à compter de la date d'installation de l'intéressé dans ses fonctions.

L'indice [illegible] lors du recrutement, [illegible] peut être révisé qu'en cours [illegible] notamment [illegible] compte de [illegible] par la coopération [illegible] son grade d'origine.

[illegible]

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX

Décret n° 63-452 du 14 novembre 1963 portant ratification du protocole signé à Alger le 23 octobre 1963 et relatif à la situation des militaires français du contingent mis à la disposition de l'Etat algérien au titre de la coopération technique et culturelle.

Le Président de la République, Président du Conseil,

Vu l'article 42 de la Constitution,

L'Assemblée Nationale consultée,

Le Conseil des ministres entendu ;

Décrète :

Article 1er. — Est ratifié le protocole signé à Alger le 23 octobre 1963 et relatif à la situation des militaires du contingent mis à la disposition de l'Etat algérien au titre de la coopération technique et culturelle, et qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 14 novembre 1963.

Ahmed BEN BELLA.

PROTOCOLE

relatif à la situation des militaires français du contingent mis à la disposition de l'Etat algérien au titre de la coopération technique et culturelle.

Dans le cadre de la déclaration de principe relative à la coopération technique, le Gouvernement de la République française d'une part, le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire d'autre part, sont convenus des dispositions suivantes :

Article 1er — Le Gouvernement français met à la disposition du Gouvernement algérien au cours de leurs obligations légales d'activité, pour une période d'une durée au moins égale à 9 mois, des militaires du contingent volontaires pour accomplir des tâches de coopération technique ou culturelle.

Au vu des besoins exprimés par le Gouvernement algérien, le Gouvernement français fixe annuellement, selon ses possibilités, l'effectif du personnel mentionné à l'alinéa précédent.

Les candidats présentés sont choisis par le Gouvernement français, compte tenu des diplômes dont ils sont titulaires, de la profession qu'ils exerçaient avant leur appel sous les drapeaux ainsi que leur aptitude physique à servir en Algérie.

Art. 2. — Saisi des candidatures, le Gouvernement algérien fait connaître pour chacun des candidats qu'il agrée, l'emploi qu'il propose (nature, lieu et, éventuellement, durée de l'affectation).

Il précise si le logement et l'ameublement sont fournis en nature au militaire occupant le dit emploi.

Ces éléments sont repris dans la décision du Gouvernement français mettant le candidat à la disposition du Gouvernement algérien. Ils ne peuvent être modifiés que par accord préalable du Gouvernement français.

dont ils relèvent, en raison des fonctions qui leur sont confiées. Ils ne peuvent se livrer à aucune activité politique sur le territoire algérien, ils doivent s'abstenir de tout acte de nature à nuire aux intérêts matériels et moraux, tant des autorités algériennes que des autorités françaises. L'Etat algérien leur donne l'aide et la protection qu'il accorde à ses propres fonctionnaires.

Ils doivent revêtir une tenue civile.

Art. 3 — Les militaires du contingent mis à la disposition du Gouvernement algérien ont droit à des permissions à raison de deux jours (ouvrables ou non ouvrables) par mois de présence effective en Algérie.

Les permissions sont accordées par l'autorité algérienne dont ils relèvent dans les limites du crédit acquis.

Les militaires du contingent affectés à l'enseignement sont soumis à ce régime et ne bénéficient pas des vacances scolaires.

A l'occasion d'événements familiaux, les autorités algériennes accordent sur demande de l'intéressé une permission exceptionnelle, éventuellement cumulable avec une permission ordinaire, dans les conditions ci-après :

— dix jours pour la naissance d'un enfant du militaire,

— six jours pour le mariage du militaire, le décès du conjoint ou d'un enfant, le mariage ou le décès du père ou de la mère, la naissance, le mariage ou le décès d'un frère ou d'une sœur du militaire.

La permission commence le lendemain de la cessation du service et se termine la veille de la reprise du service.

Elle est exclusive de tout délai de route.

Art. 4. — En cas de maladie dûment constatée le mettant dans l'impossibilité d'exercer ses fonctions, le militaire est placé en congé de maladie. Avis de cette mise en congé est donnée au Gouvernement français. En cas de maladie ou blessure grave, de congé prolongé ou répété, le Gouvernement algérien peut le remettre sans préavis à la disposition du Gouvernement français. Celui-ci peut le retirer dans les mêmes conditions.

Art. 5. — Les militaires du contingent mis à la disposition de l'Etat algérien subviennent eux-mêmes à leurs besoins. Toutefois, le logement meublé leur est en principe fourni en nature et gratuitement par l'administration algérienne. Dans le cas où il en serait autrement, ils perçoivent une indemnité représentative de logement de 100 Frs par mois.

Les militaires du contingent à solde spéciale acquièrent, outre ladite solde, une indemnité de subsistance destinée à leur permettre d'assurer leur existence au lieu de leur emploi. Cette indemnité est fixée à 800 Frs par mois. Elle est portée à 860 Frs pour les personnels affectés dans les départements sahariens. Elle n'est pas acquise lorsque les intéressés sont, soit hospitalisés, soit en France en convalescence.

Les militaires du contingent à solde mensuelle acquièrent la solde de base et les indemnités afférentes à leur grade et à leur résidence de service en Algérie à l'exclusion de l'indemnité de subsistance.

Le Gouvernement français assure le paiement des soldes et indemnités au titre du présent article, à la charge de remboursement par l'Etat algérien.

L'indemnité de subsistance est exonérée de toute imposition.

Art. 6. — Les personnels visés à l'article 1er bénéficient des soins médicaux, des fournitures de médicaments et de l'hospitalisation auprès des services de santé des armées françaises. Quand ces prestations ne peuvent être assurées dans ces [illegible] les intéressés sont pris en charge par [illegible] de sécurité sociale [illegible] dépenses [illegible]

المصادر

و

المراجع

قائمة المصادر باللغة العربية

1-الإبراهيمي أحمد طالب، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972**، تر حنفي بن عيسى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

2-برودال فرنان: **قواعد لغة الحضارة**، ترجمة الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003.

3-تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

4-تيران إيفون: **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، ترجمة محمد عبد الكريم أو زغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

5- حربي محمد: **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

6- ديغول شارل: **مذكرات الأمل**، تر خيري حماد، دار أسامة، لبنان، 1989.

7- عبد الحميد، زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

8- عباس فرحات: **الشاب الجزائري**، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، 2007.

9- فايس موريس: **مفاوضات إيفيان في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962**، تر صادق سلام، عالم المعرفة، بيروت، ب ت.

10- لشرف مصطفى: **مشكلات في التربية والتعليم**، ترجمة حنفي بن عيسى، مجلة الثقافة، العدد 41، 1971.

11- مصطفى لشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر، 1983.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية

1- Benoist Gustave: d**e l'Instruction et de l'Education des Indigènes dans la province de Constantine**, Hachette, Paris, 1886.

2- Buron Robert : **Carnets politiques de la guerre d'Algérie, par un signataire des Accords d'Evian**, Plan, 1965.

3- Cheffaud M. **: L'enseignement primaire des musulmans algériens (1830-1946)**, Documents d'Algérie 1947.

4- Choukri Khodja : « **Mamoun »**, Ed. Radot, Paris, 1928.

5- Emerit Marcel: **l'Algérie à l'époque d'Abdelkader**, Larousse, Paris, 1951.

6- KOCHER-MARBOEUF Éric: **le Praticien et le général, Jean Marcel Jeanneney et Charles De Gaulle, 1958/1969,** Institut de Gestion Politique, Vincennes, 2003.

7- Morel Jules.: **l'Ecole et la Formation des Elites en Algérie, 1919-1939**, mémoire de Maîtrise, 1969.

8- Poulard Maurice. : **L'enseignement pour les indigènes en Algérie** , Imp. administrative Gojosso, Alger,1910.

9- Rozet Claude Antoine: V**oyage de la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique**, Arthus Bertrand, Paris, 1988.

10- Turin Yvonne : **Affrontement culturel dans l'Algérie coloniale (Ecole, médecine, religion), 1830-1880**, ENAL, Algérie, 1983.

قائمة المراجع باللغة العربية

1- بدران نبيل: **التربية والإيديولوجية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1991.

2- بن نبي مالك: **بين الرشاد والتيه**، ط1، الطبعة العلمية، دمشق، 2002.

3- بن قينة عمر: **المشكلة الثقافية في الجزائر**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

4- بن نعمان أحمد: **مصير وحدة الجزائر بين أمانة الشهداء وخيانة الخائنين**، دار الأمة، الجزائر، 2005.

5- بوعزيز يحي: **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

6-الجابري محمد عابد: **المسألة الثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

7- الحاج محمد أحمد علي: **أصول التربية**، ط2، عمان، 2003.

8- حاجي، فريد: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937**، دار الخلدونية، الجزائر ،2013.

9- الخزرجي ثامر كامل: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2000.

10- ديوي جون: **المجتمع والمدرسة**، ترجمة أحمد حسن الرحيم، ط2، مكتبة الحياة، لبنان.

11- الرياشي سليمان وآخرون: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروب، 1996.

12- ريسلير كميل: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)**، تر نذير طيار، دار الكتاب للنشر، لبنان، 2016.

13- زرهوني الطاهر: **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، موفم للنشر، الجزائر، 1993.

14- الزين نزار: «**تعريب التعليم وتعلم اللغات الأجنبية**»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

15- ستورا بن يامين: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدن، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2012.

16- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج10، دار البصائر، الجزائر، 1981.

17- شاهين عبد الصبور: «**اللغة العربية لغة العلوم والتقنية**»، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1986.

18- عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، ترجمة جوزيف عبد الله، طبعة 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع 1983، لبنان.

19- العلوي محمد الطيب: **التربية بين الأصالة والتغريب**، دار دحلب، الجزائر، 2006.

20- عنابي بن عيسى: **سلوك المستهلك**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21- فيلالي صالح: **إشكالية الثقافة في الجزائر، المباديء الأساسية والأيديولوجية الممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

22- قاسم مولود: «**إنية وأصالة**»، دار الأمة، الجزائر، 2007.

23- قاسمي أمال وآخرون: **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

24- كاظم نادر: **طبائع الاستملاك**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

25- لوصيف سفيان: **السياسة الثقافية في الجزائر (الإيديولوجية والممارسة)**، ط1، دار المعارف، بيروت، 2010.

26- مسعود أحمد طاهر: **مدخل إلى علم الاجتماع العام**، دار جليس الزمان، الأردن. 2011.

27- هانتغتون صامويل: **التحديات التي تواجه الهوية الأميركية**، ترجمة حسام الدين خضور، ط1، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2005.

28- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Ageron Charles Robert : **les algériens musulmans et la France (1871-1919)**, EDIF 2000, Alger, 2010, Tome I.

2- Benghebrit Nouria : « **le système d'éducation, formation en Algérie »,**Article paru dans **«** L'Algérie, histoire, société et culture », ouvrage collectif, Edition Kasbah, Alger, 2000.

3- Collot Claude: **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)** CNRS, PARIS, 1987.

4- Colonna Fanny : **Instituteurs Algériens 1883-1939**, OPU, Alger, 1975.

5- Debbasch Charles et autres, **Mutations culturelles et coopération au Maghreb**, ED. CRAM, Paris, 1962.

6- Desvages Hubert**: La Scolarisation des Musulmans en Algérie 1882-1962 dans l'Enseignement Primaire Public Français, Etude statistique**, Cahiers de la Méditerranée, N° 14, 1972.

7- Djerbel Dahou : in **le temps de la coopération,** Karthala, Paris, 2012.

8- Duby Georges : H**istoire de la France, de 1952 à nos jours**, Larousse, Paris, 1987.

9- Germidis Dimitri : **le Maghreb, la France et l'enjeu technologique**, Ed. CUJAS, Paris, 2000.

10- Goinard Pierre: **Algérie, l'œuvre française**, Robert Laffont, Paris 1984.

11- Guedj Eliaou-Gaston: **L'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonie 1832-1962**, Ed. des Ecrivains, Paris 2000.

12- Henry Jean Robert : **le temps de la coopération**, Karthala, Paris, 2012.

13- Jouin Serge : **l'Ecole en Algérie de 1830 à 1962, de la régence aux centres sociaux éducatifs,** published, Paris, 2001.

14- Kadri Aissa: I**nstituteurs et Enseignants en Algérie (1945-1975)**, Karthala, Paris, 2014.

15- Kateb Kamel : **Ecole, population et société en Algérie**, Harmattan, Paris, 2005.

16- Mouhoubi, Salah : **La Politique de Coopération Algéro-Française**, O.P.U, Alger, sans date.

17- Nicolet Claude : **L'Idée Républicaine en France (1798-1824),** Collet Guinard, Paris, 1994.

18- Rigaud Jacques: **Les Relations Culturelles Extérieures**, Paris, 1980.

19- Vignon Louis : **La France dans Afrique du Nord (l'Algérie et la Tunisie)**, Guillaumin, Paris, 1887.
20- Visier Claire : **l'Etat et la coopération, la fin d'un monopole**, Harmathan, 2003, Paris.

قائمة المجلات والجرائد والنشريات والمعاجم باللغة العربية

1- جريدة الشروق الجزائرية، يوم 18 / 02 /2014.

2- مجلة «الفكر»، تونس، العدد 4، 1986.

3- معجم اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج1.

4- منشورات معهد العالم العربي **المقررات الدراسية**، ندوة الجامعة الصيفية: وزارة التربية الفرنسية، أكاديمية فرساي، **تعلم وتعليم الحرب في الجزائر والمغرب العربي المعاصر**، ، أيام 29-2001/10/31.

5- منشورات وزارة الإعلام والثقافة، مطبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج4، 1965.

6- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1979.

قائمة الرسائل الجامعية

1-خليل كمال: مذكرة ماجستير بعنوان «المدارس **الشرعية الثلاث في الجزائر (1850- 1951)**»، جامعة منتوري، قسم التاريخ، **2007**.

2-دني رابح: أطروحة دكتوراه بعنوان «**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين**، جامعة الجزائر2، 2010-2011.

قائمة المواقع الالكترونية

1. موقع فرسان الثقافة: إدريس سلطان صالح يونس، «تطور علم الجغرافية وتداعياته التربوية».

قائمة المجلات والجرائد والمعاجم باللغة الأجنبية

1- Algérianiste, N°79, Septembre 1979.

2- Annuaire de l'Afrique du Nord (A.A.N) , 1962, 1963, 1964, 1965.

3- Annuaire Diocèse d'Alger, **Etablissement Scolaire d'Enseignement, 1965, 1966, 1967.**

4- Bulletin des Associations Algériennes: N° 03, 1966-1967.

5- Bulletin de la Fédération des Centres Sociaux de France, N° 40 juin 1956.

6- Bulletin des Sections Algériennes des Associations Professionnelles et des Instituteurs Français en Algérie, N° 03, 1969-1970.

7- Les Cahiers du Cercle Interdisciplinaire de Recherches Phénoménologiques (CIRP), Québec, 1980, « **la langue comme outil de communication et la langue comme marqueur social** «.

8- Dictionnaire actuel de l'éducation, Ronald Legendre, Larousse, 1988.

9- cahiers d'histoire mondiale, Vol. VIII, N°04, 1971. « **pour une éthique de la coopération internationale** »,

10- Documents Algériens, « série politique 1947 ».

11- Documents Algériens, série sociale : « Enseignement », Année 1957-1958.

12- Documents Algériens, série sociale : « Enseignement », Année 1958-1959.

13- Insaniyat, « l'Algérie, histoire, société et culture », 31/10/2012, sous la coordination de H. Remaoun.

14- Le Monde, 18 Avril 1963.

15- Notes et études documentaires N° 3252 du janvier 1966.

16- la Revue Pédagogique, N° 08, Février 1892 **: Rapport sur la situation de l'enseignement en Algérie – 1887-1888.**

17- Résultats statistiques du dénombrement de la population effectué le 31/10/1949, Vol III.

18- Résultats statistiques du dénombrement de population effectué le 31/10/1948, Volume IV, « Population Musulmane ».

Tableau des établissements français dans l'Algérie, périodique statistique publié par le Gouvernement Général de l'Algérie de 1836 à 1868.

فهرس الأعلام

- الإبراهيمي، أحمد طالب، 77، 79.
- أحمد على الحاج، محمد، 139.
- الأخضر، أحمد، 73.
- أفلاطون، 117.
- أميريت، مارسال، 12.
- أربان، إسماعيل، 12 ،23.
- أيت عمران، 157.
- أيمار، روبير، 62
- بارك، جاك، 144.
- باسيت، مارسال، 62.
- بودال، فارنان، 120، 121، 122.
- برينيه، 21.
- بلقاسم، كريم، 82.
- بن بلة، أحمد، 56، 77، 79، 96، 113، 153، 157، 164.
- بن التومي، 73.
- بلرحال، محمد، 30.
- بن طوبال، محمد، 82.
- بن عودة، عمار، 82.
- بن الشيخ، جمال الدين، 112.
- بن محمد، علي، 83.

- بن يحي، محمد الصديق، 74، 82.
- بودو (جنرال)، 11.
- بورجي، ربار، 166.
- بورديو، بيار، 141.
- بوسلهام، عبد القادر، 73.
- بوطارين، عبد القادر، 73.
- بومان، إيزيه، 123.
- بومدين، هواري، 148، 152، 153، 164.
- بومبيدو، جورج، 135.
- بومعزة، بشير، 77.
- بويسون، 39.
- بيرون، روبار، 136.
- بينيه، ألفريد، 118.
- تانتوريه، جاك، 175.
- تريكو، برنار، 82.
- تشانزي، 33.
- تيبول، ديزيري، 155.
- تيران، إيفون، 112.
- تيرمان، 21.
- تيون، جارمان، 58.
- الجابري، محمد عابد، 141.
- جارميديس، ديميتري، 165.
- جوكس، لويس، 82.

- جونار، 45، 41.
- جون مير، شارل، 41، 43.
- جيانيني، مارسال، 107، 109.
- حاج حمو، عبد القادر، 156.
- حداد، كاتيا، 161.
- حداد، مالك، 95.
- حربي، محمد، 65، 74، 75، 169.
- خوري فريحة، أنيس، 143.
- دحلب، سعد، 82.
- دوترون، 21.
- دوتوكفيل، أليكسيس، 13.
- دوري، فيكتور، 24.
- دوسلان، 21.
- دوقيدون، 25.
- دولابورت، 22.
- دولاس، برونو، 82.
- دولاكروا، 17، 21، 103.
- دو ماك ماهون، باتريس، 34.
- ديبرمون، 126.
- ديبروغلي، 76، 82.
- ديسو، 125.
- ديقول، شارل، 03، 96، 101، 118، 132، 146، 162، 174، 190.
- ديوي، جون، 137، 140، 142.

- رامبو، ألفرد، 34.
- روزي، 12، 37.
- روش، ليون، 23.
- روندون، 27.
- ريغو، جاك، 80.
- سانت باف، شارل أوغيست، 135.
- سايدو، أمادو، 136.
- ستروك، 133.
- ستورا، بنيمين، 169.
- سعد الله، أبو القاسم، 70، 75، 147.
- سعدون، علال، 73.
- سوستال، جاك، 58.
- شايات، كلود، 82.
- صبيح، ميسوم، 72.
- توزكوز، 83.
- عباس، فرحات، 8، 56، 70، 71، 150، 151، 152، 154.
- غراندغيوم، جيلبارت، 176.
- غوتيه، أندري، 143.
- غوتيه، هنري، 113، 114.
- فايون، 23.
- فرعون، مولود، 58، 62.
- فلوري، موريس، 83.
- فيخته، 144، 145، 148.

- فيري، جول، 6، 37، 39، 41، 42، 43، 173.
- كابديكوم، لوران، 51، 57.
- كرامباخر، كارل، 143.
- كلوس، أرنولد، 139.
- كوت، جون بيار، 80.
- كومب، أوجان، 13.
- كونتي، 125.
- لابوري، فانسون، 82.
- لابيكا، جورج، 112.
- لشاني، محند، 49، 57، 67، 73.
- لميزات، برنار، 144.
- لشرف، مصطفى، 59، 160.
- لوبرجوا، 42.
- لوبيشو، 17.
- مارسيه، وليام، 143.
- مارشال، ألفراد، 162.
- مارشون، ماكس، 58، 62.
- ماسكاري، 42.
- ماك دونالد، جيمس، 117.
- مالطي، محي الدين، 112.
- مالك، رضا، 74، 75، 82.
- ماندوز، أندري، 113.

- ماهو، رينيه، 149.
- المدني، توفيق، 71، 142.
- مصطفاي، اصغير، 82.
- مهري، عبد الحميد، 71.
- نابليون، لويس، 14، 18، 23، 24، 30، 173.
- نويل، دانيال، 147.
- هاستون، فريديريك، 139.
- ولد الشيخ، محمد، 157.
- ولد عاودية، صالح، 62.
- ياسين، كاتب، 158، 159، 160.
- يازيد، امحمد، 82.